المؤتمر الوطني للحركات الإجتماعية

# الحركات الإجتماعية في تونس

## السياقات، الفاعلون، الأفعال
## وسيناريوهات التطور المحتملة

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

منير السعيداني

فؤاد غربالي

# الحركات الاجتماعية في تونس

## السياقات، الفاعلون، الأفعال،

## وسيناريوهات التطوّر المحتملة

# تقديم

لم تكن التحركات الاحتجاجية والشعبية التي انطلقت في 17 ديسمبر 2010 لتنتهي بإسقاط رأس النظام يوم 14 جانفي سوى تتويجا لمحطات نضالية سابقة في الحقل الاجتماعي والمطلبي رافقت تحركات عمال النسيج في منطقة الساحل مع بداية الألفية ثم انتفاضة الحوض المنجمي وتحركات فرنانة والصّخيرة وبن قردان فضلا عن تحركات ميدانية قطاعية شملت الأجراء والطلبة والمدونين وأشكال التعبير الفني الاحتجاجية.

لقد اتخذت هذه التحركات الميدانية أشكالا جديدة عبر الاعتصامات وإضرابات الجوع والحملات وهو ما دفع نحو استحداث أشكال جديدة من التشبيك بين حقول العمل السياسي والحقوقي والنقابي تأكدت الحاجة الملحة إليها وفاعليتها بشكل جلي مع اندلاع انتفاضة الحوض المنجمي في جانفي 2008 والتي دشنت مرحلة جديدة في علاقة المجتمع بالسلطة وعلاقة المجتمع المدني بالحركات الاحتجاجية والاجتماعية ومهّدت الطريق فعليّا لثورة 2011.

ولقد تموقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ تشكله القانوني وحتى قبل ذلك كديناميكية مناضلة غير مهيكلة في الفضاء المشترك بين الحقول النقابية والحقوقية والسياسية عزّزت هذا التّموقع ليصبح اليوم بعد سبع سنوات من النشاط الميداني والمناصر للحركات الاجتماعية واحدا من أهم منظمات المجتمع المدني التونسية الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل ليصبح مرجعا ذا مصداقية بعد الأدوار التي لعبها في ملفات الهجرة وتحركات عمالات النسيج والطرد التعسفي والحوض المنجمي والحق في الماء والبيئة التشغيل الهش والبطالة ...

لقد وقف المنتدى من خلال تقاريره ومتابعاته على الزخم المتنوع للحركات الاجتماعية الأفقية والتحتية والخارجة عن الصيغ التقليدية للحركات الاجتماعية النقابية والطلابية والنسوية المتعارف عليها، بل إن هذه الحركات أصبحت حَاملة لمطالب محلية وآنية وفئوية في الظاهر غير أنها في الجوهر تلتقي على أرضية واحدة وهي رفض السياسات العمومية للدولة ولخيارات الحكومات المتعاقبة كغيرها من الحركات الاجتماعية في العالم المناهضة للعولمة النيوليبرالية.

كل ذلك دفعنا نحو البحث عن آليات تساعد هذه الديناميكيات المشتتة على التقارب والتضامن والتشبيك فكانت فكرة المؤتمر الوطني للحركات الإجتماعية " كإطار لملاءمة صيغ التعبئة والتواصل والتضامن والتقاطع بين مختلف الحركات مع تحولات الوضع السياسي العام ومع معطى الحرية الذي رفع القيود عن الفضاء العام مما يجعلها لا تفقد زخمها الخصوصي وحماسة المنخرطين فيها وتكتسب قوة الفعل الجماعي المقاوم في نفس الوقت. فيتحول بذلك الفاعلون الاجتماعيون من فاعلين موصومين سلبيا في الدعاية الرسمية ومقصيين من حقل سياسي عادت للتحكم فيه قوى معادية للثورة ولأفقها الديمقراطي والاجتماعي إلى فاعلين مؤثرين في تغيير السياسات العمومية.

هكذا إذن يصبح من منظور المنتدى "بناء الشبكات ومد الجسور بين الحركات الاجتماعية والمحلية بشكل أفقي كفيلا بدفع الصراع الاجتماعي من أجل التغيير على أكثر من واجهة ومدخل ديمقراطي لضمان انخراط واسع للمواطنين أصحاب الحق أنفسهم في عملية الضغط من أجل التغيير السياسي وبناء الكتلة الاجتماعية المتعددة العناصر والمكونات والقادرة على مواجهة الخيارات الجائرة التي تمليها التوجهات الليبرالية الجديدة وتستفيد منها الفئات والشرائح والنخب المبررة لها إيديولوجيا والمنخرطة فيها"، كما نقرأ ذلك في الوثيقة التحضيرية للمؤتمر.

وقد طور المؤتمر بناء على هذه القناعة آلية التشبيك من خلال بعث "التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية" والتي يمكن النظر إليها بأنها الاستجابة العملية لعمل الرصد والمناصرة التي كان يضطلع بهما المنتدى.

بهذا الخيار وبهذا التّموقع صارت علاقة المنتدى بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية علاقة تمفصل تستوجب رؤية مشتركة وإطارا مرجعيا مشتركا يستدعي جهدا تنظيريا وبحثيا تأليفيا ينطلق من واقع الحركات ويعود إليها بمعرفة أعمق حول ذواتها وحول أفقها ومسارتها النضالية.

في هذا السياق يأتي هذا التقرير الذي تكفل بإعداده الباحثان منير السعيداني وفؤاد غربالي في ضوء أشغال المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية المنعقد في مارس 2018. غاية المنتدى من نشر هذا التقرير هي التأكيد على الحاجة الحيوية لتفاعل وتمفصل مثلث البحث السوسيولوجي العلمي ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين أنفسهم لا فقط لإنتاج معرفة بالواقع الجديد في تونس اليوم، بل وكذلك لتدبر سبل تغييره باتجاه أهداف الثورة.

# المقدّمة العامّة

في هذا التقرير-البحث محاولة لجمع ثلاثة عناصر بدا أنها غائبة إلى حد الآن في ما تمّ من تناول لجملة التحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية التي تشهدها تونس بكثافة ملحوظة منذ أواسط العقد الأول من القرن الواحد والعشرين على الأقل، وهي الفترة الي بها نهتم هاهنا. ولئن حضرت بعض تلك العناصر في بعض التحاليل فإنها لم تحضر كلها مجتمعة. أما العناصر الثلاثة فهي التأطير المفهومي النظري أولا ومفردات المشهد الاحتجاجي المطلبي النضالي ثانيا واستشراف آفاقه ثالثا.

على هذا الأساس عملنا على استحضار هذه العناصر أو أكثر ما يمكن أن يسجّل منها في نصّ واحد يحاول أن يكون بين:

- التقرير بالمعنى الذي اعتيد في المؤتمرات والملتقيات والندوات التي تعمل على تجميع فاعلين وأطر وملتزمين للتقييم والوقوف على واقع الحال ورسم الخطط المستقبلية لتطوير أفعال محددة أو وضع برامج نضالية مستقبلية
- البحث بالمعنى السوسيولوجي للكلمة.

ومن أجل الإيفاء بذلك كانت لنا متابعات لصيقة إلى هذا الحد أو ذاك لأطر وفاعلين وأفعال وحملات ونضالات مختلفة كما كانت لنا مقابلات وحوارات ومحادثات مباشرة خلال مناسبات نضالية مختلفة وعلى الأخص منها ما أشرف على تيسيره وتنظيمه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال السنتين أو الثلاث الماضية. كما كان لنا اطلاع على عدد واسع ومتنوع من الأدبيات والكتابات والخطابات الصادرة عن الفاعلين والأطر والمؤسسات ذات الصلة بالتحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية التي شهدتها تونس في الفترة التي بها نهتم.

نتيجة هذه الأعمال الاستقصائية والبحثية بما هو ميداني فيها وما هو مكتبي وثائقي هي هذا النص الذي ينقسم إلى أربعة فصول، الأول منها مفهومي نظري، والثاني سياقي تاريخي يهمّ تونس الاجتماعية المعاصرة وعلى الأخص خلال الربع الأخير من القرن العشرين وما انقضى من القرن الواحد والعشرين، والثالث يركز على تسجيل أكثر ما أمكن من العناصر المكوّنة للمشهد الاحتجاجي المطلبي النضالي التونسي، وعلى الأخص خلال الفترة التالية لمنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فيما يحاول الفصل الرابع رسم آفاق مستقبلية بالاعتماد على تقنية رسم السيناريوات المحتملة.

بهذا يطمح هذا التقرير-البحث إلى أن يكون مساهمة في تعميق المناقشات المفهومية والنظرية وحتى المنهجية من جهة، والنضالية الملتزمة من جهة ثانية بين جملة المهتمين بالتحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية في تونس المعاصرة وفيهم من الآكاديميين والمناضلين-النشطاء والإعلاميين ووصولا إلى أوسع فئات المهتمين بالشأن العام لا في معناه الاجتماعي فحسب بل في معناه العام بحيث يتحول إلى شأن عمومي.

# الفصل الأول

# في مفهوم الحركة الاجتماعية

## أولا: مفهومٌ مُلْتَبِسٌ ومتعدّدُ الاستخدامات:

### 1- مفهوم قديم متجدّد:

يندرج استخدام مفهوم "الحركة الاجتماعية" في العلوم الاجتماعية ضمن العديد من النماذج التحليلية التي يعتمدها عدد من المقاربات السوسيولوجية. ويبدو أن معالجة الحركات الاجتماعية بالتحليل يخضع على مستوى المفهوم إلى استعمالين مختلفين أحدهما مرتبط بالسياق النضالي والاحتجاجي للنصف الأول من القرن العشرين، وثانيهما مرتبط بالتحولات الاجتماعية المجتمعات الصناعية وهي متصلة حتى السياق العالمي الحالي. وعلى هذا تصير معالجة الحركة الاجتماعية لا مجرد مسألة مفهومية فقط تتعلق بتحديد دلالة التركيب وما يشير إليه وكيفيات استخدامه بل أساسا بالرؤية الاجتماعية العامة التي يندرج فيها وبالنموذج التحليلي الذي يحمله. ولهذا سنحاول في سياق عرضنا عرض عدد من التعريفات المتاحة أن نبين أن جملة من التصورات تختفي وراء العديد من التعريفات ومن ثمة ننتهي إلى الإشارة إلى حدود المفهوم. إن الالتباس في المفهوم ناتج عن التحولات الاجتماعية التي تجعل دلالاته متغيرة وبعضها غير ذي معنى كما أن الغموض الذي يجابه استعمالات مفهوم الحركة الاجتماعية ناتج عن أنه يُستدعى بوصفه أداة لتحليل صلات اجتماعية تنتسج ضمن سياقات تضامنية واحتجاجية ومطلبية ونضالية مختلفة ومتعددة.

وعلى الرغم من هذا الالتباس، فإن هذا التحديد يبدو ضروريا لتمكين الفاعلين الاجتماعيين الناشطين ضمن الحركات الاجتماعية ومختلف التحركات الاحتجاجية والمطلبية والنضالية من أدوات تحليلية تمكّنهم من بناء رؤية انعكاسية تتيح لهم وعيا بذواتهم وتمتينا لهويتهم وموقعتها بالنسبة إلى الشركاء والحلفاء والأصدقاء من جهة والخصوم من جهة أخرى، ضمن مشروع للتغيير يهدف إلى

إحداث تحول إيجابي داخل المجتمع في اتجاه المطالب الشعبية في العدالة الاجتماعية.

## 2- مقاربات الحركات الاجتماعية:

من الضروري أن نُمَوْضِعَ كل تعريف ممكن للحركات الاجتماعية ضمن المقاربة السوسيولوجية التي تعتمده. ومن شأن ذلك أن يبين لنا التعددية التي تميز كيفيات بناء المفهوم واستعمالاته. وقد اخترنا ثلاثة مقاربات واسعة الانتشار ضمن العلوم الاجتماعية الحديثة التي تعالج الحركات الاجتماعية وهي المقاربة الوظيفية والمقاربة الاستراتيجية والمقاربة الفعلانية.

### 1.2. المقاربة الوظيفية:

يوجد في قلب المقاربة الوظيفية للمجتمعات تعريف الفعل الاجتماعي. ويشير الفعل الاجتماعي إلى كل سلوك أو فعل أو نشاط يقوم به أفراد المجتمع. وفي هذه المقاربة يكون المجتمع إطارا للفعل الاجتماعي، ولذلك فإن هذا الفعل إما انسجامي مع بنية المجتمع أو' انحرافي' عنها. في هذا السياق تكون جملة من الأفعال الاجتماعية موسومة بتسميات تشير إلى العداء والعنف والانخرام الاجتماعي والاضطراب وتخلخل البنية الاجتماعية...إلخ. وهذه التسميات نجدها في المقاربة الوظيفية التي تنظر إلى الحركات الاجتماعية بوصفها ظواهر تتكون من أشكال للسلوك والفعل الاجتماعي فيها تعبئة لموارد في اتجاه اجتماعي مُحدّد يعيد تعريف الفعل الاجتماعي وفي نفس الوقت يدخل تغييرا على بنية ذلك الفعل وبنية المجتمع عامة. وإعادة التعريف هذه تتيح فهم السلوك الجماعي المرتبط بالحركات الاجتماعية بوصفه سلوكا لا يتوافق مع ما هو معتاد ونمطي ومعياري بالنسبة إلى المجتمع المعني (ولذلك يوصم بأنه سلوك انحرافي، غير انسجامي).

في هذه المقاربة الوظيفية تُحدّد الحركات الاجتماعية من خلال مرجعية النظام الاجتماعي القائم بحيث تكون تعبئة لموارد فعل تعديلي أو تغييري لهذا النظام جزئيا أو كليا. وتتأتى تلك التعبئة من جملة من الأسباب يمكن تلخيصها في

"لا وظيفية مؤسسات النظام الاجتماعي القائم وتآكل قدرتها على الانضمام المنسجم للبنية الاجتماعية العامة بحيث تكون دليلا على توتر بنيوي سائد داخلها". وعلى هذا النحو تظهر الحركات الاجتماعية وكأنها فعل اجتماعي لا مؤسسي، انحرافي، غير انسجامي ولكنه ينبني على لا معيارية النظام الاجتماعي القائم ولذلك فهو من وجهة ما مفيد له من أجل تعديل توازنه ومساعدته على استعادة نمط اشتغاله.

ومن المهم في هذا الإطار الإشارة إلى أن التحاليل الأولى للحركات الاجتماعية من خارج دائرة التحليل الماركسي، تتركب من أفكار وجدت لدى عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم وأخرى لدى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر وأخرى لدى عالم الاجتماع الأمريكي نيل سملسير، وخاصة في نظرية عن السلوك الجماعي (1962) وصولا إلى عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، وكلها أفكار ترتبط بما يمكن أن نسميه نظرية الفعل الجماعي التي تؤكد على أنه بمثابة ردة فعل غير عقلانية على التغير الاجتماعي[1].

**2-المقاربة الاستراتيجية:**

تسمى هذه المقاربة استراتيجية نظرا لما تمنحه من أهمية لاستراتيجيات الأفراد والمجموعات في منظورها التحليلي. وعلى ذلك يركز التحليل الاستراتيجي على الأفعال الجماعية من منظور ما تهدف إليه من غايات أوّلا والموارد التي تبوّؤها لبلوغ تلك الغايات ثانيا والمسار الذي تمرّ به ثالثا. وكثيرا ما تضع المقاربة الاستراتيجية على رأس غايات الحركات الاجتماعية تغيير مكونات البنية الاجتماعية عبر تنظّم جماعيّ للفاعلين الاستراتيجيين، وهي خاصية ينظر لها بوصفها شرطا لنجاح الفعل لأنها من ضمن الموارد الموظفة لبلوغ الغايات. كما

[1] « Une nouvelle sociologie pour les nouveaux mouvements sociaux ». Communication au séminaire « Nouveau Demos » du conseil scientifique d'Attac, Paris, 18 Septembre, 2014. https://france.attac.org/nos-publications/les-possibles/numero-7-ete-2015/debats/article/une-nouvelle-sociologie-pour-les-nouveaux-mouvements-sociaux

تُولي المقاربة الاستراتيجية أهمية للإحباطات، وعدم الرضا، والسخط الاجتماعي بوصفها عوامل مساعدة على تشكل وضعٍ استراتيجيٍ مُوَاتٍ لنشوء حركة اجتماعية، لأنها ظواهر تدلّ على وجود توتّرات بنيوية في المجتمع وبين فاعليه الاستراتيجيين، وهي توتّرات مصالحَ تظهر على المستوى المؤسساتي، والسياسي منه على نحوٍ خاص.

على هذا الأساس، تغدو الحركة الاجتماعية فعلا استراتيجيا ينبني على تموقعٍ متضاربِ المصالح للفاعلين الاجتماعيين الاستراتيجيين بحيث يتمّ توجيه مطالب محددة لِمَنْ هُمْ في موقع السلطة المُمْسكة بزمام تسيير المجتمع وبتوزيع الموارد فيه، وهي مطالب تُوَجّهُ باسم فئات اجتماعية توجد عادة خارج دائرة تلك السلطة. على المستوى الاستراتيجي، تُعتبر الحركةُ الاجتماعية بلورةً عملية وتعبوية لمصالح فردية وجماعية في الآن ذاته تدفع نحو الانخراط في أفعال مُتعدّدة بهدف تعبئة موارد مختلفة على طريق تحقيق الأهداف التي تعبر عنها المطالب المرفوعة.

**3- المقاربة الفعلانية:**

في هذه المقاربة تُعْتَبر الحركاتُ الاجتماعيةُ فاعلا تاريخيا في هندسة الروابط الاجتماعية الطبقية وإعادة هندستها من خلال علاقات نِزَاعيّة أساسا تُقيمها الحركة الاجتماعية مع خصومها التاريخيين. وبهذا المعنى فإن الحركة الاجتماعية هي أيضا وفي الآن نفسه أحدُ أنماط الصّراع الاجتماعي بين الخصوم. وتفترض وضعية النزاع تحديد هوية اجتماعية تاريخية واضحة للمتنازعين. ولكن لا يمكن حصر الحركة الاجتماعية بماهي حركة نزاعية في أنها مجرد إفراز-نتيجة للتناقض الطبقي فحسب، وهو الأمر الذي يشدد عليه الماركسيون، أو أنّها مجرد تعبير عن مصالح اقتصادية وسياسية متضاربة بين المجموعات الاجتماعية، لأن هذا النزاع يجري في حقل ثقافي ويتعلق بالتوجّه العام للمجتمع، أي بمصيره التاريخي. وبالتالي فإن الحركة الاجتماعية تتجاوز معنى النزاع مثلما يُطرَح في

المقاربات الماركسية المؤكّدة على الصراع الطبقي، لتحتل لها موقعا أساسا في إنتاج تاريخية المجتمع.

ضمن المقاربة الفعلانية، تكون الحركة الاجتماعية على ما يعرّفها به آلان تورين "سلوكا جماعيا منظما من قبل فاعل طبقي يصارع ضد خصم طبقي من أجل التوجيه الاجتماعي للتاريخانية"[2]. وبناءا على هذا التعريف تتشكل الحركة الاجتماعية وفق ثلاثة مبادئ أساسية:

- المبدأ الأول هو مبدأ الهوية: ويعني تعريف الفاعلين لأنفسهم (من هم الذين يصارعون أو الذي يناضلون) إذ "لا يمكن للحركة الاجتماعية أن تنتظم إلا إذا كان هناك وعي بالهوية. ولكن هوية الفاعلين لا يمكن أن تتحدد إلا عبر صراع مجسد وحقيقي مع الخصم وعبر الاعتراف برهانات الصراع".
- المبدأ الثاني هو مبدأ التعارض ويتعلق بتحديد الخصم " من هو الخصم"؟ والحركة الاجتماعية لا يمكن أن تتحدد إلا بتحديد هوية الخصم الذي تعارضه.
- أما المبدأ الثالث فهو مبدأ الشمولية ويرتبط بسؤال " لماذا نصارع" لماذا نناضل؟ وهذا هو الباب الذي تنتقل منه الحركة الاجتماعية من مجرد منازعة اجتماعية حول مصالح إلى حركة ذات أثر تاريخاني.

وتتأكد هذه المبادئ الثلاثة في ما وضعه عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين من اعتبار أن الحركة الاجتماعية تسير "جنبا إلى جنب والديمقراطية. فَهُمَا أبعد ما يكون عن التعارض والانفصال. فالنظام السياسي الذي لا يرى في الحركات الاجتماعية إلا تعبيرا عنيفا عن طلبات مستحيلة التلبية، يفقد صفته التمثيلية كما يفقد ثقة الناخبين(...) ولا وجود لحركة اجتماعية إلا إذا حدّد النشاط المجتمعي لنفسه أهدافا تعترف بالقيم والمصالح العامة للمجتمع ككل، بحيث لا يختزل الحياة السياسية إلى مواجهة بين معسكرات وطبقات، وبحيث يعمل في

[2] Alain Touraine, *Le Retour de l'acteur,* Fayard, Paris, 1984.

الوقت نفسه على تنظيم النزاعات وتنميتها". فالحركات الاجتماعية لا تتشكل إلا في المجتمعات الديمقراطية وحدها، إذ أن الاختيار السياسي الحرّ يفرض على كل قوة من القوى الاجتماعية الفاعلة أن تسعى إلى الخير المشترك، في الوقت نفسه الذي تدافع فيه عن مصالحها الخاصة. "لذا رفعت كبريات الحركات الاجتماعية دائما شعارات جامعة وشاملة من نوع الحرية والمساواة وحقوق الإنسان والعدالة والتضامن، مما يقيم صلة مباشرة وفورية بين الفعالية المجتمعية الواحدة وبرنامجها السياسي".

## 3- مفهوم متغير السياقات الاستعمالية:

صارت معالجة التحركات النضالية والاحتجاجية والمطلبية باستخدام مفهوم الحركة الاجتماعية تثير إشكالية المشروعية على اعتبار التنامي الحالي لاستخدام المقولات التحليلية ذات العلاقة بالأفراد وبالفردانية في ما له اتصال بالحريات الفردية مثلا وبالنزعات المتعوية أو رؤى الخلاص الفردي مقابل تراجع استخدام المقولات المرتبطة بالتضامنات الجماعية على وقع تناقص قوة الحركة العمالية في أروبا مثلا أو غيرها من الظواهر. ويعني ذلك أن المفهوم كما صيغ في المنتصف الثاني للقرن العشرين فقد بعض قدرته التأويلية والتحليلية.

ولكن، وعلى العكس من هذه القراءة، نشهد اليوم إعادة تشكيل للمفهوم على وقع تنامي أثر مجموعات تضامن جديدة يعاد في ظل فعلها تشكيل الروابط الاجتماعية على نحو يبرز تنوع هذه المجموعات التضامنية وقدرتها على إعلاء صيغ جديدة للوجود وأنماط غير معهودة للحضور في الفضاء العام. وفي حين يتسم البعض من هذه المجموعات بالانسيابية، وهشاشة التنظيم، يُبدي البعض الآخر مظاهر من الديمومة والقدرة على التأقلم. وبالتوازي مع ذلك تتراجع مجموعات تضامنية كانت بالأمس مؤثّرة ومثال ذلك تراجع، أو على الأقل إعادة تشكل، الحركة النقابية وافتقادها دورها بوصفها فاعلا مؤثرا إلى حدّ التحديد في بعض الأحيان.

على ضوء هذا، ما يمكن التأكيد عليه، وبغض النظر عن عمق ما يحدث من تراجعات وإعادات، هو أننا إزاء حقيقة اجتماعية جديدة في مجال الحركات الاحتجاجية والمطلبية والنضالية، حقيقة متحركة وموسومة بالارتحال وتخضع عملية تشكيلها لمناخات سياسية وإيديولوجية وثقافية غير مسبوقة. وهو ما يجعلنا نتحدث عن أشكال متنوعة تتخذها هذه الحركات الاحتجاجية والمطلبية والنضالية، وعلى الأخص في المجتمعات المعاصرة التي تشكلها أو تعيد تشكيلها النيوليبرالية، وذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية. وهذه المنظومة النيوليبرالية تتميز بالسيولة، وتهاوي المؤسسات التقليدية وصعود اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات والفئات والشرائح والمجموعات والأفراد. ومن بين الإشكالات التي طرحتها هذه التحولات الاجتماعية ما تعبر عنه الأسئلة التي يثيرها ظهور فاعلين جدد في حقل الصراع الاجتماعي والعلاقة التي يقيمونها مع الحركة النقابية مثلا والحركات المطلبية عامة وكذلك علاقتهم بـ" البنية الطبقية" المتحولة.

ما يبدو هو أنّه في مثل هذا المشهد، يكون قد انتهى ذلك الزمن الذي كانت فيه الحركة العمالية والأحزاب والمنظمات النقابية المرتبطة بها هي وحدها التي تقود الصراع الاجتماعي وتحتكر طرح المشروع البديل نحو مجتمع يعمل على تحقيق مكاسب اجتماعية ذات طبيعة عمالية وشعبية. وكان من استتباعات هذا التحوّل النوعي 'انفجار' الحركة العمالية من حيث هي حركة اجتماعية إلى حركات احتجاجية ومطلبية ونضالية وتغييرية متعددة ومختلفة تتّسم بنوع من السيولة التنظيمية والمرونة الحركية والتعدّد السياسي.

## ثالثا: الحركات الاجتماعية 'الجديدة':

### 1- مقدمة تاريخية:

سنة 1842 نحت لورينز فون ستاين مصطلح "الحركة الاجتماعية" للإشارة إلى أشكال متعددة من الاحتجاج الرامية إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية. ومن المهم أن نذكر في هذا السياق أن الحركات الاجتماعية الحديثة ولدت خلال القرن التاسع عشر وبالتحديد في أنقلترا نتيجة لسيرورة تحول المجتمع الأكثر تحديثا اقتصاديا حينها منفتحا على تأسس قواعد ثابتة للفعل الجماعي المُنَظّم وهي القواعد التي ظهرت في سياقين متظافرين هما تشكل الرّأسماليّة الصناعية المتطورة وميلاد الدولة-الأمة. وكان الاستخدام الأكثر انتشارا للمفهوم بالمعنى العمّالي الاجتماعيّ والنّقابي والسّياسي خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، وعلى الأخصّ بعد الثورات العمالية والاشتراكية في روسيا القيصرية وغيرها من البلدان. وفي كلّ ذلك، تم اعتبار الحركة العمّالية قُطبا تتمحور حوله النضالات لأنّ النّزاعات الشغلية كانت نزاعات مركزية في وضع المطالب الاجتماعية فتوافقت معه الأشكال التنظيمية الحزبية والسياسية المركزية المنظمة وإن كانت غير حزبية وكذا المنظمات النقابية المركزية ذات الاتساع الجماهيري والانتشار القومي والقارّي والدّولي-الأُممي.

ولكن ومنذ أواخر ستينات القرن العشرين خاصة ظهرت أشكال احتجاج مغايرة للحركات العمالية وتبدلت المطالب الاجتماعية في سياق تحول المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات ما بعد صناعية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي[3] ومن مجتمعات حداثة إلى مجتمعات ما بعد حداثة على المستوى الفكري والثقافي. وكان التحول يمسّ أربع مستويات:

- هوية الحركات: ففي تلك الفترة ظهرت حركات نسوية وطلابية وشبابية وأخرى ذات مطالب متعلقة بالبيئة كما برزت منظمات وجمعيات خاصة

[3] Alain Touraine, *La Société postindustrielle*, Paris, Denoël, 1969

بالأقليات المهاجرة ومجموعات داعية إلى السلم وحركات إثنية وأقليات قومية... إلخ.

- أشكالها النضالية: حيث يتداخل الاحتجاج بالمطالبة بالنضال من أجل التغيير ومن ثم تمّ ابتكار أشكال أقل مؤسّساتية مما كان مثل الاعتصام، واحتلال المقرات أو الإضراب عن الطعام والمسيرات والحملات...

- مطالبها: حيثُ، وبعد أن كان تركيز الحركات الاجتماعية الكلاسيكية على إعادة توزيع الثروات والوصول إلى مواقع القرار، شددت الحركات الاجتماعية الجديدة على مقاومة المراقبة الاجتماعية التي تخوضها ضد السّلطات والدفاع عن استقلالية الجماعات الاجتماعية. وعادة ما تكون مطالب الحركات الاجتماعية الجديدة غير قابلة للتفاوض كما هو الحال مع مطلب إغلاق مفاعل نووي أو إلغاء قوانين لا تخدم فئات اجتماعية بعينها...

- التركيبة الاجتماعية: حيث تختلف عن الحركة العمالية فلا تُعْرَف بانتمائها الطبقي الصريح والنقيّ لأنها لا تعرّف نفسها على أنّها تعبير طبقي أو اجتماعي عن فئات مهنية اجتماعية بعينها بل هي في حقيقتها خارقة للفئات وللشرائح الاجتماعية. وبالفعل عادة ما تتخذ هذه الحركات شكل تنظيمات مؤلّفة من جماعات متنوّعة المصالح، تضمّ في بداية تشكّلها شرائح مجتمعية مختلفة قد تكون من العمّال والنساء غير العاملات والطلاب الذين يجمعهم قاسم ثقافي/سياسي عام يجعل هذه القطاعات المختلفة ذات مصالح موحدة على قاعدة شعور عام بالظلم أو الحيف وإدراكٌ متقاسم لانعدام الديمقراطية في إدارة وضعية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية محددة[4].

وبذلك صار تركيز الحركة الاجتماعية الجديدة على الاحتجاج ذي الجوهر السياسي، من خلال استهداف الارتباط القائم بين المجتمع المدني والنظام السياسي

---

[4] تشارلز تيللي، ***الحركات الاجتماعية 1768 - 2004***، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

مع التأكيد على أنها خارج أنماط المشاركة المؤسسية التقليدية وهي مشاركة تمثيلية حزبية برلمانية انتخابية على الأغلب[5] ولكنها قادرة على إنشاء قنوات تأثير في سياسات الدولة لصالح المجتمع بحيث تكون بديلا لقنوات المشاركة السياسية التقليدية مثل الانخراط في الأحزاب والانضمام إلى الجمعيات السياسية والمشاركة بالتصويت في الانتخابات وعقد المجالس التمثيلية النيابية.

**2- تعريفات:**

يعرف تشالز تيللي الحركة الاجتماعية على أنها "سلسلة ذات ديمومة من التفاعلات بين الماسكين بالسلطة وأشخاص يتحدثون نيابة عن قاعدة جماهيرية تفتقد التمثيل السياسي الرّسمي، وذلك في سياق نشر هؤلاء الأشخاص مطالب محددة تستهدف إجراء تغيير في توزيع السلطة أو ممارستها وتدعيم هذه المطالب بتحركات جماعية عمومية من أجل حشد التأييد"[6].

أما عالم الاجتماعي الكيبيكي غي روشى فيعتبر " أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة".

ويعتبر ديلا بورتا وديانى [7] أن الحركة الاجتماعية تجمع أربع خصائص مترافقة:

- شبكة من العلاقات غير الشكلية وهو ما يحيل على تنظم أدنى لمجموعة من الأفراد،
- تقاسم لجملة من الأفكار تبني لُحمةً تضامنية، وفي الأفكار والقيم والمعايير والمعتقدات والمبادئ التي يتمّ الإيمان بها وترسيخها بما يُخرج الحركة الاجتماعية عن مجرد الاحتجاج العابر،

---

[5] جون سكوت (محرر)، ***علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية***، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.

[6] نفسه.

[7] Della Porta, Donatella and Diani, Mario, *Social Movements: An Introduction*, Wiley, 2006.

- الاشتراك في فعل جماعي نِزَاعيّ، يعبّر عن صراعٍ اجتماعي وينخرط في أفق سياسي احتجاجي،
- الصبغة الاحتجاجية-المطلبية-النضالية التعبوية غير الانتخابية وغير التمثيلية.

وحسب هذا التصوّر، يمكن لتطور الأحداث ضمن ما تقوم به الحركات الاجتماعية أن يتحول إلى دورة اجتماعية تتميز بانتشار الاحتجاج وترسخه، مقابل ردود فعل قمعية من السلطات السياسية. وعليه يمكن للحركة الاجتماعية أن تكون بدايةَ تطورات سياسية واجتماعية لا يقف مداها في الحدود الجغرافية أو الاجتماعية الأولى للاحتجاج حيث تنتقل إلى نطاقات أوسع فأوسع أو من مناطق إلى مناطق أخرى.

في هذا المعنى تضع التحاليل السوسيولوجية الحركة الاجتماعية ضمن "سياسات النزاع" أي تلك الأوضاع التاريخية الاجتماعية التي تتبلور فيها مطالب محددة يحملها جمهور محدد، يوجد بفعل ذلك ضمن وضع تفاعل جماعي بين أفراده تتحدد من خلاله في ما بينهم أهداف معينة ويبنون طريقة تدبر مشترك لكيفية بلوغها. وتتميز تلك الأوضاع بأن:

- تكون الحكومة وسلطاتها المركزية أو المحلية في وضع المُطَالَب،
- تتعلق تلك المطالب بمصالح محددة لدى المطالِبين،
- تضع الحركة من أجل تحصيل تلك المطالب أصحاب الفعل في وضع نزاعي مع خصوم مُحدّدين.

و بذلك تنفتح الحركة الاجتماعية على عمليات سياسية جماعية نزاعية تُراوح بين أعمال تتحدّى القوانين القائمة والإجراءات المتّبعة وموجاتٍ من الإضرابات وسلاسلَ من الاعتصامات وصولا إلى حالات العصيان والتمرّد

والانتفاض. وعلى هذا تكون الحركة الاجتماعية في تضاد مع "العمليات السياسية الروتينية مثل الانتخابات وتحركات جماعات المصالح السياسة"[8].

وقد ظهرت المقاربات الحديثة للحركات الاجتماعية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين وفيها تركيز على عمليات التفاعل التي تحدث ضمن سياقها بحيث يتم التأكيد على التحليل البنائي الاجتماعي مع الابتعاد أكثر ما أمكن عن المقاربة البنيوية. وفي هذه المقاربات الحديثة يتمّ التركيز إذًا على الكيفية التي يتمّ بها القيام بعمليات تعبئة الموارد وخلق الفرص السّياسية واستغلالها مع إبراز أهمّية مشاعر اللّحمة النفسيّة الاجتماعيّة خلال الفعل الجماعي... ومن بين التطويرات الكبيرة التي حدثت على أساس هذه المقاربات التركيزُ على العناصر الثقافية والفكرية والانفعالية العاطفية في فهم كيفية نجاح الحركات الاجتماعية في بناء أُطُر فعل يكون لها أثرٌ قويّ داخل المجتمع.

## رابعا: التحليل الإطاري للحركات الاجتماعية:

### 1- توضيحات أولى:

من بين التحاليل الحديثة للحركات الاجتماعية التحليل الإطاري[9] الذي يركز على فهم خطاب الفاعلين النشطاء وقادة الحركة الاجتماعية "الذين يضطلعون بدور نَشِطٍ في تفسير المظالم وشرح الأهداف الحاسمة"[10]. وفي سياق اعتبار التفاعل بين الأفراد المكونين "لقيادة" الحركة الاجتماعية، يركّز التّحليل الإطاري على "كيفية استخدام الأفكار والثقافة والأيديولوجيا وتأويلها، ضمن

[8]Tarrow, Sidney "Contentious Politics", in, David A. Snow , Donatella della Porta , Bert Klandermans, Doug McAdam (Editors), *The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements*, Wiley-Blackwell, 2013,1544 pages.

[9] Robert D. Benford *et al.*, « Processus de cadrage et mouvements sociaux : présentation et bilan », *Politix* 2012/3 (n° 99), p. 217-255.

[10] Lasse Lindekilde, "Discourse and Frame Analysis In-Depth Analysis of Qualitative Data in Social Movement Research", in, Donatella Della Porta (ed.), *Methodological Practices in Social Movement Research*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

استخدامها في حَشْدِ التأييد للأهداف السياسية المرسومة"[11]. ومن بين الأسئلة التي يمكن للتحليل الإطاري أن يُواجهها: لماذا تنجح بعض الحركات في بناء صدى ويفشل غيرها؟ وفي الإجابة يعود التحليل الإطاري إلى القدرة على تأطير "فُرَصٍ سياسيّةٍ" لإحداث تطوّرات، أي الانتقال من الاحتجاج إلى التغيير"[12].

يستخدم التحليل الإطاري للحركات الاجتماعية مفهوم "بنية فرصة الاستطرادية" ليشير إلى السياق الذي ينتظم ضمنه الفاعلون في الحركة و هو يتكون، لا فقط حسب أثر المؤسسات السياسية وقوتها، ولكن أيضا بأثر من الخطابات السائدة في الثقافة السياسية. و يرى التحليل الإطاري أن كل مؤسسة أو مجال اجتماعي يحوي بذية فرصة استطرادية معينة، هي التي توجه ممارسات الفاعلين وخاصة منها الخطابية، بحيث تكون إطارا للعمل الجماعي قد تنجح في أن تُوجِد لها صدًى ناجحا يظهر لاحقا على هيئة تحدٍ [للسلطة]"[13]. والإطار الاجتماعي إذًا مجموعة من المعتقدات والقيم والآراء عن العالم. ويعني ذلك أن الإطار ذو طبيعة فكرية اعتقادية نفسية اجتماعية أساسا. ولذلك يمكن تعريفه بأنه مجموعة من "المعتقدات الجماعية تساعد على خلق سياقٍ مُعَقْلَن يجعل المشاركة في العمل الجماعي ذات معنى".

بالنسبة إلى وليام غامسون ثمة ثلاثة مكونات لإطار العمل الجماعي:

- هي التظلّم، أي الغضب الأخلاقي النابع من الشعور بالظلم،
- الهُويّة و هو التماهي مع المجموعة من خلال إحساس الأفراد ببعضهم البعض تجاه سلطات يعتبرونها مسؤولة عن الوضع الذي يتظلمون منه،
- القدرة على الفعل، و هي قدرة تؤمن باستطاعتها الذاتية تغييرَ الأوضاع أو السياسة من خلال العمل الجماعي"[14].

---

[11] *Ibid.*
[12] *Ibid.*
[13] *Ibid.*
[14] *Ibid.*

**2- إطار الفعل الجماعي:**

يعرّف دافيد سنو وروبرت بنفورد إطار الفعل الجماعي بأنه "مُخَطّطات تأويلٍ تَكْشِفُ العالَمَ الخارجيّ" عن طريق "تشكيل انتقائي لأشياء العالم وترميز ها على نحو معين". إطار الفعل الجماعي نوع من النّحو الذي يُصاغ بكلماتٍ" تبيّن مدى خطورة الظلم في حالة اجتماعية، أو تعيد تعريفه (الظلم) على أنّه غير قابل للاحتمال بحيث يستحق المواجهة بإجراءات تصحيحية"[15].

ومن أسس إطار الفعل أيضا أن يتم الانتقال من تأطير الحالة أو الحدث أو سلسلة الأحداث على أنها ظالمة إلى توجيه اللّوم إلى مسؤولٍ ما محدّد عن ذلك الوضع. إنها إقامةٌ لعلاقة سبَبَيّة بين سلوكِ المَلُومِ-المسؤول أو الإجراءات التي يتخذها أو السياسات التي يتبعها (سَبَبٌ) ووجود ذلك الوضع (نتيجةٌ) بحيث تكون علاقة مُحدّدَةً وواضحةً ومباشرةً. وفضلا عن ذلك، يستلزم إطار الفعل الجماعي تنميةَ شعورٍ بالمسؤولية عن فعل جماعي يضادُّ تلك السياسات ويكون قادرا على تخليص المتظلمين مما يشتكون منه.

بهذا المعنى، يكون إطار الفعل الجماعي تشخيصيا من جهة وإنذاريا من جهة ثانية:

- هو تشخيصي حيث ينحُو باللّوم تجاه المظالم على ظالمين محددين (هم أيضا فاعلون) ويَضعهم تحت طائلة المسؤولية. ويمكن أن يكون أولئك الفاعلون من النخب الحاكمة و من أفراد السلطة أو مجموعاتها، كما قد تنسب مسؤولية المظالم المشتكى منها إلى أفعال أو إجراءات أو تدابير أو بذيات فعل سياسي.
- هو إنذاري حيث يتم وضع خطوط عامة لتسيير الاحتجاج على المظالم ومن أجل تخفيف المشكلة وتحديد المسئولين عن تنفيذ الإجراء.

---

[15] *Ibid.*

وبذلك "يهم... التشخيص تحديد المشكلة، في حين يكون... (في) الإنذار حلا مقترحا لها"[16].

ثمة ثلاث عمليات تشكّل الإطار: تشخيص الوضعية السياسية والاجتماعية، واقتراح أهم الحلول، ورسم استراتيجية التحرك وثمة لكل عملية تحليل سوسيولوجي مناسب:

- تشخيص الأوضاع التي يرى النشطاء-المناضلون أنها تستوجب التغيير، وذلك "عندما ينحون باللوم ويحددون العلاقة السببية "[17] بين وجود المَظْلَمَة ومتسبّب فيها، واحد أو أكثر. وتحليل هذه المرحلة من تشكل الحركة الاجتماعية يتم بالتركيز على الخطابات التشخيصية للأوضاع الاجتماعية والمحدِّدة للأسباب، وكذلك بالتركيز على المشاعر والتصورات التي تتفاعل خلال التشخيص التظلّمي وتوجيه الاتهامات وتحديد المسؤوليات.

- تقديم الحلول ورسم استراتيجيات التحرك. تحليل هذه المرحلة يتم على أساس أن أهم ما فيها هو "الإفصاح عن الحلول المقترحة لهذه المشاكل واستراتيجيات تنفيذ ... خطة الهجوم، أي الإجابة عن سؤال "ماذا علينا أن نفعل"[18].

- التأطير التحفيزي. يكون تركيز التحليل في هذه المرحلة على المفردات والتعابير والصُّور التي تكون محفّزة للتحرك وتؤكّد على ضرورة الاحتجاج والمرور من التظلم إلى الفعل التغييري. تحليل هذه المرحلة يكون على أساس أن أهم ما فيها هي "الدعوة لـ'حمل السلاح'، أو شرح الأساس المنطقي المبرر للمشاركة في الفعل الجماعي"[19].

---

[16] *Ibid.*
[17] *Ibid.*
[18] *Ibid.*
[19] *Ibid.*

بهذا تكون مهام التأطير ثلاثة: تشخيص- إنذار- تحفيز. إن خلق أطار فعل جماعي هو مرور بهذه الخطوات الثلاثة بحيث تتمكن الحركة الاجتماعية من البروز والإندراج ضمن سياقات اجتماعية أكبر من سياقها الخاص. ويتم ذلك الإندراج بتضخيم الإطار في اتجاه خلق صدًى مُناسب لأفكار الحركة تبرّر خصوصيتها بالنسبة إلى حركات أخرى، وساء أكانت سابقة أم موازية أم مشابهة، وتعمل على إضعاف المناوئين والخصوم. و"يقاس نجاح تضخّم صدى الإطار بمدى نجاحه في تأطير المذحازين للمتظلمين بحيث يبدو أقرب احتمالا لبلوغ أهدافه. كما يزيد هذا الانحياز المتدرج ذاته من فرص التعبئة لفائدة الإطار"[20].

يقول دافيد سنو "لا يرى الأفراد بعض خصائص حياتهم وكأنها سوء حظ وعلى أنها غير قابلة للتغيير، بل على أنها ناتجة عن أفعال ظالمة، وأنها قابلة للتغيير بمعنى أنهم ينشّطون عناصر معيّنة من الأطر المعرفية ويطبّقونها على واقعهم، وعلى هذا الأساس تتشكل لديهم مُعتقداتهم الخاصة حِيَالَ ما هو عادل، وما هو ظالم، ما هو ثابت، وما هو متغير"[21]. ويمكن لذلك أن يشمل التركيز على فضح الفساد مثلا وإذاعة التنديد بانتشار الرشوة والتظلم من التوزيع غير العادل لثروات البلاد، وبذلك، أي من خلال عملية التضخيم، يتم تحويل 'القضية' من مجرد حالة مُفْرَدة إلى حالة مندرجة في السياق الاجتماعي العامّ.

**3- إطار الفعل الجماعي والأفراد المنخرطون فيه:**

يعيش إطار الفعل الجماعي سيرورة من التحوّلات يتمّ من خلالها الرّبط بين الجماعيّ في الإطار والأفراد لضمان مشاركتهم في الاحتجاج. تتدرج تلك التحوّلات نحو بناء تأويلات تضعها الحركة الاجتماعية لتؤطر جهود النّشطاء- المناضلين في ضمّ إدراكات الأفراد إلى التوجهات الفكرية للحركة الاجتماعية.

---

[20] Opp, Karl-Dieter, *Theories of Political Protest and Social Movements. A Multidisciplinary Introduction, Critique and Synthesis*. Routledge, London, 2009.
[21] *Ibid.*

و"يتم تحديد نجاح هذه الجهود، في جزء منها، على قاعدة الصّدى الثقافي للإطار الذي تتقدم به الحركة"[22]. والعمليات هي:

- تجسير الإطار: هو ربط جسور بين "اثنين أو أكثر من المجموعات الأيديولوجية المتطابقة فكرياً، ولكن إطاراتها غير مترابطة بنيوياً بشأن قضية معيّنة أو مشكلة"[23]. هنا يتمّ الربط بين "مشاعر الأفراد غير المعبّأين" أي الأفراد الذين يشتركون مع آخرين في معاناتهم من المظالم ولكنهم لم ينظمّوا إلى أرضيّة تنظيميّة تسمحُ لهم بالتعبير عن سُخطهم من المظالم، والسّعي إلى تحقيق مصالحهم. يتمّ التجسير من خلال التّوعية ونشر المعلومات من خلال الشّبكات الشخصية، ووسائل الإعلام، والهواتف، والبريد الشخصي وشبكات التواصل الاجتماعي.

- تضخيم الإطار: وذلك من خلال وضع "الأطر التفسيرية التي تصور مسألة معينة، أو مجموعة من المشاكل على أساس علاقتها المباشرة بوضعية الأفراد والمجموعات"[24]. ومن هنا يمكن أن يأتي الدعم والمشاركة إذا تمّ تنشيطٌ تصوّري وتوضيح تفسيريّ يقوم به نُشطاء الحركة. وتنقسم هذه العملية إلى تضخيمين. أوّلا تضخيم القيم، أي، وحسب سنو " أن الحركة الاجتماعية تشير إلى القيم التي تبدو مُهمّة للأنصار المحتملين، ومُهمّة بالنسبة إلى الفعل الجماعي ومُغيّبة داخل المجتمع. وتحتاج هذه القيم إلى الإبراز لأنها غائبة بسبب القمع الذي تتعرض له من طرف السلطة القمعية مثلا، أو بسبب عدم وجود منفذ تنظيمي لها، أو لأن صلتها بحدث معين أو قضية قد تكون غامضة"[25]. وثانيا تضخيم المعتقدات أي "العلاقات المفترضة بين فكرتين أو بين فكرة وخاصّيتها" (خطورة المشكلات

---

[22]Mc Adam, D., "Culture and social movements" In: Lara˜na, E., Johnston, H., and Gusfield, J.R. (eds), *New Social Movements: From Ideology to Identity*. Temple University Press, Philadelphia, 1994.

[23] Snow, D., Rochford, B., Worden, S. & Benford, R., "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation", in, *American Sociological Review*, 51, 1986.

[24] *Ibid.*

[25] *Ibid.*

أو الظلم، العلاقة السببية أو موضع اللّوم، الخصوم، غايات التأثير، احتمالية التغيير، فعالية الفعل الجماعي، ضرورة التصدي،...)[26].

- توسيع الإطار: وذلك من أجل ربط إطار الحركة الاجتماعية مع أُطُر إدراك الأفراد لأوضاعهم بحيث يبدو إطارُ الفعل الجماعي منسجمًا مع مصالح الأفراد، وذلك بهدف " تعزيز البرامج والقضايا التي تتعلق بالقيم والمعتقدات التي قد لا تكون بارزة للأتْبَاع المُحتملين للحركة و هذا يستلزم تضخيم العناصر الفكريّة من أجل إيضاح الصّلة بين المصالح الشّخصيّة أو الجماعيّة والدّعم والتّأييد المُقدّمان للحركة الاجتماعية"[27].

- تحويل الإطار: و هو انتقال يحدث بواسطة "البرامج والقضايا، والقيم، التي تشجّع نُموّ الحركة الاجتماعية حتى تلقى صدى في المجتمع، وربما تظهر في بعض الأحيان متناقضة مع الأطر التفسيرية التي سبقتها في الوجود"[28].

بهذه العمليات (تجسير الإطار وتضخيمه وتوسيعه وتحويله) يتغيّر النّظر إلى الأوضاع الاجتماعية القائمة من اعتبارها أوضاعا مقبولة إلى اعتبارها أوضاعا غير مقبولة تتصاعد الرّغبة في تغييرها، وهو ما يحققه التحوّل في الإطار بتزايد أعداد المحتجين وتحوّل الحركة الاجتماعية إلى إطار يُبرز قضايا أوسع تهمّ هذه المجموعات. وقد يكتفي هذا التحول ببُعْدٍ محلّيٍّ وقد يكتسي بُعْدًا أوسع يمكن أن يكون عالميا.

### 4- إطار الفعل والحركة الاجتماعية:

يرى دافيد سنو وجود علاقة بين إطار الفعل الجماعي وسياق الحركة الاجتماعية الثقافي والسياسي والإيديولوجي، وهي علاقة تنبني عبر عمليات مختلفة من الربط بين الحركة والسياق. ومن ذلك "عمليات ربط الصلة والتنسيق بين الأحداث والتجارب والفروع من واحد أو أكثر من الأيديولوجيات بحيث يتم

---

[26] *Ibid.*
[27] *Ibid.*
[28] *Ibid.*

التعليق على الأوضاع سويا وبطريقة متكاملة نسبيا وذات مغزى. إنها نوع من التعبئة الجماعية التي تجمع أجزاء من ملاحظة "الواقع المُسَجّل" والخبرات وتعمل على مقارنتها"[29]. ومن ذلك أيضا " تركيز الانتباه نحو بعض الأحداث والقضايا، والمعتقدات أو الأفكار، وتسليط الضوء عليها في مقابل غيرها"[30].

في خضم هذه العمليات يظهر مجالٌ تحدث فيه منافسات بين الفاعلين الذين يبتدعون المعاني والأفكار والإيديولوجيات والثقافة في سياق المجادلة حول القضايا والأحداث المتنازع عليها. ويسمّي سنو هذا المجال "بنية الاستطراد الخطابي" وهي "تشمل المسائل الثقافية (المعتقدات، والقيم، الإيديولوجيات والخرافات، والقصص والصيغ الأولية) ذات الصّلة المحتملة... أما الفاعلون فهم مجموعات مختلفة تكون مصالحهم منحازة، وإن بشكل مختلف، إلى القضايا أو الأحداث المتنازع عليها". و"تتكون هذه المجموعات المختلفة من الفاعلين... من الحركات المضادة، والمستهدفين من الاحتجاج والتغيير، ووسائل الإعلام والجمهور العريض، والذي يتضمن مجموعات من الأفراد كالأنصار والخصوم، فضلا عن الفئات غير المبالية"[31].

على ذلك فإن "بنية الاستطراد الخطابي"[32] هي مجال نزاعي يتكون من الأفكار في مجال الثقافة السياسية فيه ما يرتبط بـ"المعقولية"، "الواقعية"

---

[29] Snow, David A., "Framing Processes, Ideology, and Discursive Fields", In, Snow, D.A., Soule, S.A. & Kriesi, H. (eds.) *The Blackwell Companion to Social Movements*. Blackwell Publishing, Oxford, pp. 380–412, 2004.

[30] Snow, David A. Benford, Robert D., McCammon, Holly J. , Hewitt, Lyndi and Fitzgerald, Scott, The emergence, development, and future of the framing, perspective: 25 + years since "frame alignment, in, *Mobilization: An International Quarterly*, 19(1): 23-45, 2014.

[31] *Ibid.*

[32] Koopmans, R., and Statham, P. (1999) Ethnic andcivic conceptions of nationhood and the differential success of the extreme right in Germany and Italy. In: Giugni, M., McAdam, D., and Tilly, C. (eds), *How Social Movements Matter*. University of Minnesota Press, Minneapolis.

و"الشرعية" وفيه ما لا "ينحاز بشكل جيد إلى هذه العناصر الفكرية القائمة من قبل"[33].

وأثناء الحوار والمناقشة والجدال في ما بين الفاعلين داخل بنيةٍ خطابية استطرادية يكون "التفاعل المستمر"[34]. ويكون ذلك التفاعل على قاعدة ما يُكابد جمهورُ المتأثرين بالتبعات الاقتصادية والاجتماعية من حالات الظلم والقهر والتأزم التي "... وتكاثر مظاهر الحيف والظلم والتهميش والمهانة ومراكمته (الجمهور) على طول السنين تجارب نضالية واختباره أشكالا من التحركات وطُرُقًا مبتدعة في الإعلام والاتصال والتجنيد والتعبئة"[35]. على ذلك يتمّ اكتساب "فهمٍ أشمل لطبيعة عمليات حركة التأطير وتأثيرها... عند النظر في السياقات السياسية التي تحدث فيها هذه العمليات"[36]، لأن "بنية الاستطراد الخطابي" تكون ضمن "سياقات سياسية أوسع تؤثر فيها، أي في عمليات التأطير وفي المجالات الاستطرادية التي هي جزء لا يتجزأ منها"[37].

من خلال كلّ ذلك، يبرز إطار الفعل الجماعي بمظاهر متعدّدة من الممارسات الاحتجاجية مثل المظاهرات، والحملات، والاعتصامات، وبناء الحواجز، والانخراط في المصادمات مع قوات الأمن وما يمكن النفاذ إليه من الموارد التي تجلبها وسائط الإعلام الجديد أو مساندة منظمات نقابية وسياسية، وخبرات فاعلين ذوي قدرات واسعة، ومتمرسين منهم. وبذلك تكون الحركة الاجتماعية " قادرة على ابتكار تركيبات جديدة من الهويات، والتكتيكات،

---

[33] Holly McCammon., "Discursive opportunity structure",in, David A. Snow , Donatella della Porta , Bert Klandermans, Doug McAdam (Editors), *The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements*, op.cité.

[34] Snow, Snow, David A., "Framing Processes, Ideology, and Discursive Fields", In, Snow, D.A., Soule, S.A. & Kriesi, H. (eds.) *The Blackwell Companion to Social Movements*, op.cité, p. 403.

[35] منير السعيداني، ***... يريد ... ويبدع ما يريد. الشباب في الانتقال الديمقراطي***، دار محمد علي، صفاقس تونس، 2012.

[36] Snow, "Framing Processes, Ideology, and Discursive Fields", op.cité.

[37] *Ibid*.

والمطالب، وتعتبر هذه اللحظات الإبداعية مهمة للغاية، لأنها قد توفر الشرارات الأولى التي تكشف ضعف النظام السياسي القائم"[38].

## خامسا: دورة الاحتجاج:

إذا ما اجتمعت كل هذه العناصر نكون إزاء دورة احتجاج. وغالبا ما "تتميز بداية دورة [الاحتجاج] بظهور أشكال "عفوية" للعمل، ولكن حتى في هذه المرحلة، يتشكل اتجاه الحركة ونتائجها بأثر من التقاليد التنظيمية السابقة أو الحركات المنظمة"[39]، ولكن من "صميم النزاع القدرة على... ابتكار طرق جديدة للقيام بالاحتجاج"[40]. ويصف سيدني تارو السيرورة التي ينتج فيها الابتكار على النحو التالي: "في العديد من الدورات الاحتجاجية، تتميز ذروة النزاع بالتوسع في أشكال جديدة من العمل الجماعي مثل الاجتماعات العامة والمظاهرات ووضع الحواجز والمتاريس"[41] بالإضافة إلى "الحملات الاحتجاجية وتشكيل التحالفات حيث لا يمكن أن يكون الدفع بالثورة موضع احتكار لفئة واحدة"[42].

وتتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع مع ضبط الحركة الداخلية. ويمكن في هذا السياق ذكر ثلاثة عناصر وظيفية[43]:

- الحملات الاحتجاجية: بوصفها مجهودا عاما مستداما ومنظما يرفع مطالب جماعية في وجه سياسات سلطات مستهدفة.
- سِجِلُّ الحركة الاجتماعية: وهو عبارة عن مخزون من الأقوال والأفعال تستغله الحركة لوضع توليفات ممكنة ما بين أشكال مختلفة من الفعل السياسي (جمعيات، تحالفات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب جماهيرية، اعتصامات، مسيرات، تظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام،

---

[38] Tarrow, Sidney, "Contentious Politics", op.cité.
[39] Ibid.
[40] Ibid.
[41] Ibid.
[42] Ibid.
[43] ربيع وهبة، عمرو الشوبكي (تحرير)، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

مطويات، كراسات سياسية، ومختلف عمليات الأداء التي) تدل على وجود استعداد وقوة واستطاعة وقدرة على الفعل[44].

- مؤهلات الفعل: وهي اتصاف المشاركين بصفات الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه بعضهم البعض و تجاه القاعدة الشعبية التي تسندهم [45].

وقد زاد هذا الأمرُ وضوحا خاصة، وكما يرى تشالز تيللي، وقَدْ "أصبحت جميع الابتكارات التكنولوجية ... متوافرة أمام منظّمي ونشطاء الحركات الاجتماعية. فقد خّفضت عموما من تكلفة الاتصال ووسّعت في الوقت ذاته من المدى الجغرافي الذي تغطيه الحركات الاجتماعية"[46].

مع توسع الاحتجاج وانتشاره تتوسع قاعدة الداعمين للحركة عبر انضمام المجموعات التي تحس بنفس الظلم. و هذا يجعل إطار الحركة يتحول إلى إطار رئيس يجمع العديد من المنظمات والهيئات، والحركات والمجموعات والرّوابط والشّبكات السياسية والنقابية والحقوقية. عند ذلك يكون الصدى القوي لإطار الحركة قد فعل فعلَه في جعل مجموعة كبيرة من المطالبين بالتغيير السياسي، ينضمون إلى الحركة الاجتماعية. ويعني ذلك استخدام مجموعة من الاستراتيجيات والأشكال النزاعية والمعاني المبتدعة لخلق هوية اجتماعية نضالية موحدة[47].

ويقوم مثل هذا الإطار المتضخم للحركة الاجتماعية بنفس الوظيفة التي تقوم بها أطر الفعل الجماعي، وإن كان أوسع نطاقا وأبعد تأثيرا. "ففي حين تكون معظم أطر الفعل [الجماعي] محددة النطاق، تتميز نطاقات الإطار الرئيس بكوْنِها مرنةً بما فيه الكفاية، و شاملة إلى الحدّ الّذي يمكن معه لأيّ عددٍ من الحركات

---

[44] نفسه.

[45] نفسه.

[46] تشارلز تيللي، ***الحركات الاجتماعية 1768 - 2004***، مصدر سابق.

[47] Benford Robert D, Snow, David, "Master frames and Cycle of Protests", in, David A. Snow , Donatella della Porta, Bert Klandermans, Doug McAdam (Editors), *The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements*, op.cité.

الاجتماعية أن تَبْنِيَهُ بنجاحٍ من أجل نشر حملاتها"[48]. على أنه يمكننا التمييز بين الإطار الرئيس المقيد والإطار الرئيس الواسع إذ وفي حين يميل الأول إلى أن يكون مُغلقا على صيغة "الأنظمة الفكرية الحصرية" التي لا تفسح في المجال بيسر للتضخيم أو التوسع، ينتظم الإطار الرئيس الواسع على قاعدة شمول مجموعة واسعة من الأفكار فتسمح بالتضخيم الفكري الواسع وتمديده"[49].

تكاثرُ الأفعال الاحتجاجية والمطلبية والنضالية وميلاد الإطار الرئيس يدلاّن على بدء دورة احتجاج بوصفها مرحلة "تصاعدٍ في الصراع ضد النظام الاجتماعي، مع انتشار سريع للفعل الجماعي...، وتسارعٍ في وتيرة الابتكار في أشكال النزاع المستخدمة، وتواترٍ في إنشاء أُطُر العمل الجماعي، ومزجٍ بين المشاركة المنظّمة وغير المنظّمة، وتتابعٍ في تدفق المعلومات وتكثّفٍ في التفاعل بين المنافسين والسلطات"[50]. وغالبا ما يبدأ انتشار الفعل الجماعي وشموله مناطق جغرافية و-أو قطاعات اجتماعية واسعة بتبني أساليب مواجهة... تتأسس على مطالب ضيقة للمبادرين الأوائل لتتطور بعد ذلك فتصل إلى أن تكون تحديا سياسا مباشرا للوضع السياسي القائم[51].

أما بالنسبة إلى سيرورة دورات الاحتجاج فيرى المحللون أنها تمرّ بثلاث مراحل هي الانتشار، الإنهاك، التطرف/ المأسسة.

فعند بروز استقطابات مستعصية بين متشدّدين في رسم سيرورة الحركة الاجتماعية ومعتدلين تبدأ بالاشتغال آليات تطوّر داخلي تُضفي صبغات محدّدة على مواجهة السلطة وهي صبغات تتحدد مآلاتها على وقع المراوحة بين درجات القمع المسلطة على الحركة وكيفيات التساهل معها. وقد تؤدّي بعض أنواع المواجهات وطول أمد الحركة إلى استنزاف قدراتها، قد يظهر على صيغة خفوتٍ

---

[48] *Ibid.*
[49] *Ibid.*
[50] Tarrow, Sidney “Contentious Politics”, op.cité.
[51] *Ibid.*

للاحتجاجات مما يشكل تحديا لقيادة الحركة، إذ سيعطي "الهدوءُ" انطباعا بقدرة النظام على الاحتواء والإنهاك والإنهاء. في مثل هذه المنعرجات تظهر النزعات نحو قبول الحركة الاجتماعية بمبادرات السّلطة في مواجهة نزعات رفع التحدي في وجهها والتصعيد في وتيرة المواجهات.

يؤكد سيدني تارو على أن مسار الدّورة الاحتجاج يشهد عند دخوله مرحلة الإنهاك تحديات، فربّما ظهر الانقسام إلى فصائل، وربما صار من غير الممكن تحمل المخاطر والتكاليف الشخصية مثل الاعتقال والاغتيال أحيانا. كما قد تبرز خلافاتٌ بين مكوّنات الحركة الاجتماعية، بين من يريدون الدخول في المؤسّسات السياسية القائمة وهؤلاء هم الذين يتبنون المُعَالجات الإصلاحية للمطالب وهم من ينزعون عادةً إلى المأسسة أي تحويل الحركة الاجتماعية إلى حركة سياسيّة أقرب إلى التقليدية والحزبية والتمثيلية. أما النزعة المقابلة ففيها من يسعون إلى الاقتراب من الراديكالية. ويكون هذا الاستقطاب بين مكوّنات الحركة عاملا في تغير مساراتها وعلى الأخصّ عندما ينصبّ الجدال بين مكوّناتها أساسًا حول الآلية التي على مكونات الحركة اعتمادُها موزّعة بين المأسسة أو الراديكالية.

إن "الانخفاض في المشاركة يمثل معضلة بالنسبة إلى قيادة الحركة، لأنها تدرك أن قوتها تكمن في أعداد [المنخرطين]"[52] وذلك باعتبار أن انخفاض الأعداد يُضعف موقفها تجاه السلطة. في مقابل ذلك، تعمل نزعاتٌ من داخل الحركة على جعل المطالب أكثر راديكالية للحفاظ على خطّ تصاعديٍّ للاحتجاج ضدّ السلطات، "من خلال جعل المطالب قُصْوَوِيَّةً وتعميق النزاع"[53] وهو ما يؤدي إلى ثنائية الراديكالية /إضفاء الطابع المؤسسي[54].

وفي كل الحالات، لا بدّ من الانتباه إلى التداخل بين التفاعلات الداخلية والتفاعلات الخارجية للحركة الاجتماعية حيث أن ردّ الخصوم (وأساسا السلطة)

---

[52] *Ibid.*
[53] *Ibid.*
[54] *Ibid.*

يكون متغيّرا أساسًا في فهم مسار الحركات الاجتماعية وتحوّلاتها. وعلى الرّغم من أن الحركات الاجتماعية تهدف رئيسيا إلى التأثير المُباشر تجاه قضايا مُحدّدة وسياسات معينة ضد خصوم مُحددين، فإن الانتقال من الحركة الاجتماعية التي تكون ضمن هذه الحدود إلى تحركات سياسية أشمل وأعمق وأكثر ترابطا يمكن أن ينقلنا من السّلمية إلى ثورات كاملة العناصر، أو من حركة جماهيرية إلى احتجاجات متناثرة وغير كثيفة العدد، ومن أثر اجتماعي بالغ وواسع إلى أثر ضَامِرٍ. إن القمع الممارس على الحركة الاجتماعية يُسهم بصورة أساسيّة في توجهها إما نحو الإطاحة بالنظام السياسي أو نحو مهادنته وتغليب مسار المأسسة التقليدية. فقد يبدأ مسار الحركة الثورية بصفة عفوية على صيغة "حركة لتحقيق سياسة معينة أو أهداف، ... وتتطور إلى جُهد تعاونيّ لمجموعات مختلفة ذات أهداف سياسة متباينة منها ما يهدف إلى إسقاط الدولة" ولكنها "تتطور في هذا الاتجاه بالضبط إذا ما تبنت الدولة موقفا قمعيا، إذا ما حَظَرَت (= مَنَعَت) أعمال الحركة أو قيّدتها بشدة أو عارضت بحدّة جميع الذين يتحالفون معها، أو عملت على القضاء عليها وعلى مؤيديها"[55].

## خاتمة الفصل

على هذا الاستعراض يمكن الوقوف على أنّه من العسير الإمساك بمفهوم الحركات الاجتماعية في صيغة آحادية وصافية وقابلة للاستعمال في كل زمان ومكان. لقد أثبت البحوث المفهومية التي أجريناها أمام أربع أو خمس سمات كلّما اجتمعت صار من الممكن الحديث عن حركة اجتماعية وهي:

- التظلم من وضع غير عادل ما،
- ووجود أدنى تنظيمي-تعبوي يسعى إلى تحديد مطالب إزاء ذلك الوضع،
- وعمل الأفراد والمجموعات على تحقيق التحشيد اللازم للخطابات والموارد والاستراتيجيات الكفيلة ببلوغ تحقيق تلك المطالب،

[55] *Ibid.*

- ووجود ترابطات نضالية سياسية وفكرية بين هذا السياق التظلّمي- المطلبي- التعبوي- الغائي والسياق السياسي العام الذي يعيشه المجتمع المعني.

و هذا هو المعنى العام الذي سنستعمل فيه المفهوم في النظر في واقع التحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية التي شهدتها تونس بداية منذ أواسط العقد الأول من القرن العشرين حتى تاريخ صياغة هذا التقرير-البحث.

# الفصل الثاني

# في السّياق التّاريخيّ الاجتماعيّ التّونسيّ المُعاصر

## أولا: لوحة تاريخية لسياق تشكل الحركات الاجتماعية:

### 1. سياسات التقشف وإفلاس أيديولوجيا دولة الرعاية الاجتماعية:

ليست سياسات التقشف في تونس بالأمر المستجد بل يعود بعضها إلى نهاية سبعينيات القرن الفائت على أثر فشل التجربة الاقتصادية الاجتماعية التي قادها الفريق المتشكل حول الوزير أحمد بن صالح، وبداية عهد ليبيرالية اقتصادية دشنه الفريق المتشكل حول الوزير الهادي نويرة. بفعل الانتقال إلى ليبرالية اقتصادية انفتح الباب أمام المبادرة الخاصة وبدأ التقليص التدريجي لظل "الدولة المقاول" في الاستثمار الاقتصادي مرفوقا ببداية انسحابها التدريجي، ولو بشكل غير معلن حينها، من التكفل بالمسألة الاجتماعية. وقد كان ذلك يعني حينها بداية تآكل العقد الاجتماعي بين الدولة ما بعد الاستعمارية التونسية وجمهور محكوميها، وهي الدولة التي بنت مشروعيتها على إيديولوجيا التحديث والرعاية الاجتماعية. كما كان ذلك يعني أن العديد من الفئات الاجتماعية التي كانت تراهن على الترقي في السلم الاجتماعي للتمكن في الانخراط الفعلي في "المجتمع الاستهلاكي" عبر "التمسك بتلابيب الدولة"، ومصعدها الاجتماعي المتمثل أساسا في المدرسة العمومية والتشغيل القار، وأساسا في المؤسسات والوظائف العمومية، كانت على شفا الاهتزاز التاريخي لهذا الأنموذج بما فيه من معايير العمل الدائم ومنها على الأخص ضمانات أنظمة الحماية الاجتماعية المرافقة.

على مر السنين، أدى تآكل العقد الاجتماعي إلى عديد "الأزمات الاجتماعية" الكبرى على غرار ما شهدت ذروته ما بات يعرف "بالخميس الأسود" الموافق لـتاريخ 26 جانفي 1978 والذي كان طرفا النزاع فيه السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل الذي أعلن حينها الإضراب العام ردا على قرارات اقتصادية اعتبرها "غير شعبية". وتعمّق أثر تآكل العقد الاجتماعي التونسي خلال ثمانينيات القرن العشرين بحيث تزايدت الاحتجاجات الشعبية على قرارات من قبيل الترفيع في أثمان المواد الغذائية الأساسية مثل ما كان خلال "انتفاضة الخبز"

خلال جانفي 1984 وما رافقها من احتجاجات طلابية وتلمذية بعد أن قررت حكومة الوزير الأول محمد مزالي آنذاك رفع الدعم عن مادة الخبز ليتم التراجع عنه بعد سويعات من بداية الاحتجاجات.

وقد عبرت تلك الاحتجاجات ونجاحها في فرض مطلبها عن "قوة الأمل"، وفق عبارة ميشال كامو، و"قوة الاعتقاد" في الدولة لدى الكثير من الفئات الاجتماعية في تونس، وبشكل مخصوص لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة. ولكن الدولة التونسية كانت بصدد مزيد التخلي عن الالتزام الاجتماعي بتبنيها سياسة اقتصادية اجتماعية تكرست في "برنامج التعديل الهيكلي" (1986) أي توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد نحو التقليص من ظل الدولة الاقتصادي-الاجتماعي ليدخل ما ينكشف عنه ضمن نطاق السوق، وهو ما أدى إلى نجاعة ماكرو-اقتصاديو ملحوظة. ولكن التكلفة الاجتماعية كانت باهظة وتمثلت أساسا في انخرام التوازن في سوق الشغل رغم أن الهدف المعلن من سياسة التعديل الهيكلي يتمثل أساسا في وضع الاقتصاد التونسي في مسار أفضل للنمو الاقتصادي. فعليا أدت السياسات المترسخة أكثر فأكثر في الليبرالية إلى بداية تفكيك منظومات الحماية الاجتماعية، وتقلص القدرة التشغيلية للوظيفة العمومية بل ودخول الاقتصاد الموجّه نحو التصدير في أزمات خانقة تبعا لتقلبات السّوق الدولية. وقد تعمقت آثار هذه السياسات الاجتماعية بقوة القمع الأمني والاستخباراتي لأجهزة الدولة وهو ما لم يحل دون بروز ما يسميه آصف بيات "باللاحركات الإجتماعية" على غرار التمدد الكبير لتجار الشارع غير النظاميين في المدن الكبرى والانخراط اللافت لعديد الشبان في حركات الهجرة السرية واقتصاد التهريب.

وكانت كل تلك المظاهر ظواهر تحيل على الانخرام المتزايد التي يصيب الطبقات الوسطى وتنامي أشكال اللامساواة بين الفئات الاجتماعية وبين الجهات والمناطق التي تأثرت بتبعات سياسات عمقت التعديل الهيكلي على صيغة تأهيل القطاعات الاقتصادية وبرامج الجودة (أواسط التسعينات) نحو المزيد من التخارج

والارتباط باستراتيجية انخراط الاقتصاد التونسي في صيغة لامتكافئة في اقتصاد السوق المعولم. ومن بين علامات السياسات الاجتماعية العمومية المنجرة عن هذه الخيارات الاتجاه أكثر فأكثر نحو التخفيض في الدعم العمومي في المجالات المتعلقة بالتشغيل والصحة والتعليم، فضلا عن تجيير مخرجات جهد القطاع الفلاحي مثلا نحو الضغط على الكلفة النهائية بإهمال مصالح المنتجين لفائدة مستهلكي المنتوجات الفلاحية في المدن الكبرى وكذا إهمال مصالح صغار الحرفيين والتجار...إلخ.

وكانت المعارضة الاجتماعية-السياسية لهذه الخيارات تأتي من الفاعلين الاحتجاجيين والمطلبيين التقليديين وهي أساسا النقابات المهنية على غرار نقابات التعليم والصحة والنقل مع بعض التنامي في الحركات الحقوقية ذات المنحى السياسي المدني. وكان السياق الاقتصادي والإيديولوجي، وعلى الرغم من الصرامة البالغة التي كانت تؤطر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ينحو نحو إعادة هيكلة عالم العمل بحيث يصير على قدر كبير من المرونة، وتصير عقود العمل متحررة من صرامة الاتفاقيات الجماعية، ويتقلص أكثر تحكيم الدولة وتدخلها. ولذلك كان النمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية يعني أن التشغيل الكامل التقليدي، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة وما يتبعها من ضمانات اجتماعية في الرعاية والتقاعد والضمان الصحي ... إلخ صار تصوّرا قديما. وكان من علامات ذلك أن المفاوضات العسيرة التي كانت بين الاتحاد العام التونسي للشغل والمصالح الحكومية المعنية ركزت طول سنوات متتالية منذ 2005 على قضايا من قبيل أنظمة التقاعد والحيطة الاجتماعية والتأمين على المرض وصندوق الدعم... إلخ. إن الحفاظ على الضمانات المتمثلة في نظام الحماية الاجتماعية الذي طالما شكل المطلب الرئيسي للحركة العمالية التونسية وقلبها الحركة النقابية يتناقض مع الاتجاه الحكومي الرّسمي نحو التشغيل القائم على المرونة رغم اتضاح نتائجه منذ نهايات السنوات التسعين من القرن الماضي.

وبالفعل تغذت شيئا فشيئا مظاهر الإقصاء الاقتصادي من سوق الخيرات (الشغل القار، الرواتب المتتالية القارة، القدرة الإنفاقية، التمتع بالقروض الاستهلاكية، القدرة على التداين طويل المدى،...) والهشاشة الاجتماعية تجاه مطالب من قبيل الإدماج المهني أي التمتع بعقود عمل دائمة وتحقيق الانخراط في مسارات مهنية ثابتة. وقد ازدادت الأوضاع ترسخا في هذا الاتجاه بأثر من سياسة التقشف التي يفرضها المانحون الدوليون (بشكل خاص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) والتي تقضي على الدوام ومنذ أواخر العقد الأخير من القرن العشرين بإيقاف الانتداب في الوظيفة العمومية والاتجاه أكثر وبسرعة أكبر إلى ما يتطابق مع المعايير النيوليبرالية المتعلقة.

ولكن المعلوم أن حتى هذه الوصفات لا تضمن اتقاء مظالم الإقصاء الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية وهي التي أصابت شرائح واسعة من بينها مثلا عاملات مصانع النسيج الخاضعة لقانون أفريل 1972. إنها الحلقة المفرغة من الدفع نحو الانخراط بوضوح أكبر في السوق العالمية وتعديل التعديل وإعادة هيكلة الهيكلة من دون التوفق في ألا يغلق الكثير من تلك المصانع أو ألا يقع التفويت فيها ممّا يحيل الكثير من العاملات على البطالة. وفي هذا الصدد تقول ممثلة عن معمل نسيج بمجمع GBG أغلق " نشتغل في مصنع النسيج من الخامسة صباحاً إلى السادسة مساءً، نشتغل 9 ساعة على آلة خياطة... نعيش ظلم، كأننا عبيد نشتغل 216 ساعة شهراً، براتب لا يتجاوز 460 دينار. بعد 29 سنة من العمل، أغلق المستثمر الأجنبي المصنع وتم طردنا طرد تعسفي، دون دفع رواتب 3 أشهر من العمل. ما هو القانون الذي سينصفني؟"[56].

ويمكن تقديم البعض من المعطيات الدالة على أن تلك كانت حالة عامة:

[56] شهادة ضمن كلمات مُؤتمِري المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية، سوسة مارس- أفريل 2018.

**الجدول عدد 1: تطور العدد الخام للعاطلين عن العمل في تونس ونسبتهم**[57]

| السنة | العدد الخام للعاطلين (بالآلاف) | نسبة العاطلين إلى السكان النشطين (نسبة مائوية) |
|---|---|---|
| 1984 | 387 | 17.8 |
| 1994 | 507 | 17.9 |
| 2004 | 798 | 21.9 |

**الجدول عدد 2: مؤشّر تطوّر عدد الناشطات مهنيا من النساء حسب مجموعات الأسر**[58]**:**

| أقسام الأسر العشرية (القسم العشري 1 يتكون من العشر الأكثر فقرا من مجموع العائلات) | 1985 (سنة مرجعية) | 1990 | 2000 |
|---|---|---|---|
| المجموعات من 1 إلى 4 مجتمعة | 100 | 194 | 236 |
| المجموعات من 5 إلى 8 مجتمعة | 100 | 160 | 187 |
| المجموعتان 9 و10 مجتمعتين | 100 | 147 | 063 |
| المجموع الكلي | 100 | 165 | 147 |

**جدول عدد 3: تطور نسبة الاقتصاد اللاشكلي (خارج السوق الرسمية) من الاقتصاد غير الفلاحي في تونس**[59]**:**

| السنة | النسبة إلى الاقتصاد الكلي (نسبة مائوية) | نسبة التشغيل لدى النساء (نسبة مائوية) | نسبة التشغيل لدى الرجال (نسبة مائوية) |
|---|---|---|---|
| 1975 | 43 | - | - |
| 1984 | 40.5 | - | - |
| 2007 | 50 | 39 | 53 |
| 2009 | 42 | - | - |

[57] Abdeljelil BEDOUI, *Le défi de l'emploi et la nécessité de repenser le modèle de développement*, Forum tunisien des droits économiques et sociaux, Tunis, 2013, p.26 (source initiale Congrès de l'UGTT, Monastir, Décembre 2006).

[58] *Ibid*, p 33 (source initiale : Enquête Institut National des Statistiques (INS) sur les budgets des consommations des ménages).

[59] *Ibid*, p 42 (sources initiales ESSEC (2003), Banque mondiale, *Scanning Worker Rights for Wemen*, 2008).

ومن بين هؤلاء المشتغلين في هذا الاقتصاد ثمة 21.8 بالمائة حاصلون على شهادات من التعليم العالي (سنة 2007)، علما وأن هذا القطاع يساهم في خلق 34 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (تقديرات البنك الدولي تقول إن النسبة تبلغ 38 بالمائة[60]).

**الجدول عدد 4: تطور عدد العاطلين من خريجي التعليم العالي ونسبتهم**[61]

| | ماي 2006 | ماي 2007 | ماي 2008 | ماي 2009 | ماي 2010 | ماي 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاطلين من خريجي التعليم العالي (بالآلاف) | 71.2 | 85 | 104.8 | 125 | 139 | 202.3 |
| نسبة العاطلين من خريجي التعليم العالي (نسبة مائوية) | 17 | 18.7 | 20.6 | 23.4 | 23.3 | 33.6 |

**الجدول عدد 5: بطالة خريجي التعليم العالي حسب الجهات/الأقاليم سنة 2010**[62]

| الإقليم | عدد العاطلين (1) | عدد العاطلين ذوي التعليم العالي (2) | نسبتهم المائوية من مجموع العاطلين في الأقليم (2/1) |
|---|---|---|---|
| منطقة تونس الكبرى | 121122 | 35298 | 29.1 |
| الشمال الشرقي | 66409 | 18042 | 27.2 |
| الوسط الشرقي | 82083 | 30425 | 37.1 |
| الجنوب الشرقي | 48125 | 19396 | 40.3 |
| الشمال الغربي | 62467 | 17225 | 27.6 |
| الوسط الغربي | 67016 | 20737 | 30.9 |
| الجنوب الغربي | 44530 | 16212 | 36.4 |
| المجموع | 491842 | 157335 | 32.0 |

[60] *Ibid*.
[61] *Ibid*, p 52 (source initiale, INS).
[62] *Ibid*, p 57 (source initiale, INS).

ومن جهة أخرى يمكن أن نشير إلى أن تقلص قدرة التحركات الاحتجاجية المطلبية المنظمة في تونس وقد كانت أساسا تحركات نقابية يضطلع بمسؤوليتها الاتحاد العام التونسي للشغل، ترافق مع جملة من الممارسات النضالية التي ترتبط بجملة من المظاهر من بينها ما تثبته معطيات حول الاتصال عند الشباب في تونس.

**الرسم البياني عدد 1[63]:**

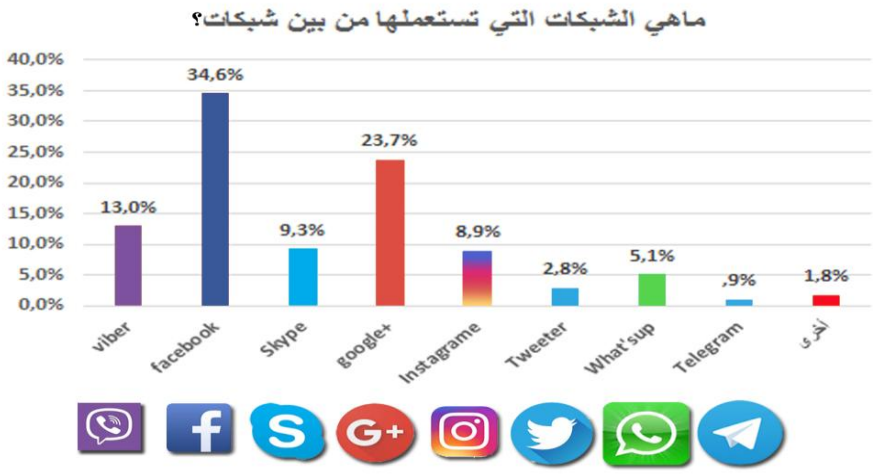


[63] المصدر: دراسة المعهد الدولي لدراسة استطلاعات الرأي: الحوار المجتمع حول قضايا الشباب وشؤونه (2016). أنظر تعريفا بالمعهد https://www.facebook.com/IIPOSTUDIES/

## الرسم البياني عدد 2 [64]:

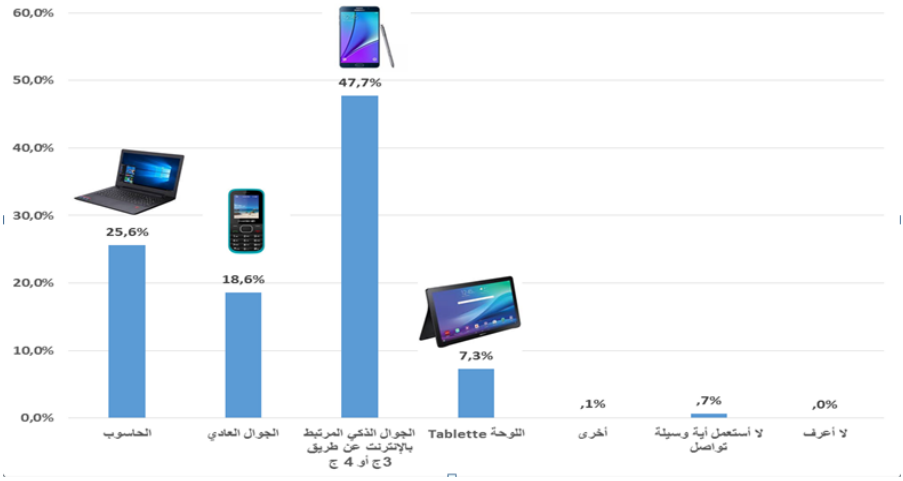


## الرسم البياني عدد 3 [65]

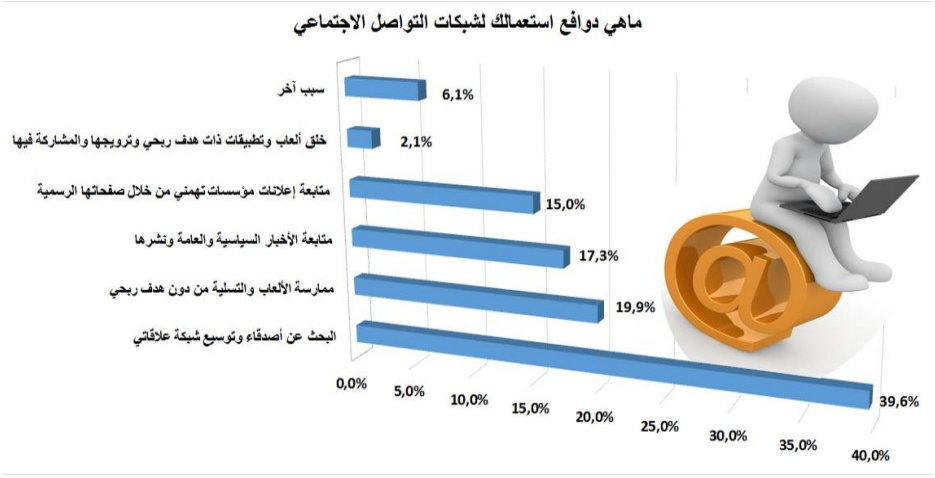


تدل هذه المعطيات على أن العالم الافتراضي الذي كان يدخله الشباب التونسي كان آخذا بالتطور والتوسع وأن قدراته الاتصالية والتشبيكية كانت بصدد التزايد، وهو ما سيكون له كبير الأثر في تنويع التجارب النضالية. ومن الدلائل

---

[64] نفسه.

[65] نفسه

على أن وضعا احتجاجيا مطلبيا جديدا كان آخذا بالنشوء في تونس منذ بدايات الألفية الجديدة ما تمكن ملاحظته من تغير أدوات النضال وأساليب وبداية الخروج عن النزاعات الشغلية التقليدية من جهة ومن الهبات الجماهيرية الشعبية الاحتجاجية من جهة أخرى (مثالا 1978، 1984).

وبهذا المعنى تمكن العودة ببدايات الحركات الاجتماعية الجديدة في تونس إلى بدايات السنوات 2000. ففي تلك الفترة أمكن وجود تحركات احتجاجية ذات منشأ شغلي مهني ولكنها كانت تتخذ صبغة غير نقابية. فقد كانت جملة من التحركات اتخذت شكل إضرابات عن العمل وإضرابات جوع واعتصامات وكانت تتعلق بقضايا مهنية وشغلية وذات طبيعة نقابية ولكن النقابة، أي الاتحاد العام التونسي للشغل، كانت عاجزة عن حلها[66]. ومن ناحية أخرى كانت السنوات 2005-2008 سنوات تصاعد للتحركات الاحتجاجية المطلبية في عدد من القطاعات. وقد عدّد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منها احتجاج طلبة كليات جامعة سوسة على محاكمة زملائهم بعد أن نظموا احتجاجا على تأخر صرف المنحة الجامعية (12 إلى 19-11-2007)[67] وما تلاها من اعتصامات أمام

---

[66] المنجي بن صالح، "عاملات تاكستو: إضراب جوع دفاعا عن الحقوق والمكتسبات"، في، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ***الذكرى السابعة للثورة، كل الحقوق لكل الناس***، د.ت، صص 14-15. والمقصود إضراب جوع شنته عاملات وعمال المصنع بتاريخ 20-05-2008 بعد سلسلة من النضالات بدأت مع تغيير مالك الشركة ودخولها في عمليات إعادة هيكلة ودمج للوحدات الإنتاجية وتحويل للملكية القانونية للآلات مما تسبب في مغادرة الكثير من العمال واضطرار البعض الآخر إلى التنقل بعيدا عن مقار سكناهم بعشرات الكيلومترات وصولا إلى الطرد التعسفي لأعضاء النقابة الأساسية. وقد شرح لنا المنجي بن صالح (مقابلة على هامش أشغال المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية في تونس) أن من أسهموا في توجيه النضالات هذه الوجهة كانوا يلمسون عجزا متزايدا للأدوات (النقابة) وللأشكال (الإضرابات) وللمطالب (شغلية مهنية) النضالية على الخروج نحو أفق جديد.

[67] صورة الحركة الاحتجاجية هي أن تأخر صرف المنحة جعل الطلبة في حالة عوز فقرروا أن يتناولوا الأكلة بالمطعم الجامعي من دون الاستظهار ببطاقات يفترض تقديمها لدى الدخول إليه أو يتم اقتناؤها من شباك مُعدّ للغرض، وكان من المعتاد أن يدفع الطلبة ثمنها من منحهم التي يتلقونها في بداية كل شهر. وقد اضطر الطلبة إلى هذه الحركة بعد أن رفض مدير إدارة الخدمات لجامعية بسوسة مطالبهم التي قدموها في جلسة تفاوضية وتركت على التعجيل الفوري بصرف المنح أو تمكينهم من الأكل بالمجان على أن يخصم الديوان المعاليم عندما تصله مقادير المنحة ليصرفها للطلبة. وقد امتدت حركة الأكل بالمجان إلى حدود صرف المنحة وتوقفت من تلقاء نفسها. ولاحقا تعرض بعض منظمي الحملة (طالبتان، و10 طلبة) من إطارات الاتحاد العام لطلبة تونس إلى تتبعات عدلية (13-12-2007) ليقرر قاضي التحقيق الإفراج عن الموقوفين (21-03-2008). المصدر السابق صص 18-19.

مقر المحكمة، وإضراب جوع شنه أساتذة تعليم ثانوي معاونين أطردوا من عملهم لنضالاتهم النقابية بالتوازي مع نُقل تعسفية ل97 من زملائهم (20-11-2007)[68].

وفي هذا السياق يعتبر تكون اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل[69] علامة فارقة. فمنذ سنة 2006 بدأ تكوين لجان محلية ثم صارت جهوية لمن سمّوا أنفسهم "أصحاب شهائد معطّلين عن العمل". ويبدو من بعض الشهادات أن مناضلين نقابيين طلابيين في الاتحاد العام لطلبة تونس فكّروا لدى مغادرتهم الجامعة من دون أن يحصلوا على مواقع عمل قارة لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص في بعث مثل هذه الخلايا التي تصلّب عود البعض منها وصار بالإمكان تحويل الشبكة التي تجمعها إلى اتحاد. وحسب بعض الدراسات اضطلع الاتحاد بدور أساس في الحركة الاحتجاجية المطلبية للحوض المنجمي لسنة 2008 وفي عدد آخر من التحركات المنادية رئيسيا بالحق في التشغيل[70]. "إن الصلة بين البطالة والنضال الطلابي مباشرة حيث أن المناضلين المنتظمين في الاتحاد العالم

---

[68] الأساتذة الثلاثة (معز الزغلامي، محمد المومني وعلي جلولي) معروفون بنضالاتهم صلب الاتحاد العام لطلبة تونس، وبتحركاتهم إبان فرزهم من بين الناجحين في الاختبارات الكتابية للانتداب للتدريس في التعليم الثانوي (ما يعرف بامتحان الكاباس، سنة 2005) وذلك بإسقاطهم من قائمة الناجحين النهائية. المصدر السابق، ص 13.

[69] أنظر صفحات الفيسبوك التالية: https://ar-ar.facebook.com/udc.org/، https://ar-ar.facebook.com/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-UDC-Page-/Officiel-697073200322773

[70] Allal, A., Geisser, V., "Tunisie : «Révolution de Jasmin» ou Intifada ?", *Mouvements*, 2011/2 (n° 68), pp. 62-68.

Allal, A., "Trajectoires 'Révolutionnaires' en Tunisie : Processus de Radicalisations Politiques, 2007-2011", *Revue Française de Science Politique*, 62(5-6), 2012, pp. 821-841.

Allal, A., "Becoming Revolutionary in Tunisia, 2007-2011*"* in J. Beinin, F. Vairel (eds), *"Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, Stanford: Stanford University Press, 2013, pp. 185-204.

Antonakis-Nashif, A., "Contested Transformation: Mobilized Publics in Tunisia between Compliance and Protest", *Mediterranean Politics*, 21:1, 2016, pp. 128-149. Cited in, Andrea Banellitti, forthcoming (a text about the Union générale des étudiants tunisiens (UGET) as a school for political activism).

لطلبة تونس كانوا على الأغلب موضوعين ضمن القائمات السوداء وبذلك كانوا غير مشمولين بالتشغيل"[71].

كان الهدف هو توفير سند جمعياتي- شبه نقابي للتحركات المطالبة بالتشغيل. ففي محادثته مع باحث إيطالي (مارس 2016)، يقول أحد مناضلي الاتحاد العام لطلبة تونس القدامي وكان عضوا في مكتبه التنفيذي: " بعثنا اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل سنة 2006، وكانت تلك هي سنتي الثالثة بالجامعة. يسألني البعض كيف يمكن لنا أن نناضل في اتحاد المعطّلين؟ فأجيب أن كانت لي سنتان بالجامعة ثم تحصلت على الإجازة ومن ثم صار بإمكاني أن أكون من مناضلي اتحاد المعطلين. كان عليّ مغادرة الجامعة بعد سنة وكنت في حاجة إلى أرضية نقابية أخرى حتى أواصل النضال"[72]. وقد اعتبر وائل نوار، أمين عام سابق للاتحاد العالم لطلبة تونس، وعضو حزب العمال الشيوعي التونسي "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل استمرارا للاتحاد العامل لطلبة تونس: لقد تم تكوينه سنة 2006 من قبل أعضاء اتحاد الطلبة الذين غادروا الجامعة. القانون لا يسمح لمن يكون غير مسجل بالجامعة بأن يكون ضمن اتحاد الطلبة، لذلك تم تكوين اتحاد المعطلين"[73]. ويقول عضو آخر من الأعضاء السابقين في المكتب التنفيذي للاتحاد العالم لطلبة تونس (في مارس 2016) حول المشاركة في التحركات الاحتجاجية سنوات 2009 و2010: "كنا واعين أنه كان علينا القيام بشيء ما حتى نحافظ على التعبئة... وتركت كل مجموعة بعضا من مناضليها في تونس وأرسلت مناضلين آخرين للجهة في سيدي بوزيد والقصرين وقفصة وصفاقس وكل المناطق التي كان فيها التوتر عاليا حيث كان من الممكن أن نقوم بنضالات اجتماعية شعبية"[74].

---

[71] Antonakis-Nashif (2016), *Contested Transformation: Mobilized Publics in Tunisia Between Compliance and Protest*, p. 137.
[72] Banellitti.
[73] *Ibid.*
[74] *Ibid.*

وفي تلك الاثناء نشرت بعض الصحف بيانا [75] مما جاء فيه ما يلي: "نحن أصحاب الشهادات المعطلون العمل والممضون أسفله نعلن اطلاعنا على "الأرضية العامة" الداعية إلى العمل على تأسيس منظمة وطنية نقابية تنظم وتدافع عن أصحاب الشهادات المعطلين،... استعدادنا للعمل على تحقيق هذا المشروع الوطني، ... موافقتنا وتبنينا للمطالب التي طرحتها هذه الأرضية. هذا وندعو حاملي الشهادات للانضمام إلى هذا المشروع عبر المشاركة في المراحل التأسيسية للمنظمة وفي التظاهرات والتحركات التي تدعو إليها التنسيقية الوطنية والتنسيقيات الجهوية والمحلية للتحضير للمؤتمر التأسيسي ل"اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل" كما ندعو جميع المنظمات والجمعيات والنقابات والأحزاب إلى دعم هذا المشروع بكل الأشكال النضالية المتاحة".

ولكن يبدو أن الاتحاد لم يتكون فعليا وبوصفه اتحادا إلا سنة 2008 حيث بدأ بلجان مؤقتة محلية تحولت إلى لجان دائمة بعض الشيء وأوجدت تنسيقا بينها ثم كان تأسيس الاتحاد[76]. لقد مكن تكوين الاتحاد المناضلين الشباب والطلابيين وكان أغلبهم قريبا من حزب العمال الشيوعي التونسي، وحركة الوطنيين الديمقراطيين ومجموعة النقابيين الثوريين، وحينها كانت كلها مجموعات سياسية، أغلبية مكونيها الساحقة طلابية، ومحضورة، من مواصلة التحرك تحت غطاء شبه نقابي ومن الانتشار في كل أرجاء البلاد تقريبا. ويلاحظ باحثون أن الشباب

---

[75] أنظر مثلا ***الوسط التونسية*** (صحيفة تونسية)، عدد بتاريخ يوم 01 - 08 – 2006، من على الرابط: https://www.turess.com/alwasat/1611. وقد أمضى على البيان 76 خريج جامعة من اختصاصات مختلفة

[76] "ذكر سالم العياري المنسق العام للاتحاد أن هذه المنظمة تأسست ببادرة شبابية بعد أن تفاقمت ظاهرة البطالة وشعر خريجو الجامعات بانسداد الآفاق وندرة فرص العمل خاصة مع «تغول» أصحاب رؤوس الأموال ومالكي المؤسسات الاقتصادية لكنها جوبهت بكل أشكال التضييق والحرمان وتعرض المنتمون إليها من الشباب المعطلين عن العمل الى السجن ومنعت من النشاط وهمشت وبعد ثورة الكرامة والحرية أعادت المنظمة لمّ شملها من جديد وانطلقت انطلاقة جديدة وذلك بتوسيع قاعة المنخرطين وأصبحت تغطي 24 ولاية ولها فروع ب122 معتمدية وركزت لها فروع محلية بكل معتمدية الى جانب وجود تنسيقيات جهوية بكل ولاية لتمثل كل المعتمديات"، ناجية المالكي، سالم العياري المنسق العام الوطني لاتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل ل«الشروق»: مهمة الاتحاد وضع آليات واضحة للانتداب بتشريك المعطلين، ***الشروق*** (يومية تونسية)، عدد 14-04-2011، من على الرابط: https://www.turess.com/alchourouk/187990

التونسي في ذلك استفاد من تجربة الشبان المغاربة الذين كانوا قد كونوا اتحادا شبيها سنة 1992 [77].

ومنذ ذلك الحين بدا أن تونس تتجه نحو تغير في العديد من ملامح الحركات الاحتجاجية والمطلبية كان يتوجب أخذها ضمن خطوط تحليل ثلاثة:

- اعتبارها حركات شبابية حيث تتمدّد المرحلة الشبابية من أعمار الأفراد في المجتمع بفعل تأخر الخروج إلى الحياة وعدم إنهاء المراحل التحضيرية (دراسة، حصول على شهائد، إنهاء التدريبات المهنية،...) وكذلك تأخر الارتباطات المهنية القارة أو تمدد البطالة وتأجيل الارتباط بواجبات عائلية مستهلكة للطاقة والوقت...[78]
- اعتبارها حركات ذات عمق اجتماعي شعبي
- اعتبارها حركات تتجه أكثر فأكثر نحو ذات أساس ديمقراطي قاعدي مباشر.

## خاتمة الفصل:

وتدل مختلف هذه المعطيات وغيرها مما يتضح لاحقا أننا وعلى وقع التأزم الحاد والعميق لمنوال التصرف الاقتصادي والاجتماعي مرفوقا بالتأزم المتزايد لمنوال التصرف السياسي في الشأن العام، كنا نتجه أكثر فأكثر نحو وجود حالة سخط عام وتظلم من آثار هذه المناويل يقابلها تحفز متزايد للاحتجاج ضدها من خارج البنية التنظيمية التقليدية وهي النقابية والسياسية الحزبية التمثيلية أساسا.

---

[77] حفيظ طبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)، في، ***الفكر الجديد*** (ثقافية فصلية تونسية)، العدد الثاني، تونس، أفريل 2015، صص 69-82.

[78] Wieviorka Michel, *Du concept de sujet à celui de subjectivation/dé-subjectivation*, FMSH-Working Paper, n° 16, 2012, cit » in, Geoffrey Pleyers, « De la subjectivation à l'action. Le cas des jeunes alter-activistes », in, Pleyers Geoffrey & Capitaine Brieg (ed.), *Mouvements sociaux. Quand le sujet devient acteur*, Postface de Michel Wieviorka, Les éditions de la Maison de l'Homme, Paris, 2016, pp22-42.

وقد سبق أن بينا في الفصل الأول أن مثل هذه السياقات الاجتماعية المتميزة بالاتجاه نحو عمق الاحتجاج المطلبي مناسبة لظهور ما يبيّن أن المشهد الذي تغلب عليه الحزبية هش، قريب من السلطة أو خاضع لها بما يمكن أن يسبب إفراغا للشرعية الانتخابية من محتواها الديموقراطي. وفي تونس، ازداد الأمر عمقا إذ أصابت خيبة الأمل فئات واسعة من الناس في مقابل تسيّد مجموعات للنفوذ والمال وصناعة الرأي العام وبناء الحشود الانتخابية من خلال الاستفادة من انعدام حرية التنظيم والتعبير والإعلام وحتى الانتخاب، بحيث تستشري المقايضات والتسويات. وفي مثل هذه الحالات تظهر الديموقراطية التمثيلية عاجزة عن إيصال أصوات فئات اجتماعية تتمحور مطالبها حول مسائل مصيرية مثل الصحة والتعليم والتشغيل والماء الصالح للشرب بحيث تكون هذه معينا لا ينضب للاحتجاج المطلبي الاجتماعي[79].

[79] منير السعيداني، "الحركة النقابية والتحركات الاحتجاجية المطلبية غير النقابية في تونس 2011-2016"، في، مولدي لحمر (مشرفا)، ***الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة: ثواب التجربة النقابية ومقتضيات التجدد والتأقلم***، الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، صص 87-116.

# الفصل الثالث

# أكثر من عشريّة من فعل الحركات الاجتماعيّة التونسية

من المهم أن نبين أن ثمة نوعا من التواصل بين ما كان قبل 2011 وما كان بعدها من منظور تكوّن الحركات الاجتماعية وتطورها في تونس. لقد كانت نهاية الفصل السابق قد نبهتنا إلى وجود العديد من مظاهر الخروج عن النمط النضالي التقليدي من حيث الأدوات والأشكال والمطالب وذلك منذ بدايات السنوات 2000. ولذلك يكون من المهم الوقوف على مثال أنموذجي على الأقل للتمكّن من الوصول إلى بعض الاستنتاجات العامة التي نبني عليها التحليل اللاحق للحركات الاجتماعية التي كانت بعد 2011.

## أولا: تحركات ما قبل 2011:

### 1-مثال أنموذجي: انتفاضة الحوض المنجمي:

- 2008-01-04: إعلان نتائج مناظرة انتداب لدى شركة فسفاط قفصة أكبر مُشغّل بالحوض- الإقليم المنجمي.
- 2008-01-05: انطلاق احتجاجات بالرديف (30.000 نسمة) إحدى مدن الحوض المنجمي.
- 2008-01-06: مظاهرة نظمها المعطلون عن العمل في الرديف بمشاركة من اتحاد المعطلين.
- الشعارات الرئيسية: مراجعة نتائج مناظرة الانتداب. المطالبة بالحق في التشغيل. التنديد بالرشوة والمحسوبية والفساد.
- بعض المحتجين والمتظاهرين يدخلون على الفور في إضراب جوع بمقر الاتحاد المحلي للشغل بالرديف.
- 09 و10-01-2008: انتشار الاحتجاجات إلى باقي مناطق الولاية (المحافظة) حيث:

- أغلقت مداخل المظيلة حوالي الثالثة مساء، ورابط السكان بالشوارع إلى حدود العاشرة ليلا، وخرج التلاميذ من المدارس الابتدائية والإعداديات ومن المعاهد الثانوية.

- اعتصام تلاميذ الثانوي في شوارع أم العرائس، وعشراتٌ ينصبون خياما ويمنعون عمال الشركة من مواصلة العمل، ويمنعون القطار الحامل للفسفاط من التحرك، بالتوازي مع اعتصام أعضاء اتحاد المعطلين عن العمل بمقر المعتمدية (السلطة المحلية على مستوى قسم من الولاية).

- 2008-01-12: تحركات شبيهة بالمتلوي.
- تكوين لجنة محلية للتفاوض بالرديف: ضمت الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل (نقابي بصدد تحمل المسؤولية)، عضو مجلس نواب (برلماني) عن الجهة، عضو نقابة قاعدية بالمناجم (نقابي)، عضو الاتحاد المحلي للشغل (نقابي بصدد تحمل المسؤولية، أظهر صفات قيادية جعلته يظهر في الصورة أكثر من الكاتب العام)، نقابي سابق (وكان سجينا سياسيا، وعضو الحزب الاشتراكي المنشق عن حزب العمال الشيوعي التونسي). مفاوضات ووعود لم تنفذ.
- استمرار تنظيم الاحتجاجات الأسبوعية، ومنها الليلية في أرجاء مختلفة من المنطقة وعلى الأخص في الرديف، استغلال مقر الاتحاد المحلي للشغل للاجتماعات والتعبئة.
- انسحابات من لجنة التفاوض (الكاتب العام، والبرلماني)، تعرض بعض المسؤولين النقابيين إلى عقوبات من داخل الاتحاد (إيقاف عن النشاط لمدة خمس سنوات للقيادي في الاتحاد المحلي).
- 2008-02-29/2008-03-01: الإعلان عن ميلاد "الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بالرديف" وكان هدفها تبني جميع مطالب أبناء الجهة

والتعريف بالأوضاع السائدة بها على المستويين الداخلي والخارجي"[80]. تتكون اللجنة المشرفة على الحركة من النقابي القيادي، والنقابي السابق والنقابي القاعدي الذين ذكرناهم وهي لجنة تفاوضية مع السلطة المحلية تساندها لجنة مكلفة بالإعلام (بها 6 أعضاء منهم إعلاميون مهم مراسل قناة الحوار التونسي ورئيس الجمعية التونسية لمواطني الضفتين (تونسي مقيم بفرنسا)، وسياسيون ومنهم رئيس اللجنة المحلية لأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل)، ولجنة مالية (4 أعضاء) ولجنة تعبئة وتأطير (بها قرابة 30 عضوا). ومن الملاحظ أن أغلب هذه القيادات نقابية في الحقل العمالي أو في الحقل الطلابي سابقا وحقوقية (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان)، ولها ميول يسارية عامة فيها الحزبي (أساسا الاشتراكي والعمال الشيوعي) وغير الحزبي[81].

- تواصل الأعمال الاحتجاجية على امتداد أسابيع في ثلاث مدن على الأخص هي أم العرائس والمظيلة والرديف: اجتماعات، مسيرات، تظاهرات، اعتصامات جماعية مفتوح في الأماكن العمومية، نصب خيام لإيواء المعتصمين ليلا (منها خيمة 10 نساء من أم العرائس، وخيمة المعطلين عن العمل بنفس المدينة)، توقيف الأنشطة الاقتصادية في مقاطع استخراج الفسفاط، توقيف المغاسل وشل حركة نقل الفسفاط بقطع سكك الحديد، إضرابات جوع مفتوحة جماعية وفردية، اقتلاع مئات الأمتار من سكة الحديد لمنع مرور القطارات المحملة بالفسفاط، كسر أنبوب المياه بهدف تعطيل عمل المغاسل[82].

- الليلة الفاصلة بين06 و07 -04- 2008: السلطة تقرر فرض نتائج مناظرة الانتداب ووضع حد ل"الانفلات الأمني" وشن حملة اعتقالات واسعة طالت ما يقارب 40 شخصا[83].

---

[80] حفيظ الطبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة، مصدر سابق، ص 76.

[81] نفسه، نفس الصفحة.

[82] نفسه، ص 77.

[83] بلغ مجموع الموقوفين باعتبارهم قياديين ومحرضين ستين شخصا احتفظ ب83 منهم لإحالتهم على المحاكمة. وكان من بين الستين 35 ( 3/2) من غير المتزوجين، و31 (قرابة 3/2) من العاطلين والعمال اليوميين والتلامذة و

- 07 إلى 10 -04-2008: في الرديف مواجهات مع قوات الشرطة التي أرادت فك الاعتصامات بالقوة.
- 09و10-04-2008: إطلاق سراح الموقوفين واستقبال حافل للمفرج عنهم.
- 07-05-2008: محاصرة أمنية لمدينة الرديف وحسب شهود عيان، حاول مئات من سكان المدينة مغادرتها إلا أن لجنة الإضراب أقنعتهم بالبقاء.
- 05-06-2008: هجوم أمني غير مسبوق على المدينة.
- 16-07-2008: انعقاد مجلس جهوي (شكل من مجلس حكم محلي، ولكنه استشاري وتحت سطوة السلطة المركزية) برئاسة رئيس الدولة وإعلان عن قرارات تنموية.
- 27-07- 2008: مسيرة بالرديف يوقف على أثرها مشاركون ويحالون على المحكمة في جلسة أولى يوم 31 جويلية 2008ثم جلسة ثانية يوم 14أوت 2008.
- تواصل التتبعات القضائية إلى حد ختم البحث التحقيقي (13-09-2008) وامتدت المحاكمات بين الطور الابتدائي (11-12-2008) والاستئناف (03-02-2009).
- تكون لجان مساندة من المحامين والحقوقيين والإعلاميين ومنظمات مجتمع مدني والاتحاد العام التونسي للشغل.
- 04-11-2009: إطلاق سراح المحكوم عليهم (ابتدائيا من 10 سنوات إلى سنتين مع تأجيل التنفيذ، والاستئناف من 8 سنوات إلى عدم سماع الدعوى).

---

الطلبة، وكان 37 من مستوى التعليم الثانوي، و5 من التعليم العالي، و6 من التعليم الابتدائي، وراوحت الأعمار بين 20 و55 سنة وبلغ معدل الأعمار 35 سنة. نفسه، ص69.

## 2- بعض الاستنتاجات العامة:

كيف يشتغل هذا الأنموذج؟

### 2-1- من حيث سيرورة التحركات:

- اندلاع التحركات بصفة تلقائية في أغلب الأحيان.
- توسع نسبي للتحرك وأو/ نسج اتصالات بين المحتجين ومن يرون فيهم إمكانية مساندتهم.
- تكوين لجنة محلية و/أو جهوية و/أو وطنية للمساندة.
- توسع/ تضييق المطالب ومفاوضات مباشرة أو غير مباشرة.
- معالجة التبعات: ملاحقات، تتبعات، قضايا جزائية.
- انتهاء التحرك بأية نتيجة كانت.

### 2-2- من حيث البنية الداخلية:

- وجود عناصر ذات ماض نقابي مهني أو طلابي ضمن النواة الصلبة للمحتجين-المطالبين.
- تكوّن/إفراز/ تكوين قيادة داخلية يمكن أن تختزل في ناطق رسمي ومسؤول اتصالات.
- (أحيانا) توثيق للتحرك وبيانات.

### 2-3- من حيث البنية الخارجية:

- (بمبادرة من أحد الطرفين) نسج اتصالات بين المحتجين ومن يرون فيهم إمكانية مساندتهم.
- تكوين لجنة محلية و/أو جهوية و/أو وطنية للمساندة.
- شبكة إعلام محلية/جهوية/وطنية/ إقليمية (التنسيق مع المغرب تكثف في النصف الثاني من السنوات 2000): نشريات سرية/شبه سرية/محدودة

التوزيع، مراسلات إلكترونية (قائمة مرسل إليهم تتوسع شيئا فشيئا)، صحف، مدونات، صحافة إلكترونية، قنوات تليفزيونية،...إلخ.

- شبكة مساندة: إمضاء عرائض وبيانات مساندة، جمع تبرّعات.
- تنظيم الدفاع بتكوين شبكة محامين (متطوعون غالبا).
- مكونات لجان المساندة: مناضلو حقوق إنسان منخرطون في جمعيات ومنظمات مختلفة [84] للدفاع عن حقوق الإنسان، نقابيون متحملون لمسؤوليات أو قدامى، صحافيون، مثقفون، مناضلو تحركات احتجاجية مطلبية موازية أو سابقة.

**2-4- من حيث العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وجمعياته:**

- نسج اتصالات بين المحتجين ودوائر من المساندين تتسع وتضيق ممن يرون فيهم إمكانية مساندتهم.

---

[84] حول طبيعة جمعيات حقوق الإنسان المرخص/ غير المرخص لها في تونس في بداية السنوات 2000 نقرأ في مقال لجريدة ***التجديد*** (كانت ناطقة باسم حركة التجديد، الحزب الشيوعي التونسي سابقا) في عددها المؤرخ في 19-10-2002 ما يلي "شهد الأسبوعان الماضيان توترا في العلاقة بين الحكومة التونسية وقطاع المحامين وناشطي حقوق الإنسان. وطال الأمر بعض الصحافيين والباحثين الاجتماعيين التونسيين، على خلفية تحريكهم لملف أوضاع السجون في تونس عامة، ومساجين الرأي والمساجين السياسيين على وجه الخصوص. وقد بدأ التوتر باعتقال المحاميين محمد النوري رئيس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، ونور الدين البحيري أمين المال في مركز تونس لاستقلال القضاء والمحاماة، الذي يرأسه القاضي مختار اليحياوي، قبل أسبوعين، ثم تلاه استدعاء أعضاء هيئة الاتصال (القيادة التنفيذية) في الجمعية، التي تشكلت قبل نحو شهر ونصف، وتقدمت بطلب الترخيص لها في العمل القانوني، غير أن السلطة واجهت طلبها ذاك بحملة من الاعتقالات والمداهمات، شملت معظم العاملين فيها، ومكاتب عملهم. وكان يوم السبت الماضي (14 كانون أول/ ديسمبر الجاري (2002)) ... حين أقدمت أجهزة الأمن التونسية على محاصرة مكتب المحامي نور الدين البحيري، واختطاف زوجته المحامية سعيدة العكرمي، الكاتبة العامة للجمعية الدولية لمساندة المساجين، أثناء نزولها من سيارتها، والاعتداء عليه وعليها بالعنف وعلى نجليها، وشهد اليوم ذاته حملة عنف واسعة تعرض فيها العديد من المحامين للضرب والاعتقال، عرف منهم محمد النوري رئيس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، ومختار الطريفي رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ويوسف الرزقي رئيس جمعية المحامين الشبان، ونجيب بن يوسف، وآمال رستم، وسمير بن عمر، وسمير ديلو، وعبد الرؤوف العيادي، ومحمد جمور، والباحث الاجتماعي سامي بن نصر، المختص في دراسة السجون التونسية، وآخرون"، المصدر: https://www.maghress.com/attajdid/9974 . على صفحتها على الفايسبوك تقول الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين إنها تكونت سنة 2001 https://www.facebook.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-/527317350617387

- هيكلة المساندة عن طريق لجان المساندة رئيسيا، وهي قليلا ما تتحول إلى هيكلة دائمة أو مستمرة.
- انفتاح آفاق اشتباك غير تقليدية مع السلطات المحلية والجهوية والمركزية.
- قيام العلاقة بين التحركات ومنظمات المجتمع المدني التقليدي على التساند/التنافس.

ومن الواضح أن هذا الأنموذج يشتغل قريبا جدا من شكل التحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية التي تصح عليها تسمية الحركة الاجتماعية وأن الكثير من العناصر التي وردت في الفصل الأول حول التحليل الإطاري للحركات الاجتماعية صالحة للاستثمار في فهم ما حدث. ويكفي أن نعود إلى التسميات الدقيقة والاصطلاحات التي استعملها مختلف من تعرضنا إليهم في بحوثنا المفهومية التي جردناها في الفصل، وكذلك إلى الاصطلاحات التي جرى استخدامها ضمن التحليل الإطاري حتى نرى تطابقات ملفتة للانتباه وجديرة بالتسجيل.

## ثانيا: تحركات بعد 2011:

### 1- تواصل القديم:

#### 1-1- نسق متصاعد للإضرابات العمالية:

تتسم المرحلة التاريخية التي انقضت منذ اندلاع انتفاضة الحوض المنجمي ثم مجمل التحركات الاحتجاجية المطلبية التي استحالت انتفاضة فثورة في تونس (2010-2015) بانفجار المطلبية الاجتماعية عددا وكثافة واتساعا وسياقا. ويبين الجدولان التاليان تطور عدد الإضرابات والمضربين والمؤسسات المعنية وما كان من تلك الإضرابات "قانونيا" وما لم يكن طوال الفترة الممتدة وأسباب تلك

الإضرابات موزعة بين تحسين ظروف العمل وصرف الأجور والتضامن العمالي... وذلك من 2010 إلى 2013 [85].

**الجدول عدد 6: إضرابات 2010- 2013**

| المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | نسبة التطور (نسبة مائوية) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | **2011-2013** | **2012-2013** |
| عدد الإضرابات | 255 | 567 | 524 | 399 | - 24 | - 30 |
| عدد المؤسسات | 170 | 314 | 411 | 266 | - 35 | - 15 |
| عدد العمال الجملي | 134341 | 140615 | 156140 | 556408 | 256 | 269 |
| عدد العمال المشاركين | 49910 | 104042 | 87217 | 79667 | - 9 | - 23 |
| نسبة العمال (نسبة مائوية) | 37 | 74 | 56 | 14 | - | - |
| عدد أيام العمل غير المقضاة | 74763 | 309343 | 241212 | 224658 | - 7 | - 27 |

**الجدول عدد 7: أسباب إضرابات 2010-2013**

| أسباب الإضرابات | 2010 نسبة مائوية | 2011 نسبة مائوية | 2012 نسبة مائوية | 2013 نسبة مائوية |
|---|---|---|---|---|
| تحسين ظروف العمل | 40 | 43 | 49 | 55 |
| صرف الأجور وتوابعها | 29 | 34 | 35 | 32 |
| التضامن العمالي | 18 | 13 | 7,5 | 9 |
| علاقات مهنية | 13 | 10 | 8,5 | 4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |

ثمة تصاعد في عدد الإضرابات وعلى الأخص في الفترة 2010-2012، وكذا في عدد المؤسسات المشمولة بها وعلى الأخص نسبة العمال المشاركين (في

[85] http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

الجدول عدد 6) من جهة، وثمة تزايد في نسبة الإضرابات الهادفة إلى تحسين ظروف العمل وصرف الأجور مقابل تناقص نسبة الإضرابات التي شُنّت في نطاق التضامن العمالي (انحدار إلى الربع خلال الفترة المعنية، في الجدول عدد 7). وسجلت الإحصائيات كذلك ارتفاعا كبيرا في عدد الإضرابات التي عدّتها وزارة الشؤون الاجتماعية غير قانونية وهو الارتفاع الذي سُجّل في السنتين الأوليين من الفترة المعنية وإن تناقص على امتداد السنتين المواليتين[86]. ومن المهم الإشارة في نفس السياق إلى تركّز تلك الإضرابات في المنشآت الصناعية والخَدَمية الخاصة (مقارنة بالمنشآت الحكومية) وفي المناطق الصناعية المعروفة (مثل بن عروس وصفاقس) ...إلخ. كما تجدر الإشارة إلى توازي تلك الإضرابات مع شكل تحرك احتجاجي مطلبي آخر هو الاعتصام[87]. و"حسب الإحصائيّات الرسميّة، فقد تزايدت نسبة الإضرابات بين سنتي 2010 و2012 بنسبة 105 %، في كلّ الجهات تقريبا وفي مختلف القطاعات، لتشمل ما يقارب 411 مؤسّسة عموميّة وخاصّة. وقد أدّت هذه الإضرابات إلى إغلاق العديد من المؤسّسات (وفصل الآلاف من عمّالها) الأجنبيّة والمحليّة والتي تجاوز عددها سنة 2012 ما يزيد عن 160 شركة، وهو ما أحال ما يقارب 12370 شخصا على البطالة حسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة"[88].

---

86 اعتادت وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس الحكم بعدم قانونية كل إضراب لا يحترم تراتيب محددة وموضوعة قانونا منها استيفاء جهود تفاوضية متكررة وفشل جلسات صُلحية ممكنة تشرف عليها هي أو مصالح وزارية أخرى، وكذا عدم وصول تنبيه بالإضراب إلى الأعراف المعنيين (في القطاع الخاص) أو إلى سلط الإشراف الوزارية (في القطاع العام) تفصله 10 أيام على الأقل على موعد تنفيذه فعليا... وبالنسب المائوية لـ"الإضرابات اللاقانونية" من جملة الإضرابات التي شنت خلال السنوات الأربع، كانت الأولى وعلى التتابع: 2010: 69، 2011: 67، 2012: 44، 2013: 41. نفس المصدر: http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

87 الاعتصام: مكوث العمال متجمعين لأيام وحتى أسابيع بلياليها في مكان واحد هو على الأغلب موقع العمل أو مقر إدارته المركزية أو الفرعية. ومن الواضح أنه شكل اشتباك اجتماعي أعلى توترا ومخاصمة من الإضراب لأنه عادة ما يعطل سيرورة العمل والإنتاج بالكامل وبالقوة أحيانا. وقد كان تواتر الاعتصامات خلال السنوات الأربع المعنية على التوالي: 2010: 23، 2011: 37، 2012: 25، 2013: 13. نفس المصدر: http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

88 محمد سميح و الباجي عكاز، "تهدئة اجتماعيّة على أكتاف الطبقة الشغيلة"، على الرابط https://nawaat.org/portail/2014/04/01/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A6%D8%A9-

ومهما يكن من أمر دقة هذه الإحصائيات ومصداقيتها من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعامة الناس وللشغالين تحديدا فإنها لا تمثل إلا وجها من أوجه المسألة الاجتماعية في تونس ما بعد الثورة[89]. وبالفعل فقد أحصى المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال الشهر الأول من سنة 2015 لوحده، أي بعد أربع سنوات من سقوط رأس السلطة 708 تحركا احتجاجيا منها 608 في القطاع التربوي[90] وعلى بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ، وخلال شهر 07 من سنة 2015، سجل المرصد 272 تحركا احتجاجيا في تراجع عن الشهر الذي سبقه [91] ليعود عدد التحركات إلى الارتفاع (398 احتجاجا) بنسبة 45 بالمائة خلال شهر 09 من السنة نفسها[92].

يمثل تفجر المطلبية الاقتصادية وتعدد مظاهر الاحتجاج الاجتماعي مظهر بارزا من مظاهر المسألة الاجتماعية في تونس ما بعد الثورة. وبصرف النظر عن الفروق بين توجهات حكومات ما بعد الثورة المتعاقبة حيال ذلك التفجر، فإنه مثّل

---

%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA/

[89] أنظر للمقارنة، تقارير إحصائية ونوعية يصدرها بصفة دورية "المنتدى الاجتماعي التونسي" الذي أنشأ "مرصدا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية". http://ftdes.net/ar/category/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/ . كما ينشر المنتدى تقارير نقدية عن بعض السياسات الحكومية في فترات معينة أو تجاه قضايا معينة. أنظر مثلا قراءته النقدية لتعاطي حكومة التكنوقراط مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية http://ftdes.net/rapports/critique-technocrate.pdf

[90] http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-708-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-608-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84

[91] http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7-3

[92] أنظر صفحة المنتدى على الفايسبوك: https://www.facebook.com/ftdes

التحدّي الأوّل الماثل أمام كلّ صُنّاع السّياسات الاجتماعية، سواء أتعلق الأمر بالحكومة أم بالمركزيات النقابية العمالية وغير العمالية (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مثلا) فضلا عن الأحزاب والجمعيات وغيرها. وبالفعل، وبقدر غير قابل للحصر تقريبا، تكررت المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات وأشكال أخرى من إيقاف عمليات الإنتاج أو العمل في عدد من المرافق العمومية وتعطيل حركة المرور وإدخال الاضطراب على مظاهر أخرى من الحياة الحضرية وإرباك سير اجتماعات مسؤولين جهويين أو وطنيين في مقرات عملهم في العاصمة أو في الجهات. وعلى الرغم من تكرّر محاولات المركزيات النقابية المختلفة تأكيد وجودها وعملها على عدم اهتزاز مركزها ضمن الحركة المطلبية والاحتجاجية الاجتماعية العامة لم يجد المرصد لتسجيل ذلك سوى استعمال تعبير "الحركات الاحتجاجية العفوية".

### 1-2- جديد في القديم: وضعية التهجين السياسي:

على أثر ما لا يزيد عن الأشهر الخمسة عن سقوط رأس السلطة عقد الاتحاد العام التونسي للشغل ندوة وطنية للتداول في ما يمكن أن يفعله في ظل الأوضاع الجديدة[93]. ولئن كانت الندوة انعقدت بعد أن كان الاتحاد قد شارك في تكوين التشكيلة الأولى "للمجلس الوطني لحماية الثورة" [94] ثم التحاقه ب"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" [95] فقد كانت المحاور المتداول فيها تدل على أن استراتيجية قياداته التي كانت تعتمد إسناد الحكم سياسيا مقابل مكاسب اجتماعية مؤطّرة (وفي الحقيقة غير شاملة ولا عادلة) لم تعد ممكنة. ولقد بينت النّدوة أن ما انفتح أمام الاتحاد متكوّن من مكوّنين أساسيين هما المسألة الاجتماعية بما عرضناه من وجوهها، والمسألة السياسية بتحديات

---

[93] أنظر تقريرا صحفيا ضافيا حول الندوة على الرابط التالي http://www.turess.com/echaab/14835

[94] أنظر سردا تأريخيا لبعض تفاصيل ذلك، بصرف النظر عن القراءة السياسية، على الرابط http://www.turess.com/echaab/13265

[95] منير السعيداني، ***يريد ويبدع ما يريد... الشباب في الانتقال الديمقراطي بتونس***، محمد علي الحامي للنشر، صفاقس- تونس، 2012.

الحرّية والديمقراطية الناشئتين فيها[96]. وفي ذات السياق، غيّر الاتحاد العديد من وجوهه القيادية الأولى في مؤتمر آخر سنة 2011 (المؤتمر الثاني والعشرون)[97] الذي انعقد على أثر تشكيل "المجلس الوطني التأسيسي" المنبثق عن انتخابات 23-10-2011 بنتائجها التي أفضت إلى التحالف السياسي "البرلماني" والحكومي المسمّى بالترويكا. ومنذ هذه الخطوات الأولى في "التعديل التكتيكي" لسلوك قيادة الاتحاد تجاه السلطة ومنذ ما قبل انتخابات التأسيسي واجهت انتقادات لتغليبها (القيادة النقابية) السياسي على الاجتماعي-النقابي[98].

كنا إزاء وضعية أنموذجية من التهجين السياسي[99] بحيث اتضح تشقق المنوال التحليلي الذي يقابل الديمقراطية بالاستبداد وذلك بفعل انبثاث مواقع السلطة والقرار وتذررها. ومن نتائج ذلك أن النقاء لم يكن موجودا (وهل هو ممكن الوجود أصلا؟) في الممارسة السياسية السلطوية وكذا الاحتجاجية وبما انسحب على هيئات التحرك وكيفيات التعبئة وأشكال التنظيم والاحتجاج. وبالفعل فقد ظهر المشهد السطحي حيث تغلب الحزبية ولكنه كان مشهدا هشا، وقريبا من قضايا السلطة أو خاضعا لموجباتها بما يمكن أن ينفتح على إفراغٍ للشرعية الانتخابية من محتواها الديموقراطي العميق.

إن الأمثلة السابقة تبين لنا وجود مظاهر من التهجين كانت قد بدأت بالظهور منذ انتفاضة الحوض المنجمي لأنها كانت وسطا بين التحركات السابقة و"انفلاتات" جانبية ستتحول شيئا فشيئا إلى مركزية. فمن حيث التركيبة كانت انتفاضة الحوض المنجمي نقابية سياسية حقوقية مدنية ولكنها شبكية في مظهرها العام. كما كانت، ومن حيث الموقع، في قلب منطقة صناعة استخراجية عرفت

---

[96] التالي http://www.turess.com/echaab/14835

[97] أنظر تقريره العام على الرابط http://www.ugtt.org.tn/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/

[98] أنظر تحليلا في هذا الاتجاه على الرابط (بالفرنسية) https://nawaat.org/portail/2013/02/19/les-luttes-sociales-en-tunisie-malediction-ou-opportunite-revolutionnaire/

[99] Michel Camau, Gilles Massardier (dir.), *Démocraties et autoritarismes. Fragmentation et hybridation des régimes*, Paris, Karthala, 2009, 363 p.

بالتحالف النقابي-السلطوي-التوزيعي ذي القاعدة العروشية المتينة، ومن حيث المطالب كان ثمة خروج عن المطالب السياسية الحقوقية للمعارضة السياسية المدنية الرسمية واقتراب غير مسبوق من المس من أسس المنوال الاقتصادي الاجتماعية وتوزيعيته المتآكلة.

### 1-3- اندلاع دورة الاحتجاج الكبرى:

بعد خمود نسبي خلال الأشهر الموالية لانتفاضة الحوض المنجمي، عاد الجمهور المكابد للآثار الاقتصادية والاجتماعية لحالة التأزم الحادة التي مست البلاد إلى مراكمة تجارب نضالية جديدة واختبار أشكال جديدة من التحركات وطرق مبتدعة في الإعلام والاتصال والتجنيد والتعبئة. "في سيدي بوزيد ومنذ 2008 حوّلنا النواة النقابية التي كنا نتحرك بها إلى نواة تشتغل على كل شيء... أسمونا "جماعة الاعتصامات". نظّمنا أكثر من 200 اعتصام خلال عامين في كل قضية... يوم 17 ديسمبر حوالي الرابعة مساء كنا مئات في جو مشحون من الغضب. حتى ضابط الشرطة قال لي: "دعوهم يعبرون ولكن نظموهم". أجبته: "أتريدون أن يتوسط المجتمع المدني بين الغاضبين والدولة؟ ولكنكم دمرتم المجتمع المدني. لم يبق منه شيء. من سينقذك الآن؟... كنا قد اختبرنا ذلك يوم 15-07-2011... يومها اعتصم فلاحو الرّقاب. أتينا بهم إلى مقر الولاية. كنّا ننشئ لكل تحرّك صفحة على الفايسبوك. ولكن يوم 17 ديسمبر كان هناك جسد محترق...كانت لنا دربة عامين. أصبحنا نتحرك بمجرد تلقّي الخبر بالهاتف. كنا نتحرك على هيئة شبكة. ريزوم. شكل تنظيمي جاهز للحركة... صار لأبناء الحارات والأحياء الذين يشتغلون مثل البوعزيزي على عربات أو غير ذلك أصدقاء من بيننا..."[100].

---

[100] من شهادة الأمين بوعزيزي في برنامج نت شو على إذاعة إكسبرس أف أم بث يوم 18-12-2011.
http://www.radioexpressfm.com/podcast/show/les-vrais-blogueurs-de-la-revolution

وعلى الرغم من أهمية الحدث فلا يزال التعامل معه إعلاميا يتم بطريقة فيها الكثير من التعتيم على ما كان فعلا: "يوم 17 ديسمبر 2010 على الساعة 14و30 دقيقة في سيدي بوزيد أحرق محمد البوعزيزي نفسه ونُقل إلى المستشفى المحلّي ومنه، وبعد مطالبات وإلحاح، إلى المستشفى الجامعي بصفاقس حيث نُقل في سيارة إسعاف غير مجهّزة ثم انتقل منها إلى أخرى مجهّزة قدمتْ من صفاقس. تُوفّيَ في نفس اليوم على الساعة 15و30 دقيقة وليس يوم 4 أو 5 جانفي كما قيل[101]".

"أول لجنة تكونت كانت "لجنة مساندة أهالي سيدي بوزيد" التي تأسست يوم 17 ديسمبر 2010 في الليلة التي أعقبت حرق البوعزيزي نفسه. تكوّنت اللجنة من أربعة نقابيين ومن الغد نظّموا اجتماعا عاما واعتصاما جماهيريا شعبيا. في تلك الحركة وُجد خطّان: خط شبابي عفوي كان يحبّذ المواجهات مع البوليس وتنظيم الاعتصامات والمظاهرات وخط نقابي كان يريد أن يركّز على إطلاق سراح المعتقلين. ويوم 19 ديسمبر 2010 تمّ إطلاق سراح 25 معتقلا من السجن بفضل جهود نقابيين ومحامين وحركيين سياسيين[102]".

وتعني كل هذه المعطيات أن التوجس من استمرار القديم ممزوجا بنوع من التخوف من انقلاب الجديد إلى قديم ظل يلازم عدد من المناضلين وعلى الأخص منهم من كانوا على أهبة الإعلان عن رفضهم لكل المسارات القائمة باعتبارها مسارات 'التفاف' على ما كان[103].

---

101 من حديث محمد صالح العمري أحد قياديي التحركات في القصرين للقناة الثانية للتلفزيون الوطني التونسي (القناة 2) يوم 17-12-2011 خلال برنامج مباشر من سيدي بوزيد.

102 من تعقيب نجيب البياوي (أحد قياديي تحركات سيدي بوزيد) على مداخلات الجلسة الأولى من ندوة "الملتقى الدولي الأول لثورة 17-12- 2010"، من الجلسة العلمية الأولى، سيدي بوزيد الأحد 18-12-2011.

103 أنظر بيان "ثورتنا ليست إشاعة" الذي أصدره بتاريخ 15-06-2012 عدد من الشباب من آفاق مختلفة يمكن أن تدل عليها الألقاب التي أطلقوها على أنفسهم وألحقوها بأسمائهم عند إمضاء البيان ومنها "تريد الحياة وستقاوم حتى يستجيب القدر" (مقتطف من بيت للشابي)، "مواطن يرى أن إسقاط النظام مهمّة ثورية لم تتمّ بعد"، "مواطن مع تأجيل التنفيذ"، "لا صوت يعلو فوق صوت الشعب"، "إنسان يريد أحلام الشّهيد"، "مواطن من سيدي بوزيد يريد: شغل حرية كرامة وطنية"، "مشروع مواطن يؤمن بانّ الإنسان فوق كل اعتبار..."، "مواطنة تونسية مع سبق الإصرار والترصّد تحلم أن تكون حطّابا لتهوي على الجذوع بفأسها" (مقتطف من بيت شعر للشابي)، "من أجل تجذير الحراك الثوري والتصدي للالتفاف على المسار الثوري"، "أناشد الإنسان بتولي حكم نفسه بنفسه"،

## 2- ظهور الجديد:

### 2-1- مثال أنموذجي: احتجاجات العطش:

سنة 2012، شهدت العديد من مناطق البلاد[104] انقطاعات متكررة للماء الصالح للشراب في المنازل وذلك في مناطق هي أساسا مناطق ريفية أو شبه ريفية ومن الأقاليم الأكثر فقرا. كان الفصل صيفا (شهرا جوان/حزيران، وجويلية/تموز) ودخل شهر رمضان. بعض الانقطاعات تواصلت أسابيع (منطقة البكاكرية، معتمدية المكناسي، ولاية سيدي بوزيد) وتسببت كلها في مظاهرات واعتصامات ومواجهات مع قوات الشركة والحرس وتمت كذلك إيقافات ومحاكمات.

أخذت التحركات صبغة:

- توجيه طلبات مكتوبة وبلاغات عن تدهور الأوضاع المعيشية و،
- التوجه إلى العموم لطلب المساندة،
- الدخول في مفاوضات مع مسؤولي الشركة ومع المسؤولين السياسيين المحليين والجهويين مع حضور منظمات المجتمع المدني ولجان الاعتصام والحصول على وعود لا تنفذ على الأغلب.
- تطور البعض من التحركات إلى الاعتصام أمام مقرات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.
- تطور أحيانا إلى اعتصامات في الطريق العام وقطع لطرق المواصلات.

---

"مواطنة مع وقف التنفيذ حتى استكمال المسار الثوري"، "مواطن يريد تحقيق الشعارات التي رفعها مفجّرو المسار الثوري"، "مواطن متشائم العقل متفائل الإرادة"، "مواطنة تطالب باستكمال الثورة"... http://nawaat.org/portail/2012/06/15/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%A91

[104] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ***محاكمات ضحايا العطش***، تونس 2013، 23 ص.

- وتتحول أحيانا إلى مظاهرات تنجم عنها مناوشات ومجابهات ومصادمات مع قوات الشرطة والحرس تشهد تدخلات عنيفة وإيقافات فورية وملاحقات لاحقة ومحاكمات.

**2-2- ترسّخ المنوال الأقرب إلى مواصفات الحركة الاجتماعية:**

على هذا المنوال تعددت التحركات والنضالات في حين كانت تتقدم الأطروحات والممارسات التي تندرج ضمن المسار السياسي لبناء أطر الفعل الجماعي مع إيقافات وتتبعات وقضايا ضد مناضلين أو نشطاء حركيين تصاعد على مر الأيام خطابهم الذي يصور أوضاعهم على أنها عادت إلى مربع التهميش والإقصاء من المشاركة السياسية[105]. لقد كانت بنية الخطاب التظلمي والتعبوي تشتغل على أساس الاستغلال الأمثل للطاقات التعبوية المتاحة والموارد التحشيدية. ويكفي أن نلقي نظرة على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع إخبارية وحملات هاشتاغ حول هذه القضايا وغيرها حتى نرى بأن التحركات التي خيضت كانت من حيث مواردها التعبوية ذات وَصْلات اجتماعية واتصالية وسياسية غير معهودة

---

[105] قضايا الشباب المنتفض (محاكمات عسكرية في أحداث 12 أفريل 2011 في المكناسي، قضايا عائلات الشهداء، تحركات العطش على أثر قطع الماء في عدة مناطق (جويلية وأوت 2012)، تحركات التشغيل والتلاعب بنتائج المناظرات (قفصة ماي 2012 وفيفري 2014)، أحداث الإتاوة... وتتوزع التهم في هذه القضايا بين "تكوين وفاق لغاية الاعتداء على الأملاك والأشخاص" و"إضرام النار عمدا بمحل غير مسكون (حرق مركز)" و"الاعتداء على موظف عمومي اثناء قيامه بوظيفته" و"تعطيل حرية السير" و"قطع الطريق" و"محاولة القتل (رئيس مركز) و"القذف العلني" و"التهديد بما يوجب العقاب الجنائي" و"المشاركة في تجمهر مسلح". أنظر مثلا https://nawaat.org/portail/2014/06/03/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88-/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81

وكذلك:

http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=24&tx_ttnews%5Btt_news%5D=58530&tx_ttnews%5BbackPid%5D=6&cHash=0eff76ff1a

وكذلك http://nawaat.org/portail/2014/12/24/%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%91%D9%8A-%D9%86%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88-/%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%AC

بالنسبة إلى حملات الاحتجاج السياسي والاجتماعي التي كانت سائدة حتى 2008 جزئيا وإلى حد 2010 كليا.

## ثالثا: حركات اجتماعية أكثر اكتمالا:

### 1- فرض إقامة اقتصاد تعاوني: جمنة[106]:

#### 1-2- الوقائع:

- **2011-01-12:** بقيادة الرابطة المحلّية لحماية الثورة، العشرات من سكّان جمنة يتوجهون إلى 'هنشير ستيل' (نسبة إلى الشركة التونسيّة لصناعة الحليب المعروفة اختصارًا بـ'ستيل') ويسيطرون عليه بعد أن كان مسوغا على وجه الكراء من طرف الدولة لفائدة مستغلّيْن اثنيْن[107].
- المتسوّغان المتّهمان من قبل الأهالي بالفساد وبالاستفادة من محاباة السلطة السابقة، يدعوان الجيش ليعيد لهما "أرضهما".
- الأهالي يعتصمون بالمئات قبالة الواحة طيلة ستة وتسعين يومًا دعمًا لقرار "استرجاع الأرض" التي كانت افتكت من مالكيها الأصليين (جماعة قبلية) من قبل سلطات الاستعمار الفرنسي[108]. ثم صارت جزءا من أملاك الشركة

---

[106] أنظر شريطا يلخص بعض وقائع المعركة التي خاضها أهالي القرية. https://www.youtube.com/watch?v=gRRsdpl5WqA

[107] أنظر تفاصيل التسويغ وهويّة المتسوغين ومعطيات أخرى في، غسان بن خليفة، هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامة قبل الربح الخاص، تحقيق صحفي على موقع نواة، مؤرخ في 11-07-2015 ، على الرابط https://nawaat.org/portail/2015/07/11/%D9%87%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%91%D8%A9-%D9%82%D8%A8/

[108] يبدو أنه وعلى أثر استتباب الأمر للدولة ما بعد الاستعمارية في تونس، حاول الأهالي استرجاع الأرض، ودفعوا نصف المبلغ المطلوب منهم (ما يعادل 80 ألف دينار) للوالي الأسبق أحمد بللونة. وفي أواسط الستينات، وفي سياق سياسة التعاضد اختارت السلطات أن تحوّل أموالهم إلى مساهمات، في مشاريع جهويّة منها شركة نزل "الواحة" وشركة "سكاست"، التي استغلّت الضيعة. وفي سنة 1975، أجبرت السلطات مجلس الوصاية والتصرف على أن يفوّت لها في الأرض، ووضعتها على ذمة "شركة التطوير الفلاحي والتمور" وهي فرع من فروع شركة

التونسية لصناعات الحليب (حكومية) التي استغلتها سنوات ثم صارت تسوّغها على وجه الكراء بأثمان لم تتجاوز 30 ألف دينار في المعدل العام[109].

- على أثر انتخابات 2011: أعضاء رابطة حماية الثورة يقررون حلّها ويشكلون "جمعية حماية واحة جمنة"[110] برئاسة رئيس فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (طاهر الطاهري) ولكن السلط لا تعترف بأحقية الجمعية في التصرّف.
- مباشرة، تبدأ الجمعية في الإشراف على الواحة نيابة عن كلّ الأهالي وفي استغلال الهنشير بشكل تطوّعي بحيث لا يتقاضى أعضاؤها مقابلاً عن عملهم، مع إصدار تقرير مدقّق حسابات خارجي تكلّفه الجمعيّة كل عام بمراقبة تصرّفها المالي.
- خلال السنوات الخمس الموالية صرف أعضاء الجمعية المال المتأتي من استغلال الضيعة في اقتناء تجهيزات جديدة لاستصلاح الواحة وخلاص فواتير مياه الريّ وأجور العمّال وغيرها، ثم في تمويل مشاريع تنمويّة لصالح الأهالي (بناء سوق مُسقّف في القرية، بناء وحدات صحّية وتهيئة جزء من الساحة في مدرسة ابتدائيّة في القرية، بناء قاعة مطالعة وقاعة معلمين بمرسة أخرى، ملعب حيّ، دعم مالي للمساجد وللمدرسة القرآنية، دعم مالي لمركز المعاقين المتخلّفين ذهنيًا؛ دعم مهرجان ثقافي محلي، اعتناء بمقبرة القرية، دعم جمعيات من

---

صناعة الحليب لتستغل الأرض وهو ما تمّ فعلا إلى حدود سنة 2000 حيث أفلست الشركة العمومية فعمدت السلطات إلى التفويت في استغلال الأرض لخواص على وجه الكراء بعقد يدوم 15 سنة.

[109] أنظر نصا يتناول بعض أطوار تاريخ الواحة من منظور الأهالي ومن منظور الجمعية والمدافعين عنها على الرابط
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=994387573972960&id=867151476696571

[110] https://www.facebook.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%85%D9%86%D9%87-867151476696571/

خارج القرية (جمعيّة الطفل المتوحّد بقبلّي، جمعيّة مرضى السرطان بقبلّي والمدرسة الابتدائيّة بقفصة،...إلخ.).

- خلال السنوات الخمس الموالية أنجزت الجمعية تحسينا في مردودية الضيعة وفي كيفية التصرف في الموارد: من "20 عاملاً قارًا و60 موسميًا بالجزء الأكبر للضيعة سنة 2010، صارت بجزئيها تشغّل حوالي 130 عاملاً أغلبهم قارّون (بين إداريين وعمّال فلاحيين)"[111] مع الترفيع في أجور العمال فلاحيين "من10دنانير سنة 2011، ارتفع الأجر اليومي للعامل إلى 13.5 د" [112].

- في الأثناء كان العقد المبرم بين الدولة والمتسوغيْن لا يزال ساريا حتى 2017، ولذلك رفعا قضية في الاستيلاء على ملك الغير في حق الجمعية ممثلة في رئيسها.

- **2016-09-15:** بعد رفع قضية من قبل كاتب الدولة لأملاك الدولة، صدور حكم استعجالي يقضي بإبطال إجراء بتة (مزاد علني) مقررة ليوم 18 من ذات الشهر ولكن المحامين المساندين للجمعية يعلنون أنه حكم لا يمنع بيع الصابة.

- **09 -10-2016:** في بتة (مزاد علني) عمومية مفتوحة وبحضور صحفيٍّ وسياسيّ وجمعياتيّ وبرلمانيّ كثيف، الجمعية تبيع محصول التمور لفائدة تاجر تمور من الجهة. وكان البيع بمبلغ قُدّر بمليون و700 ألف دينار واعتُبر ذلك دعمها لما سُمِّيَ على نطاق واسع" تجربة تسيير تشاركي لمشروع استَصْلحَ الضيعة ونجح في استغلال مواردها في تنمية الجهة".

- **12- 10- 2016**: محامو ولاية قبلي يكوّنون هيئة من المتطوّعين للدفاع عن أهالي جمنة في ما قد يُتخذ في حقهم من قبل الدولة.

---

[111] نفسه

[112] نفسه

- **2016-10-16**: المئات من شباب قرية جمنة يتوجهون إلى الواحة لجني الصابة التي اشتراها تاجر تمور في ظل جدل سياسي إيديولوجي حول قانونية إجراء المزاد وسلامة الاستناد إليه مثالا لمنوال تنمية جديد ومرجعياته السياسية المتخالفة وأثره في هيبة الدولة وفي بناء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[113]، وكذا في ظل جدل قانوني حول إمكانية الاستناد إلى قانون العقارات الدولية الفلاحية لسنة 1995[114].
- **2016-10-20:** لجنة الدعم والمساندة لجمعية حماية واحات جمنة الموجودة بتونس العاصمة تقوم بوقفة احتجاجية أمام وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للتعبير عن رفضها لما أسماه رئيس الجمعية ب"الهرسلة واستغلال النفوذ الذين يمارسهما كاتب الدولة مبروك كرشيد ضدّ جمنة وتجربتها"[115].
- **2016-10-21**: بتنسيق بين وزارة المالية وكتابة الدولة (صارت لاحقا وزارة) لأملاك الدولة والشؤون العقارية صدور بطاقة إلزام تم بموجبها وضع اليد على الحساب البنكي للجمعية وكذا للحساب البنكي للتاجر الذي اشتري صابة 2016 مما منعه من تسديد المبالغ المستوجبة عليه لفائدة الجمعية.
- **2016-10-24:** وقفة احتجاجية في ساحة الشهداء بوسط قرية جمنة للاحتجاج على تجميد الأرصدة البنكية.

---

[113] أنظر مثالا عن هذا الجدل في تقرير صحفي على الرابط http://www.assabahnews.tn/article/133206/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%A8%D8%AA%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9-%D9%85%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%86

[114] قانون عدد 21 لسنة 1995 مؤرخ في 13 فيفري 1995 يتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية http://www.arp.tn/site/loi/AR/fiche_loi.jsp?cl=21848

[115] http://www.zoomtunisia.tn/article/88/42407.html?fb_comment_id=991903880868478_991981557527377#f3b5a1d2c87444c

- **2016-11-21**: وزير الفلاحة يعلن في جلسة استماع في مجلس النواب أن مجلسا وزاريا مضيقا سيعقد للبت في إمكانية حل قضية واحة جمنة على أساس القانون عدد 28 لسنة 1984 [116].

- **2017-06-15**: اجتماع تشاوري بين الجمعية والأهالي بساحة العين وسط قرية جمنة للتباحث في كيفية التصرف في صابة سنة 2017 في وضع افتقرت فيه الجمعية إلى السيولة المالية لتسيير شؤون العمل اليومي بالضيعة.

- **2017-07-13:** رئيس الجمعية يقول إن محكمة الاستئناف تصدر حكمها النهائي بخصوص قضية بتة بيع صابة التمور التي تمت في 9 أكتوبر 2016. يتمثل الحكم في "قبول الاعتراض الذي تقدم به صاحب البتّة شكلا وفي الأصل بإبطال بطاقة الإلزام الصادرة عن وزارة المالية والمُعترَض عليها وإلغاء مفعولها في حقّ التاجر وبإعفائه من الخطيّة وإرجاع المال المؤمّن إليه وحمل المصاريف على المكلّف العام بنزاعات الدولة."

- **2017-07-15:** مصدر من زوارة أملاك الدولة يصرّح: جمعية حماية واحات جمنة في شخص ممثلها القانوني قد قامت بالاعتراض على بطاقة الإلزام الصادرة ضدّها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية حيث قضت محكمة الاستئناف بتونس بالإقرار الكلي لبطاقة الإلزام الصادرة ضدها وذلك بقبول الاعتراض شكلا وبإقرار البطاقة في حقها في الأصل (القضية الاعتراضية عدد 5244 بتاريخ 08 جوان 2017). كما يجدر التوضيح بأن التعديل الوحيد الذي قامت به محكمة الاستئناف في إطار قضية اعتراضية ثانية مستقلة تحت عدد 4001 قضي فيها بإخراج مشتري الصّابة من نطاق المطالبة وعدم نفاذ بطاقة الإلزام ضده (القضية الاعتراضية عدد 4001 بتاريخ 31 ماي 2017).

---

[116] القانون عدد 28 لسنة 1984 مؤرخ في 12 ماي 1984 يتعلق بتنظيم الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي المستغلة للأراضي الدولية الفلاحية http://www.arp.tn/site/loi/AR/fiche_loi.jsp?cl=20769

- **سبتمبر 2017:** الجمعية تقبل بمبدأ تأسيس تعاضدية للإنتاج الفلاحي تشرف على واحة جمنة وهو الحل الذي اقترحته الحكومة على أساس قانون 1984 لتصفية وضعية تحوز الجمعية على أرض الواحة وذلك خلال فترة انتقالية بسنتين إلى حين إصدار القانون الإطاري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **2017-10-18 و 2017-10-24:** اجتماعان لممثلي الجمعية ووزيري الفلاحة وأملاك الدولة ثم مع مسؤولين من الوزارتين تحت إشراف الكاتب العام للحكومة يتم فيهما الاتفاق على تنظيم مزاد علني لبيع صابة سنة 2017 تحت إشراف الجمعية "حفاظا على الاقتصاد الوطني".
- **2017-11-02:** مزاد علني يتم بموجبه بيع صابة سنة 2017 بمبلغ قدره مليون و541 ألف دينار وذلك لفائدة 11 مجمعا مهنيا من الجهة.

**1-2- تقييم عام:**

يتبين من بعض التحقيقات[117] أن:

- أعضاء في الإدارات الجهوية ذات الصلة يقبلون ضمنيًا بفكرة إمكانيّة فسخ عقد الكراء مع المتسوّغيْن السابقيْن قبل حلول الأجل "للمصلحة العامة" وكذلك فكرة أن يتمّ استغلال الضيعة في شكل تعاضديّة ينشئها الأهالي.
- لا يتمتّع العمّال بنفس صلاحيات القرار التي يمتلكها أعضاء الهيئة المدير للجمعيّة، ولا يتشاركون معهم في اتّخاذ القرارات التي تخصّ الضيعة.
- الجمعيّة تقدّم لأبناء المدينة كلّ سنة كشفًا بكلّ مداخليها ومصاريفها، ويمكن لأيّ كان طلب نسخة من التقرير السنوي الذي يعدّه خبير المحاسبات.

[117] غسان بن خليفة، مصدرسابق.

- عقد اجتماعات بالأهالي يتمّ في كلّ مرّة الإعلان عنها عن طريق سيّارة مجهّزة بمكبّر صوت، تجوب شوارع جمنة؛ وعبر تعليق إعلانات مكتوبة قرب "العيْن"، الواقعة بوسط المدينة، حيث تجري الاجتماعات العامّة.
- أعضاء من الجمعية لا يمانعون في أن يتواصل استغلال الهنشير بأيّة طريقة كانت، ولو حتّى من خارج إطار الجمعيّة: "مثلا، عبر تعاضديّة البركة المملوكة لمواطنين جُمنيّين آخرين"[118].

نستشف من ذلك أن بإمكان الحركات الاجتماعية أن تكون مُبادرة إلى تحقيق إنجازات على الأرض تخرج عن إطار حلقة الاحتجاج-المطالبة المعتادة من أجل فرض وقائع سياسية واجتماعية فيها تناوب بين الأشكال التمثيلية القديمة (جمعية تنطق باسم الأهالي) والأشكال الجديدة (الاجتماعات العامة المفتوحة في الشارع العام من أجل تقرير مصير المبادرة). القرارات الكبرى تتخذ في هذه الاجتماعات وتتحول الجمعية إلى منفذ للإرادة الجماعية ووسيط مفاوض لدى السلطة، محاط بدعم لجان مساندة وائتلافات محامين وببعض السياسيين الحزبيين والبرلمانيين.

## 2- حركة أهالي قرقنة في مواجهة شركة بيتروفاك:

على الرغم من وجودها في ولاية صفاقس، فإن جزر قرقنة (15 ألف ساكن، و150 إلى 200 ألف خلال الصيف) تعتبر طرفية بالنسبة إليها وإلى دورتها الاقتصادية فحتى على مستوى المواصلات هي لا تربطها بصفاقس إلا 8 رحلات بحرية يوميا (واحدة كل ساعتين ذهابا وعودة) خلال فصل الشتاء ومن فاتته رحلة العودة إلى الجزيرة في السادسة والنصف يجد نفسه مضطرا للمبيت في صفاقس. جزيرتان رئيسيتان (غرب وشرق) آهلتان وبقية الجزر الإثني عشر صغيرة وغير آهلة. في الأرخبيل أربع شركات بترولية كبرى هي بتروفاك، وتي بي أس، وسيرابت، وبريتيش غاز. بيتروفاك المنتجة للغاز هي الوحيدة الموجودة

[118] غسان بن خليفة، مصدر سابق.

على الأرض والبقية في عرض البحر، وهي موجودة بتونس منذ سنة 2007، وتملك 45 بالمائة من المشروع الكلي لاستخراج الغاز في الجزيرة، وتؤمن 12.5 بالمائة من الاحتياجات الوطنية منه، كما تؤمن جزءا معتبرا من احتياجات ولاية صفاقس وولايات أخرى بالجنوب التونسي من الكهرباء.

**2-1- تسلسل الأحداث:**

- 2011: 266 من أصحاب الشهادات الجامعية المعطلين (204 جامعية و52 مهنية)، يتم تشغيلهم في مؤسسات عديدة منها المستشفى المحلي، والمعهد الثانوي، ومدارس ابتدائية وتتحمل شركة بيتروفاك تغطية أجورهم من صندوق خاص تبعثه هي ويتم تحويل المبالغ كل شهر لفائدة الولاية التي تتولى خلاص أجورهم.
- 2012: تحيين الاتفاق بحيث يصبح المبلغ المرصود من الشركة مليون دينار ليتواصل تشغيل المعنيين بالإضافة إلى تحمل الشركة تكاليف مشاريع تنموية.
- أواخر 2014: تقرير دائرة المحاسبات يقول إن آلية خلاص الأجور الخاصة بالمعنيين فاسدة: 50 فقط لهم شهادة عليا فعلية، 55 فقط يشتغلون فعليا في الإدارات التي عُيّنوا بها، تعدد قائمات المنتفعين واختلافها لدى كل من الولاية والمعتمدية واتحاد الشغل، مع اشتمالها على من هو موظف ومن هو مقيم بالخارج ومن لا هوية حقيقية له... مستحقو الانتفاع الحقيقيون لا يتعدّون 80.
- فيفري 2015: الإدارة الأم لشركة بيتروفاك تطالب فرعها في تونس بأن يحث رسميا الحكومة التونسية التي تطلب تمديد العمل بالاتفاقية إلى حد سنة 2015 على التعهد بمساعدة الشركة على بعث شركة فرعية تتولى بنفسها وبشفافية تشغيل المستحقين من المعنيين. ولكن الحكومة لم تنفذ تعهداتها تجاه الشركة.

- جانفي 2016: مبلغ 1000 ألف دينار المعتاد لا يصل إلى خزينة المجلس الجهوي لولاية صفاقس ويتوقف صرف مرتبات المعنيين ويتم اقتحام مقر الشركة والاعتصام داخله.
- 2016-01-18: اعتصام عدد من هؤلاء ومعهم اتحاد المعطلين عن العمل وأعضاء من مجلس حماية الثورة الذي تحول إلى "لجنة اعتصام".
- جانفي وفيفري ومارس 2016: جلسات تفاوض عديدة.
- 2016-03-22: جلسة مفاوضة جديدة ظهر فيها تمسك السلطات برفض مطالب المعتصمين واستعدادها لاستعمال القوة لفك الاعتصام.
- 2016-04-03: تكثيف الوجود البوليسي والأمني بالجهة وبداية مرابطة القوات التي عززت التي كانت بعد موجودة بالجزيرة مرابطة دائمة.
- و13-04-2016: تدخلات أمنية لفك الاعتصام بمقر الشركة ولما تسميه مصالح الشرطة 'احتجاز رهائن'.
- 2016-04-12: إضراب عام في كل الجزيرة. تحول الإضراب العام إلى مواجهات مع قوات الأمن وعلى الأخص في الليلة الفاصلة بين 12 و13 أفريل وهو اليوم الذي انسحب بعده الأمن من الجزيرة ليعوضه الجيش.
- 2016-04-14: جلسة تفاوض جديدة واتفاق على تسوية وضعيات، وإيقاف التتبعات الأمنية وسحب التعزيزات البوليسية وعودة نشاط الشركة.
- 2016-04-15: تجدد الاشتباكات. مع توسّع الاحتجاجات لتشمل ولاية صفاقس، "حيث نفّذ عدد من النشطاء وأهالي الجزيرة المقيمين بصفاقس وقفة احتجاجية في حدود الساعة العاشرة ليلا أمام مقر الولاية، منددين بالاعتداءات الأمنية التي طالت الأهالي... عدد من المواطنين تجمهروا... أمام محطة العبّارات بصفاقس التابعة للشركة الجديدة للنقل بقرقنة، وذلك لمنع مرور

تعزيزات أمنية إضافية تنوي التوجه إلى المدينة. وسعي عدد من النشطاء إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام المسرح البلدي بتونس العاصمة"[119].

- 2016-04-16: بعد مطالبات متعددة من قبل اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، ومجلس حماية الثورة، بتوسيع إمكانيات التشغيل، اتفاق بين السلطات الرسمية (الحكومية) وشركة بيتروفاك، استنادا إلى مسؤوليتها الاجتماعية تجاه محيطها، على بعث شركة خدمات بيئية تشغل (بلغوا 4 سنوات عمل والقانون يفترض تسوية وضعياتهم بترسيمهم).
- 2016-04-22: توقف الحقل عن الإنتاج بعد امتلاء الخزانات لعدم تمكن الشاحنات من نقل الغاز المنتج نظرا لوجود اعتصامات بالطريق العام وقطع لها يمنعها من المرور. الشركة تغلق مقرها الإداري مؤقتا.
- 2016-09-21: الحكومة تعلن أنها تلقت إعلاما رسميا من الشركة بغلقها الشركة في تونس وتوقفها عن النشاط.
- 2016-09- 23: جلسة تفاوض بين عضوين حكوميين وممثلين عن الاعتصام في مقر شركة بيتروفاك وبحضور مكونات المجتمع المدني وممثلي المعطلين عن العمل[120] والاتحاد المحلي للشغل. واتفاق على الترفيع في مساهمات

---

119 https://nawaat.org/portail/2016/04/15/%D9%82%D8%B1%D9%82%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%81/

120 تميز فرع الاتحاد أو التنسيقية المحلية بحضور مستمر في الحركة. أنظر مثلا: http://ar.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9/item/9454-%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%82%D9%86%D8%A9-

الشركة في ميزانية التنمية المحلية وبعث شركة للخدمات بتمويل قدره 2.5 مليون دينار لاستيعاب 266 من طالبي الشغل وتسوية وضعيتهم على امتداد 3 سنوات وبالتدرج، إسقاط كل التتبعات العدلية ضد الموقوفين في الأحداث التي شهدتها الجزيرة.

- 27 -09-2016: استئناف الشركة نشاطها الذي تعطل لمدة تفوق الثمانية أشهر.

لا يركز التقرير السنوي للشركة العابرة للقارات بيتروفاك بصفة خاصة على أزمة قرقنة حتى في عرضه للمخاطر التي اعترضتها سنة 2016 ولسياسات معالجتها[121]. ومع ذلك هو يشير إلى أن المخاطر التي تحدق بعملها في الشرق لأوسط وفي شمال أفريقيا تعود بالأساس إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية غير المستقرة، وعلى الأخص "في البلدان التي تظل في آن معا غير قابلة للتوقع وذات أهمية لعمل الشركة"[122]. كما أن الشركة "تواصل معالجة التهديدات مع تركيز خاص على الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[123].

**2-2- تقييم عام:**

في مثال بيتروفاك، ثمة ضرورة للتذكير بأن التحركات بدأت منذ تكون "المجلس المحلي لحماية الثورة بقرقنة"[124]. تم الاتفاق بين المجلس وإدارة

---

%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-
%D9%82%D8%B1%D9%82%D9%86%D8%A9-
%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AA%D8%A8-%D9%88-%D9%84%D8%A7-
%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-
%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-
%D9%88-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%8
6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9

[121] https://www.petrofac.com/media/3186/annual-report-and-accounts-2016.pdf

[122] نفسه.

[123] نفسه.

[124] تصريحات محامي الشركة نزار عياد لوسائل الإعلام وخاصة لراديو ميد (مع الصحفي سفيان بن فرحات) بتاريخ 21-09-2015 متابعة شخصية (منير السعيداني).

بيتروفاك بتاريخ 20-05-2011 على ضخ 600.000 دينار في ميزانية المجلس الجهوي ليتم التصرف فيها لفائدة التنمية في قرقنة مع تولي مجلس حماية الثورة ضمان العمل والاستخراج. في الأثناء صار الاتحاد المحلي للمعطلين عن العمل هو الذي يرأس التحركات.

محامي الشركة يعتبر أن 7 أشخاص هم من يحركون الوضع 4 من اتحاد المعطلين عن العمل و3 من "حزب التحرير"، ويعتبر أن مقر الشركة محتل بالكامل منذ 2011 وأن "العطايا" منطقة فيها حضور كثيف وغير قابل للاختراق لحزب التحرير. المحامي يعتبر بعد اطلاعه على بيان "حزب التحرير" الذي قال فيه إنه انتصر على بريطانيا العظمى في قرقنة أنه حزب سياسي يصفي حسابات تاريخية ويستغرب (المحامي) كيف تُمضي الدولة اتفاقا مع "مجلس حماية الثورة" وتمضي مع "اتحاد المعطلين عن العمل" ثم يتم الرفض من قبل قيادة الاعتصام ويرى أن اع ت ش لم يتدخل بما فيه الكفاية فيما كان الصحفي ينتقد وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوحدة الوطنية محمد الطرابلسي على أنه أظهر شعبوية في مجاراته للأوضاع عوض الحسم فيها. والملاحظ في هذا السياق أن الكل كان ينادي ا ع ت ش الحكم والمعارضة والمحتجون... وربما كان رفض قيادة الاعتصام للاتفاق الذي أمضي أولا لوعيهم بأنه ينسف سبب الاحتجاج والتمرد. وقال وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوحدة الوطنية محمد الطربلسي "اتفقنا بنسبة 95 بالمائة مع المعتصمين وظلت نسبة لم نتمكن من الاتفاق معها"[125]. ومن الملاحظ أن الأبعاد الجهوية والمحلية كانت حاضرة حيث تقول الصحفية لوزير الشؤون الاجتماعية "أنت سي محمد من قرقنة..."[126].

---

[125] برنامج تليفزيوني (مع مريم بلقاضي مقدمة برنامج 7/24 على قناة الحوار التونسي) بتاريخ 20-09-2016.

[126] محمد الطرابلسي (ولد 1954) مسؤول سابق بارز في المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بعد تحمل مسؤوليات عديدة بنقابة التعليم الابتدائي ونشاط خاطف ضمن الحركة الطلابية حيث لم يمكث بالجامعة إلا سنين قليلة. خلفيته يسارية عامة. بعد مغادرته المسؤولية النقابية صار خبيرا في شؤون العمل والنشاط النقابي وعمل منذ 2008 بالمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بالقاهرة قبل أن يدعى لتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية.

الوضع بمواصفاته هذه يحيل على أبعاد اجتماعية غير معهودة في التحركات الاحتجاجية التي تشهدها تونس عادة. ففي أفريل وماي من سنة 2016 استغل الكثير من أصيلي قرقنة مواقعهم في الإعلام (مكتوبة، تلفيزيون،...) وفي الجامعة للتشهير بالشركة وعرض المطالب.

ويمكن بالاعتماد على أن ذلك أن نقول إن ثمة تعددا للمستويات المتداخلة إذ اتبعت الحركة أنموذج التعبئة: إضراب-احتجاج-اعتصام-مواجهات. في هذا الخضم تتأسس بنية الفعل الجماعي وتشتغل آليات تصعيد "القيادات المحلية المنشقة"، ولذلك علاقة بباقي القيادات السياسية الفاعلة في المشهد السياسي والاجتماعي العام بدءًا من الأعلى في أجهزة الدولة المركزية ثم ضمن المجتمع السياسي ذي العلاقة ثم ضمن المجتمع المدني بأشكاله القديمة والجديدة وصولا إلى القوى الاجتماعية-السياسية المختلفة غير المنتظمة...

ويبين اشتغال آليات تصعيد القيادات المحلية المنشقة نشوء الإمكانية التاريخية لنشأة "فضاء عمومي منشق": فقد كان في التحرك ما هو من مجال 'النقابي" (العمال، مصالحهم، أجورهم، مواطن عملهم،...إلخ.) بما كان يفضي مباشرة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، وما هو "شبه نقابي" ("اتحاد المعطلين عن العمل" الذي يرفع شعارات منها ما هو من المجال النقابي على قاعدة نزاع شغلي ولكن من دون أن يكون نقابيا بالمعنى التقليدي للكلمة) ومنها المطلبي الاحتجاجي العام، كما فيها القانوني الذي يمكن أن ينزاح إلى ما هو غير قانوني (قيادة الاعتصام).

في تعدد المستويات، وكلما نزلنا إلى القاع، نقرب مما هو اجتماعي منفجر ويتخذ شكلا غير قابل للتأطير بالتنظيم التقليدي وقريب من اللاقانونية وكلّما صعدنا إلى أعلى يكون تناقص السمات السابقة في اتجاه نقيضها. ولذلك نلاحظ وجود القانوني وفيه الاتفاقات والإمضاءات والشهود والضامنون والتعهدات بالتنفيذ الذي قد يتم وقد لا يتم، وفي القانوني يمكن أن يكون اللاقانوني جزئيا من

حيث الوجود والحركة والمطلب وكل ذلك يجاوره اللاقانوني كليا من حيث المطلب والحركة فقط من دون أن يكون غير قانوني الوجود (اتحاد المعطلين وصولا إلى قيادة الاعتصام). وفي مستوى آخر ثمة الاجتماعي (في معنى غير الشغلي) والسياسي (في حضور الحكومة والاتحاد) والإيديولوجي (النزاع داخل قيادة المعطلين وقيادة الاعتصام بين اليسار والجبهة الشعبية وحزب التحرير)...إلخ.

لقد كان ذلك مثالا أنموذجيا لتوسع إطار الفعل الجماعي وتضخيمه والعمل الاستراتيجي على التوسيع ما أمكن من بنية الخطاب التظلمي الاستطرادي. ففي اللوحة العامة ثمة مظاهر كثيرة للنزاع حول الشرعية بين مختلف القوى التي كنا نتحدث عنها. وتتسم الفواعل المؤثرة في رسم اللوحة بتجادل الخصوصي في المحلي (الشركة) والمحلي (قرقنة برمزيتها النقابية) والوطني (الأبعاد السياسية العامة للقضية، تدخل الحكومة، تدخل قيادة الاتحاد) والعابر للحدود القومية (المقر الرئيسي للشركة موجود في لندن وإدارتها الأساسية موجودة في بريطانيا) والدولي في معنى الكوني على اعتبار أن حسابات الشركة معولمة وهي تحتسب المنافع والأضرار على هذا المستوى وليس على المستوى المحلي ولا حتى الوطني. ويمكن أن نرى في ذلك مصداقا للقول إنه حتى في المعولم، تترك الرأسمالية "جُزُرًا" من الاقتصاد المحلي ما قبل الرأسمالي، في مجالات الزراعة والتجارة وغيرهما يتناوب فيها الخدمي والفلاحي والتجاري... وبالتوازي مع ذلك، واستتباعا للنزاعات التي تترافق مع الأنشطة التي تشهدها تلك الجزر، تترك الطبقة السياسية "الرسمية" لمقاولين سياسيين ومناضلين وناشطين محليين هوامش كبيرة إلى حد ما للحركة والمناورة بحيث تتمكن (الطبقة السياسية الرسمية) ويتمكنون(المقاولون والمناضلون المحليون) من ملاعبة السلطة المحلية وحتى الوطنية القائمة وبما يخلق وضعيات ملائمة جدا لنشأة القيادات الاجتماعية المنشقة من خلال تزعمها للحركات الاجتماعية التي تندلع على قاعدة النزاعات الاجتماعية المختلفة.

## 3- اعتصام الكامور[127]:

### 3-1- الموقع والمنشآت:

قرية بير عمير هي آخر منطقة سكنية قبل الدخول إلى المنطقة الصحراوية الخاضعة للرقابة العسكرية. على بعد كيلومترات من قرية بير عمير تقع الكامور وفيها محطة ضخ تابعة لشركة النقل عبر الأنابيب بالصحراء "ترابصا" فيها يتم التحكّم في درجة الضغط من أجل ضمان التدفّق الملائم للبترول الخام عبر خطوط الأنابيب (حقول البرمة وبرج الخضراء، محطّة التوجيه بالصخيرة). وتتمّ الاستعانة بهذين الخطّين، كذلك، من أجل نقل البترول الجزائري.

### 3-2- التسلسل الزمني لأطوار الحركة الاحتجاجية المطلبية:

- 15 مارس 2017: انطلاق الاحتجاجات: اندلاع مظاهرات في منطقة قصر أولاد دبّاب في ولاية تطاوين. تتعلّق المطالب بالشغل والتنمية. ويطالب المحتجّون بتطبيق الوعود التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة على مدى السنوات المنقضية.
- 25 مارس 2017: الاحتجاجات تنتشر في كل أرجاء الولاية وتصل إلى وسط مدينة تطاوين ويقوم المحتجون بغلق الطريق مانعين الشاحنات والسيارات الوظيفية التابعة للشركات البترولية العاملة في الجهة من العبور مطالبين على الأخص بالتشغيل في هذه الشركات وبالشفافية في الانتداب فيها.
- 02 أفريل 2017: الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين يصدر بيان مساندة مؤكدا على مشروعية مطالب المحتجين.
- 04 أفريل 2017: وفد وزاري يصل إلى تطاوين بعد 3 أسابيع من اندلاع الاحتجاجات ومفاوضات لم تثمر شيئا.

---

[127] https://inkyfada.com/ar/2017/10/06/webdoc-tataouine-el-kamour-ar-podcast/

- 11 أفريل 2017: إعلان الإضراب العام بعد الاطلاع على مقترحات حكومية اعتبرت غير كافية. وأثناء الإضراب تظاهر المئات في وسط المدينة.
- 23 أفريل 2017: يقرّر المحتجون التوجه نحو الكامور على بعد 50 كلم من بلدة عمير، و160 كلم عن مركز مدينة تطاوين، لأن الاعتصام في وسط المدينة لم يتمكن من منع الشاحنات من الوصول إلى محطة الضخ ولم يمنع عملية التزويد لأن طريقا دائرية أخرى كانت موجودة وهي تمر من خارج المدينة. في القرية نقطة العبور الوحيدة نحو المواقع البترولية الواقعة في عمق الصحراء. هناك وضع المحتجون الخيام ومنعوا السيارات الوظيفية والشاحنات من المرور. وقد وجد عدد كبير من عمّال تلك الشركات أنفسهم غير قادرين على مغادرة المكان بسبب انسداد الطرقات.
- 29 أفريل 2017: تحويرات على رأس السلطة الجهوية والمحلية.
- 16 ماي 2017: تنسيقية اعتصام الكامور تعقد اجتماعا عاما بهدف الخروج بموقف نهائي من النقاط الأربع والستين (64) التي أعلنها رئيس الحكومة إبان زيارته للجهة. البعض يقرر مواصلة الاعتصام أمام مقر الولاية والآخرون يقررون الرفع من درجة الاحتجاج وذلك بالاعتصام قرب الصمام الرئيس مهددين بإيقاف الضخ. يتم نقل المخيم إلى حيث الصمّام الرئيس التابع لشركة ترابصا (النقل بالأنابين عبر الصحراء) الواقع على بعد 7 كلم من الاعتصام الأول، وبذلك ينطلق اعتصام الكامور الثاني. الشعار الرئيس للاعتصام هو "الرخّ لا" (لا تراجع).
- 20 ماي 2017: بعد أن كانوا قد وجّهوا إنذارا الى الحكومة، يعمد المحتجّون إلى مداهمة شركة "ترابصا". قوّات الجيش المتمركزة هناك لا تتمكّن من منعهم ما يسفر عن إغلاق صمّام أحد الأنابيب ويتسبّب في إيقاف الضخ.

- 21 ماي 2017: وصول تعزيزات من الحرس الوطني قادمة من جهة قبلي بهدف إعادة فتح الصمام وتمكين الشركة من استعادة أنشطتها وانتشار الخشية بين المحتجين من فك الاعتصام بالقوة.
- 22 ماي 2017: اندلاع مواجهات عنيفة بين المحتجّين وبين قوّات الحرس الوطني التي حاصرت منذ الصباح الباكر، مخيّم الكامور، وتأهّبت لإعادة فتح صمّام المضخّة، واستعملت الغاز المشلّ للحركة وأعيرة الشيفروتين المعروفة في تونس تحت تسمية الرشّ. أحرق أفراد من قوات الحرس عددا من مخيّمات المعتصمين، وأحرق المعتصمون إحدى سيارات الحماية المدنية. أنور السكرافي، 23 سنة، أحد المحتجّين في الكامور فارق الحياة على الفور بعد دهسه من قبل سيّارة الحرس الوطني. الناطق الرسمي باسم الحرس يعلّق لاحقا معتبرا ما حصل "حادثا"، مؤكّدا أنّ السيارة كانت بصدد السير الى الخلف عندما اصطدمت بالضحيّة. هذه الرواية تمّ تكذيبها عبر مقاطع الفيديو التي تمّ تصويرها من قبل المحتجّين. بعد وقت وجيز من تلك الأحداث، قوّات الأمن والحرس تنسحب فيقوم المحتجّون بإعادة غلق الصمّام. في مدينة تطاوين، تجمهر عدد كبير من الأهالي للتعبير عن غضبهم تجاه حادثة وفاة السكرافي، ما انجرّ عنه مواجهات عنيفة مع قوّات الأمن خلّفت عددا من الجرحى. مقرّا الحرس الوطني واقليم الأمن العمومي تمّ احراقهما.
- 23 ماي 2017: جنازة أنور السكرافي يشارك فيها مئات.
- 24 ماي 2017: استقالة الوالي لأسباب شخصية بعد ما لا يتجاوز شهرا من تسلمه مهامه.
- 08 جوان 2017: الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يتدخل وسيطا وضامنا.
- 16 جوان 2017: توقيع اتفاق نهائي خلال الليلة الفاصلة بين 15 و16 جوان في مقر الولاية بوساطة من الاتحاد. من بين نقاط الاتفاق 3000 موطن

شغل في شركات البيئة بين 2017 و2019، و1500 موطن شغل في الشركات البترولية قبل موفى 2017، ميزانية ب80 مليون دينار لتنمية الجهة، تعهد الحكومة بعدم ملاحقة المحتجين أمام القضاء، مقابل إعادة فتح الصمام.

- 15 جويلية 2017: المعتصمون يرفعون الاعتصام بعد مواصلته نحو شهر آخر بعد عودة الأنشطة البترولية "ما لم تدخل الإجراءات المتخذة والممضى عليها حيز التنفيذ".

**3-3- في مجريات الحركة الاحتجاجية المطلبية:**

**3-3-1- من هم الفاعلون في الحركة[128]:**

يشغل كلّ من علي بوسهمين وعبد الرؤوف بن زغدان خطّة طباخين في المخيّم. خلال الفترة التي سبقت اعتصام الكامور كان علي قد التحق بشقيقه في العاصمة حيث اشتغل في محلّ لبيع السجائر. مع اندلاع الاحتجاجات عاد علي الى تطاوين.

إحدى الخيمات كانت تؤوي نحو 30 شخصا عند بداية الاحتجاجات. ولكن مع ارتفاع درجات الحرارة والإرهاق الناجم عن صيام شهر رمضان، تمّ استنباط نظام مناوبة. بعد كلّ خمسة أيّام يتمّ تعويض عدد من المعتصمين بآخرين كانوا قد عادوا إلى ديارهم لأخذ نصيب من الراحة.

علي، أصيل منطقة غمراسن، متزوّج وله ابنان، يقول إنه ‘‘يعاني البطالة منذ فتح عينيه.’’

عبد الرؤوف (ينادونه رؤوف) شاب متزوّج، أب لطفلين. حاز شهادة الباكالوريا ثمّ تلقّى تدريبا مهنيا. هو الآن عاطل عن العمل ويضطرّ للتنقّل من مدينة إلى أخرى من أجل العمل في حضائر البناء. يقول ‘‘يبدو أنّني سأضطرّ للالتحاق ببنغلاديش أو بالتشاد. لم يعد هنالك شيء في تطاوين. ولا حتّى في تونس بشكل عام.’’

---

[128] نفسه.

منير العازق حرفيّ متخصّص في الذهب، عاش من ريْع حرفته على مدى 24 عاما في العاصمة حتّى أصبحت الحرفة لا تغني ولا تسمن من جوع بسبب الأزمة التي يتخبّط فيها القطاع. يعيش منير في مأزق البطالة منذ سنة 2013. يقول "أبلغ من العمر 37 سنة، طلبت يد احداهنّ وأعتزم الزواج وأنا عاطل عن العمل[129]."

زبير الغندور يبلغ من العمر 32 سنة. انقطع عن الدراسة بعد إنهاء المرحلة الإعدادية والتحق بإخوته الذين يشتغلون في العاصمة لمساعدتهم في العمل. هو الآن يرغب في المكوث في تطاوين من أجل رعاية والدته التي وجدت نفسها وحيدة بعد أن تزوّجت أخواته وغادر والده الى فرنسا بحثا عن فرصة لتحسين وضعيّته المادية. يقول "الجميع غادر ...لقد تصحّرت تطاوين". زبير ورفاقه شاركوا في كل التحركات الاحتجاجية المناهضة للبطالة والتهميش والمطالبة بالتوزيع المنصف لثروات الجهة. "سوف أواصل المعركة الى حين نيل فرصتي في العمل بإحدى الشركات البترولية[130]."

مهاب بوغنيم كان يشتغل صانع ألعاب في وقت سابق تحت رحمة المواسم السياحية. بعد الأزمة التي رمت بظلالها على القطاع، لم تعد مواهبه المتعلّقة بنفخ النار وترويض الافاعي قادرة على تلبية حاجياته. غير أنّه ظلّ يمارس هوايته في الكامور دون أن ينسى شيئا منها. داخل الخيمة، يجلس مهاب وشقيقه، هو الآخر، زاول تدريبا مهنيا في "التسخين والتبريد". وتماما مثل شقيقه، ها هو يعاني البطالة. مهاب ليس منزعجا من الحياة في الكامور فقد اعتاد العيش في الصحراء. في سنوات خلت، كان يحمل خيمته ويلتحق بالصحراء رفقة أصدقائه لقضاء أمسيات رائقة[131].

---

[129] نفسه.
[130] نفسه.
[131] نفسه.

### 3-3-2- في التمثيلية وارتباط الحركة بقاعدتها الاجتماعية:

في وقت ما نشب صراع حول مسألة تمثيلية تنسيقية الاعتصام وادعى واحد من المعتصمين أمام مقر الولاية بمدينة تطاوين أنه عُيّن من طرف المنسق العام للاعتصام عند الصمّام، وهو طارق الحداد، ليتفاوض باسمهم مع السلط وليكون ناطقا. اسم المدعي هو نور الدين بقير. ولكن المعتصمين في الصمّام أعلنوا أنه لا يمثلهم وألا شخص يمثلهم ما لم يكن معتصما معهم في الكامور. وفي ذات الوقت هم يقولون إنهم منفتحون على كل شخص يريد أن يعتصم.

أحد المعتصمين يقول عندما خرجت نساء تطاوين بعد المواجهات كان ذلك أمرا جللا... "أول مرة في التاريخ تطاوين تتحد بعد 62 عاما" ويقول آخر "حتى بعد الاعتصام سنظل متحدين. ...هذا مثلا (يشير إلى شاب آخر إلى جانبه) عريس بضع أيام... لقد أصبح الكامور رمزا. لا تقلي لا العوينة ولا المرسى. هنا الكامور"[132].

ومن بين تصريحات أعضاء التنسيقية حول كيفية الإمضاء على إنهاء الاعتصام ما مفاده أنهم عندما وصلوا إلى الاتفاق أصر الوزير المبعوث من تونس على أن يكون في الاتفاق وفي الإمضاء عليه مشاركون في الاعتصام الذي كان موجودا أمام الولاية ولكنهم قالوا له هؤلاء ليسوا من الاعتصام وقد مضوا إلى حال سبيلهم ولكنه أصر. يقولون أنه لم يكن بإمكانهم أن يقبلوا إذ هم لا يتحركون من تلقاء أنفسهم بل يقولون إنهم يمثلون أناسا وضعوهم في التنسيقية وأنه ليس من حقهم أن يخونوهم وأن عليهم أن يلتزموا بمبادئ الديمقراطية واحترام الأغلبية وأن هؤلاء الناس قالوا لهم لا تمضوا مع المعتصمين أمام مقر الولاية، واتركوا الصمام مغلقا. و"تمسك الوزير ووجدنا حلا وهو أن يمضي أب الشهيد أنور السكرافي. ولكنه مع ذلك أصر. ونحن تمكنا بذلك لأن الأمر رمزي وفيه اعتبار لهذا الشيخ الذي أعطى ابنه لهذه البلاد بحيث نبين له أن له قيمته عزيزة علينا".

---

[132] نفسه.

## 4- في كيفية اشتغال الحركة:

العائدون من المدينة بعد كل مناوبة توكل لهم مسبقا مهمّة جمع التمويلات والمؤونة قصد تزويد المخيّم بها، ليتمّ توزيعها بشكل منصف بين جموع المعتصمين. المؤونة يتمّ سداد ثمنها من قبل مهاجرين من أبناء تطاوين مقيمين في كندا وفي أوروبا وفي بلدان أخرى سمعوا نداء أبناء عمومتهم وقرروا أن يدعموهم. المهاجرون قاموا بجمع تبرّعات للاعتصام وأرسلوا ما تمكّنوا من جمعه الى تونس تعبيرا عن دعمهم للتحرك الاحتجاجي. يتم تجميع المؤونة في خيام وتسهر تنسيقية الاعتصام على التصرّف فيها. في حال احتاج المعتصمون الى مادّة من المؤونة يطلبونها من التنسيقية التي توفّرها لهم من المخزون.

دأب المحتجّون على عقد اجتماعات عامّة بشكل منتظم بهدف مناقشة المستجدات. وتعود الكلمة الفصل الى القاعدة حيث اختار المحتجّون أن يكون منهاج أخذ القرار أفقيا في إطار نظام ديمقراطي تشاركي. ‘‘رؤساء النقاط’’ توكل لهم مهمّة الإشراف على النظام العام والنظافة داخل الخيام التي تعود لهم بالنظر. ويعود ‘‘رؤساء النقاط’’ بالنظر الى تنسيقية الاعتصام. يقول سفيان النصري، معتصم في الكامور وأحد أعضاء التنسيقية إن رئيس النقطة مكلف بالاعتناء بخيمته من حيث النظام والنظافة والمؤونة وتنظيم الحياة اليومية، وهو مكلف أيضا بالتنسيق بينها وبين بقية أعضاء التنسيقية. عندما يكون هناك موضوع للنقاش يطرح داخل التنسيقية التي تقرر الاجتماع وتعلم كل رؤساء النقاط ويتم أخذ القرار بعد التشاور والنقاش الذي يساهم فيه الجميع وعلى أساس التصويت والشفافية، "ليست سياسة تزعم"، كلنا أخوة ولكن مع مراعاة النظام، وكل القرارات تعود للمعتصمين، التنسيقية تستشير رؤساء النقاط، وهؤلاء يستشيرون المعتصمين الذين يتناقشون ويعبرون عن آرائهم... "نتشاور في ما بيننا ونخرجو بالراي الصالح"[133].

---

[133] نفسه

يقضّي شباب الكامور كثيرا من الوقت على هواتفهم الجوالة مستفيدين من تغطية جيّدة للشبكة في قلب الصحراء. ويستغلّ الشباب شبكات التواصل الاجتماعي من أجل بثّ المعلومات والأخبار حول مستجدات الاعتصام أو تكذيب أخبار مغلوطة. وتعتبر الشبكات وسيلة الاتصال الأساسية بالنسبة إليهم.

يقول أحد المعتصمين بعد إمضاء الاتفاق: "نحن سننتظر. الشغل حقي. في الدستور التشغيل حق. حتى الاعتصام السلمي موجود في الدستور. إن لم تحترم الحكومة تعهدها في المرة القادمة لن نغلق صمام البترول فحسب بل كذلك صمام الغاز، وستكون ضربة قاصمة للحكومة. إن لم تحترم الحكومة تعهدها فنحن أيضا نقول لها ذلك الدستور بإمكانك أن تنقعيه في الماء وتشربيه"[134].

ويضيف: "ها ستأتي الانتخابات البلدية، وسوف نذهب جميعا للتسجيل ونحن نعلم منذ الآن من سننتخب. الخطأ الذي أخطأناه في السابق لن يتكرر. اليوم تغيرت العقلية وعرفنا أننا نحن المواطنين مدعوون للدفاع عن بلدنا"[135].

## 4- حملة مانيش مسامح:

مانيش مسامح هي الحركة الاجتماعية التي اتخذت لها اسم الحملة من بين الأمثلة التي ندرسها. كما أنها تتميز بعمق وعيها السياسي والتنظيمي وبأثر بالغ في الحياة السياسية أثناء الفترة التي تهمّها. في هذا التقرير نحدد تلك الفترة ببداية إثارة الاعتراضات على القانون والدعوة إلى التصدي له (بداية أوت 2015) انتهاء، رسميا، بالمصادقة على القانون في مجلس نواب الصعب (13-09-2017) مع أننا قد نتجاوز ببعض أسابيع أو شهور قليلة هذا التاريخ الأخير.

وسنعتمد تذكيرا بتسلسل الأحداث الكبرى ثم نمر إلى تقييم سريع.

---

[134] نفسه.

[135] نفسه.

**4-1- تسلسل الأحداث:**

- أواسط جويلية 2015 رئاسة الحكومة تودع لدى مكتب ضبط مجلس نواب الشعب مشروع قانون المصالحة الاقتصادية (تطبيقا لما وعد به الباجي قائد السبسي أثناء خطابه بعد عملية باردو في مارس2015 )[136].
- أواسط أوت 2015: التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية تتصل برئاسة الجمهورية سعيا إلى سحب المشروع.
- بدايات أوت 2015: انطلاق نقاشات شبابية مستقلة حول التصدي لمشروع القانون عن طريق الفايسبوك في التدوينات المفتوحة وفي التراسل الخاص وعبر التراسل الإلكتروني.
- 21 أوت 2015: انعقاد أول اجتماع بالعاصمة بين عدد قليل من المبادرين واتخاذ قرار بالتحرك مع العمل على التجنيد عن طريق التواصل الإلكتروني.
- 28 أوت 2015: أول تحرك ببطحاء محمد علي بتونس العاصمة (ساحة تقع قبالة المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، وهي تابعة له)، به يعض عشرات من الأشخاص.
- أواخر أوت 2015: إنشاء مجموعة فايسبوك خاصة تحتضن المناقشات والإعلام وتدير النقاشات، وبعث صفحة للحملة تحت اسم الحملة وشعارها[137]. ظهور دعوة مفتوحة لمسيرة بتاريخ 01 سبتمبر 2018.
- 01 سبتمبر 2015: مسيرة شارك فيها شباب أحزاب الجبهة الشعبية وبعض القوى السياسية الأخرى.

---

[136] http://www.pointjuridique.com/2017/04/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7/?print=pdf

[137] https://www.facebook.com/manichmsame7

- 03 سبتمبر :2015 تحرك نواب الجبهة الشعبية وشبابها أمام المسرح البلدي ضد القانون.
- 12 سبتمبر 2015: مسيرة في شوارع العاصمة فيها حضور سياسي حزبي ظاهر، بالتوازي مع تصاعد مصداقية الحملة لدى أحزاب عديدة من بينها التيّار الديمقراطي والحزب الجمهوري وتلاهما حزب التكتل وحركة الشعب والتحالف الديمقراطي...
- على أثر ذلك توالت الاعتصامات والمسيرات والتظاهرات التي نظمتها الحملة وصولا مثلا إلى مسيرة 13 ماي 2017: وكانت شعاراتها: مانيش مسامح ... ما يتعداش، شعب تونس شعب حر والفساد لن يمر، الشعب يريد إسقاط الفساد، الثبات الثبات ضد حكم المافيات، ثورة ثورة تستمر والقانون لن يمر، مقاومة مقاومة .. لا صلح ولا مساومة[138].

سميت الحملة "مانيش مسامح" واعتمدت شعارا فيه مجهود فني واضح وكانت في الكثير من الأحيان تنوع في مسيراتها بإدخال عناصر فنية وسمعية غير معهودة في المسيرات في تونس، وكان حضورها الإعلامي متنوعا. وهي تعرف نفسها كونها "مبادرة مواطنية مستقلة مفتوحة أمام كل من يريد الانضمام (...) تسعى إلى تجميع كل المواطنين وكل المكونات السياسية والحقوقية والفكرية حول مهمة سحب قانون المصالحة، الذي يبيض الفساد ويبرئ رؤوس الأموال الناهبة لأموال الشعب".

وفي بدايتها كانت حملة ضد قانون المصالحة[139]. يقول المحامي والحقوقي شرف الدين القليل إن "الاهتمام موجه حاليا لاستكمال المعركة ضد قانون المصالحة" مبينا أن هذا القرار يعود لبقية نشطاء الحملة التي لا تعتمد تنظيما هرميا عموديا وإنما "تسير بأسلوب أفقي مرن." وأوضح المحامي أن "من بين

---

[138] متابعة شخصية (منير السعيداني).

[139] https://www.facebook.com/manichmsame7/

الأسباب الرئيسية لديمومة هذه الحملة وتواصلها هو طابعها الأفقي ومرونة التعامل بين نشطائها وروح الإخاء والمحبة فيما بينهم، ناهيك عن استقلاليتها عن الأحزاب السياسية وتواصلها المباشر مع الرأي العام واعتماد طريقة التمويل الذاتي من خلال بيع القصمان والشعارات[140]".

وانتهت الحملة عمليا وفي مستوى حركتها الخارجية الملحوظة، وبصرف النظر عن التقييمات الداخلية التي ربما تكون قد خيصت ولكن لم تظهر نتائجها للعموم، لدى تمكن مناصري القانون من تمرير المصادقة عليه، ولكن في صيغة معدلة مخففة بحيث صار اسمه قانون المصالحة الإدارية[141].

140 http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/5/14/%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B4-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%B5%D8%B1%D8%AE%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

141 http://www.pointjuridique.com/2017/10/26/%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7/?print=pdf

### 4-1- عناصر تقييمية[142]:

لم نؤكد كثيرا على تسلسل الأحداث لأن التغطيات الإعلامية للحملة كانت مكثفة وتمكن العودة إلى مصادرها الورقية والإلكترونية بيسر. ومع ذلك ظل التقييم يحتاج إلى مزيد الإيضاح باعتبار العناصر الرئيسة التالية:

- تنوع المشاركين في الحملة وفي نواتها الصلبة على الأخص من ناحية الجنس مع صبغة شبابية طاغية.
- تعدد المشارب السياسيّة والأيديولوجيّة مع المرور بتجارب سياسية ونضالية متنوعة مع إيمان بمركزيّة المسألة الاجتماعيّة وما يرتبط بها من شعارات ومطالب.
- حضور مكثف للأفكار اليسارية مع بعض الماضي العروبي لدى البعض من المناضلين مطعّما باليسارية للبعض وبعض حضور أيضا لأفكار الوسطية الاجتماعية الراديكالية.
- تعايش التوجهات على قاعدة التساوي المتعدد والاعتراف بالحق في الوجود والتعبير صلب الحملة بما سمح بالتجميع والوقوف على أرضية مرنة.

---

[142] من بين النصوص التي نعتمدها للتقييم ما هو موجود في المصادر التالية:

- على الرابط:
http://www.globalproject.info/it/mondi/manich-msamah-in-tunisia-tra-mobilitazione-specifica-e-fondazione-di-un-collettivo-politico-il-racconto-di-un-militante/21208
وقد أمدنا به مشكورا الباحث مطاع أمين الواعر.
- وصيغته الفرنسية موجودة على الرابط:
http://nachaz.org/blog/la-campagne-manich-msemah-en-tunisie-entre-la-mobilisation-/ponctuelle-et-la-fondation-dun-collectif-politique
- الرابط:
https://nawaat.org/portail/2018/02/09/manich-msamah-retour-critique-sur-un-moment-/politique
- نص خاص لهذة الشناوي، إحدى ناشطات مانيش مسامح، بعنوان Organisation horizontale de Manich Msamah nos idéaux et les défis de la pratique وهو نص من 14 صفحة بي دي أف، ممضى بتاريخ 08-02-2018، وسمحت لنا مشكورة بالاطلاع عليه والاستفادة منه. مع التزامنا لها بعدم نشره.
- مطاع أمين الواعر، مانيش مسامح التقييم والآفاق، نص من 20 صفحة على صيغة بي دي أف، ممضى بتاريخ 06-01-2018. وهو نص تقييمي داخلي أطلعنا عليه أحد أعضاء الحملة مع التزامنا له بعدم نشره.

- غلبة حضور الشباب بالغ التعلم الجامعي مع وصول كثيرين إلى مراحل الماجستير والدكتورا في اختصاصات علمية مختلفة بين العلوم التقنية والصحيحة والإنسانية والاجتماعية واللغات.
- غلبة حضور أصيلي المدن الداخلية والأحياء الشعبية والمتوسطة في المدن الكبرى، وهي التي تؤوي المنتمين إلى الطبقات الوسطى الحضرية وموظفي القطاع العمومي على الأخص.
- نخبوية الانخراط والانتماء إلى الحملة لم يمنع تركيزها بكثافة وإصرار على انفتاحها على الفئات الشعبية .
- تقاطع لافت بين المسارات النضاليّة العامة لناشطي ومناضلي الحملة، ومساراتهم الشخصيّة من خلال تجاربهم الحياتية والعائلية وتجاربهم التنظيمية السياسيّة أو الجمعيّاتية[143].
- مرور العناصر الأكثر نشاطا ونضالية في الحركة بتجارب احتجاجية ومطلبية متعددة منذ ما قبل 2010 في المجالين الافتراضي والواقعي مع أهمية التجربة النضالية النقابية صلب الاتحاد العام لطلبة تونس أو في محيطه المباشر أثناء مرورهم الجامعي[144].
- تميز الإطار السياسي المبني بالأفقية والمرونة وتدوير المناقشات واعتماد الحسم بالتوافق وتأجيل الاختلافات وحلها بالطرق الأقرب إلى الودية، وكان لآلية الجلسة العامة دور محوي في هذا [145].

---

[143] محادثات متعددة مع ناشطين في الحملة ومتابعات لصفحاتهم الخاصة على الفايسبوك.

[144] نفسه.

[145] هندة الشناوي مصدر سابق. وهي تعرض آلية متكاملة لفض التوترات داخل المجموعة في اتجاه حوكمي واع وانعكاسي وديمقراطي:

1- « Tour de collecte des tensions par le e facilitateur ou modérateur …; 2 - Traiter les tensions une à une …; 3 - Vérifier que la tension résolue ne résout pas un autre mot-clé exprimé …; 4 - Passer à la tension suivante… Et le processus se reproduit. 5 - Fin de réunion La réunion se termine lorsqu'on a traité toutes les tensions ou que le temps imparti à cette réunion s'achève. S'il reste des tensions, on reporte leur traitement à la prochaine «réunion de gouvernance».

- الاشتغال على أساس توتر سياسي داخلي بين رفع سقف حشد الأنصار إلى أقصى حد ممكن والسقف المعلن في جمع عناصرها وهو" إسقاط القانون" أي التوتر بين الفعل الاحتجاجي في إطار الحدود المؤسّساتيّة وإطارها العام مع وجود نزعات لانتهاج راديكالية قصوى في السقف وفي المطلب وفي التصور وفي العلاقة مع المكونات السياسية والجمعياتية للمجال السياسي.
- نسج علاقات مع الحركات الاجتماعية في الحملة تواصلا موضوعيّا لعلاقة عدد كبير من عناصرها بالحركات الاحتجاجيّة بحيث كانت في موقع الحليف المتأرجح بين الموضوعية والفعلية لهذه الحركات (خلال سنتي 2016 و2017 من قبيل اعتصام الكامور وحركته، تحركات عائلات الشهداء والجرحى، اعتصامات أبناء الجهات الداخلية ضد البطالة ومن من أجل التشغيل،...).
- بقاء الحملة مدينية-حضرية وبالأساس عاصمية، وشبابية، ومتعلمة ونخبوية إلى حد بالغ.

## 5- حركات الاحتجاج على البطالة/ المطالبة بالتشغيل:

نلاحظ أن عددا من الحركات الاحتجاجية والمطلبية ارتبطت أساسا بالمطالبة بالشغل، ولكنها ليست حركات متجانسة ودرجات حبكتها التنظيمية مختلفة وأشكالها الاحتجاجية متعددة كما أن توزعها الجغرافي متناثر. وهذا يؤكد فرضية دارجة في العلوم الاجتماعية ومفادها صعوبة تشكل العاطلين عن العمل في حركة اجتماعية واحدة أو موحدة، لعدة أسباب أولها عدم تجانس هذه الفئة على المستوى السوسيو-اقتصادي وهو ما يعدد هوياتها وأشكالها الاحتجاجية ليبقى المشترك الوحيد بينها هو "مطلب التشغيل". وهذا المطلب هو غائي بصفة مباشرة حيث لا تطالب حركات العاطلين عن العمل بمراجعة سياسات التشغيل مثلا أو بتغيير المنظومة التنموية المنتجة للبطالة وإن كان ذلك حاضرا في خطابها التظلمي الاحتجاي والتعبوي، ولكنها في الحقيقة وعمليا تطرح مطالب آنية تتعلق "بتوفير

الشغل" وعادة ما يكون ذلك لفائدة أشخاص محددين توضع فيهم قائمات معينة قد تثير خلافات حول تركيباتها وتتسبب في بعض التفتت للحركة وانفجارها الداخلي على وقع التناقضات بين أفرادها. وتجعل كل هذه الخصائص السلطات الرسمية تتعامل وفق صيغة " القائمات" فتتفاوض معها على هذا الأساس، وهي صيغة بقدر ما تستحضر مبدأ الشفافية بما هو أساس لآلية للتحكيم وإدارة النزاعات تدخل الحركة الاجتماعية في منطق قد يسود فيه "التسويف" واتباع "سياسة الإنهاك" عبر إدامة الانتظار. كما يتم أحيانا 'التلاعب' بالقائمات الأمر الذي كثيرا ما يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية عنيفة على غرار ما حدث في ولاية القصرين في جانفي 2016، حيث أدى التلاعب في القائمات المتفق عليها إلى انتحار الشاب زهير اليحياوي ودخول مجموعة من المحتجين في اعتصام مفتوح داخل مقر الولاية[146].

على هذا، يمكن تقسيم التحركات إلى صنفين أساسيين الأولى تحركات يقودها المعطلون عن العمل من أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل والحركات الاجتماعية المطالبة بالتنمية، وتتقاطع الحركات المتمحورة حول التشغيل مع الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل الحق في الثروات الطبيعية على غرار الحركة الاجتماعية لشباب الكامور. وبذلك يتوسع إطار الفعل الجماعي ويكون الاستطراد في الخطاب التظلمي ويتم توسيع الاجتماعي إلى سياسي ويتم العمل على الانتقال من إطار الفعل الجماعي إلى الإطار الكبير الشامل وهو ما يؤكد وجود دورة الاحتجاج. ليست الحركات الاجتماعية المرتبطة بقصية البطالة/التشغيل بمعزل عن بقية الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل الحق في الثروات الطبيعية والحركات الاجتماعية التي تطالب بالتنمية على مستوى جهوي والحركات البيئية.

ومما يرتبط بالحركات الاحتجاجية على البطال/المطالبة بالتشغيل الحركة الاحتجاجية لأبناء العائلات المعوزة أصحاب الشهائد العليا التي اعتمدت الاعتصام

---

[146] متابعات خاصة (فؤاد غربالي).

أمام مقر وزارة الشؤون الاجتماعية بالعاصمة وعلى إضرابات جوع. وقد انطلقت سنة 2017، ويبني المعتصمون هويتهم الاحتجاجية على مرجعيتين تتمثل الأولى في الانتماء الاجتماعي إلى "عائلات معوزة"، والثانية في كونهم حاصلين على شهادات جامعية. ويحرك هذه الحركة الاحتجاجية تَمَثُّل الشهادة الجامعية على أنها وسيلة أساسية للاندماج الاقتصادي للخروج من حالة العوز. وتعتمد هذه الحركة على استراتيجية الاستمرار في الزمن (عدم التنازل) والاستمرار في المكان (لأكثر من سنة يتواصل الاعتصام أمام وزارة الشؤون الاجتماعية). ولكن بالمقابل تواجه هذه الحركة مخاطر عدة من بينها "مخاطر الإنهاك" من خلال استدامة التجاهل من قبل السلطات، وكذا من بينها، وهو ما يحصل فعلا، "الإخفاء الاجتماعي" عبر انعدام التغطية الإعلامية وغياب المناصرة الحقوقية من قبل بقية مكونات المجتمع المدني. ورغم أن المحتجين قد دخلوا في تفاوض مع وزير الشؤون الاجتماعية، فإنهم لم يحققوا مطالبهم على اعتبار أن استراتيجية الحكومة لا تمنح لهم إلا عقودا قصيرة الأمد وهي استراتيجية لا تزيد على مأسسة الهشاشة المهنية ومن ثم الاجتماعية.

وفي ذات السياق نسجل اعتصام "هرمنا" لأصحاب الشهائد المعطلين عن العمل بالمكناسي حيث انطلقت هذه الحركة الاحتجاجية منذ سنة 2016 بمعتمدية المكناسي بولاية سيدي بوزيد للمطالبة بالتشغيل[147]. واعتمدت هذه الحركة على الاعتصام داخل مقر المعتمدية طريقة للاشتباك المباشر مع السلطة المحلية، ومن ثمة الضغط على السلط الجهوية والمركزية (من خلال الاعتصام بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة). وقد نجحت في خلق دينامكية احتجاجية على مستوى جهوي ووطني ولكن لم تستطيع الوصول إلى تحقيق مطالبها. لقد نجحت هي أيضا في توسيع إطار الفعل الجماعي الاحتجاجي. ومن المهم الإشارة إلى أن نجاحها في تعبئة العديد من الفاعلين الاجتماعيين حولها وتوسيع أثرها كان على قاعدة خلق

[147] من عروض الناشطين-المناضلين في مؤتمري الحركات الاجتماعية.

هوية احتجاجية يحتل فيها الخطاب التظلمي موقعا مركزيا وعلى الأخص ما يختزله منه شعار "هرمنا" والذي يحمل مضمون انفعاليا عاطفيا وله صدى نفسي اجتماعي عميق يحيل إلى معاناة أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم بحيث يحولهم إلى جمهور متذمرين موالين محتميين قد ينضمون إلى الحركة أو يسهمون في توسيعها، و بشكل خاص في المناطق الداخلية التي ترتفع فيها نسب البطالة مقارنة مما هي عليه على المستوى الوطني.

## 6- حركة "أصحاب الشهادات عن العمل المفروزين أمنيا":

تتقاطع هذه الحركة مع حركة أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل فجل الناشطين هم من أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل الذين بنوا هويتهم الاحتجاجية ومطالبهم على أساس استراتيجية التظلم من الإقصاء الأمني الذي تعرضوا له بفعل نشاطاتهم السياسية داخل الاتحاد العام لطلبة تونس. وقد نجحت هذه الحركة في تعبئة العديد من "المفروزين أمنيا" وخلقت ديناميكية احتجاجية وإعلامية مكنتها من الدخول في عمليات تفاوض مع الجهات الحكومية المعنية (وزارة الوظيفة العمومية أساسا) مما مكنها من تحقيق جملة من الانتدابات لعدد من فاعليها وقادتها وافرادها. وقد تحققت تلك الانتدابات بفضل حملات جلب المناصرة التي قام بها الناشطون في هذه الحركة من خلال تعبئة بعض الأحزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل[148].

وقد اعتمدت هذه الحركة على الاعتصامات في الشوارع وإضرابات الجوع والاعتصام أمام المقرات الرسمية. أما على المستوى التنظيمي فتتميز هذه الحركة بكثير من المرونة وهو ما أتاح لها أن تكون منتشرة في كامل مناطق البلاد لكن لها مركزا أساسي يمر عبر العاصمة. وتتواصل هذه الحركة رغم أن قدرتها التعبوية ضعفت مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة سنوات إذ أصبحت تتميز بكثير من التشظي خاصة في ضل الملاحقة الأمنية للناشطين الاجتماعيين وقرار

[148] متابعات خاصة (فؤاد غربالي).

الحكومة في إطار قانون المالية لسنة 2017 بوقف الانتداب في الوظيفة العمومية الذي فرضته سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة في إطار تعهداتها مع صندوق النقد الدولي.

إن السياقين السياسي والاقتصادي الذين تتحرك فيهما الحركة يحدان من هامش مناورتها خاصة وأن القيادات الأكثر صلابة ودراية هي التي حصلت على أغلب مواقع العمل الذي منحت خلال الانتداب. ومن الواضح أن تظافر هذه العوامل يمثل أنموذجا لسياسات الإنهاك التي يمكن أن تتبع تجاه الحركات الاجتماعية.

## 7- الحركات البيئية والحق في التمتع بالثروات الطبيعية:

تناضل هذه الحركات على مستويين المستوى، يتعلق الأول بحماية الموارد الطبيعة (الهواء، الماء، الأرض...إلخ.) من التلوث ومن الاستغلال المفرط الماس بمبادئ التنمية المستدامة، فيما يتعلق الثاني بالنفاذ إلى حق التمتع بالموارد الطبيعية. وتندرج هذه الحركات تحت شعار كبير يتعلق بالعدالة البيئية. وبالفعل أدت السياسات العمومية الطبيعية والبيئية إلى تكريس حالة من اللاعدالة البيئية من خلال الاستغلال المفرط لبعض الثروات الطبيعية وفي أغراض معينة وبطريقة لا تضمن النفاذ إليها لفائدة الجميع بشكل متساوي وبشكل خاص فيما يتعلق بالتزود بالموارد الأساسية مثل الماء الصالح للشراب. لقد كان من شأن ذلك أن ارتفعت وتيرة "احتجاجات العطش" مثلا وذلك منذ سنة 2016 سواء للمطالبة بالتزود بالماء الصالح للشراب أو للاحتجاج ضد انقطاع المياه وقد شملت هذه الاحتجاجات كامل مناطق البلاد وبشكل خاص منطقة القصرين (سنة 2015)[149].

بالتوازي مع هذا نلاحظ تواتر الاحتجاجات المتعلقة بالحماية من التلوث المتولد بشكل خاص من المصانع الكيميائية (خاصة في قابس وصفاقس) والمصبات العشوائية (احتجاجات جربة سنة 2014 والمناطق المحيطة بمصب

[149] من عروض الناشطين في مؤتمري الحركات الاجتماعية.

برج شاكير في أحواز العاصمة الغربية). ففي مناطق صفاقس وقابس وقفصة تتركز منشآت صناعية ملوثة وذات تأثير سلبي على الموارد الطبيعة الأساسية مثل الهواء (من حيث النوعية والنقاء وحمل مسببات الأمراض المزمنة) والماء (من حيث الكمية والنوعية في علاقة بالشراب وسقي الدواب وري الأراضي الفلاحية السقوية). وفي منطقة قفصة وفي الحوض المنجمي تحديدا تتكرر الاحتجاجات على الاستغلال المفرط للطبقة المائية من قبل شركة فسفاط قفصة الأمر الذي جعل انقطاع مياه الشرب متكررا ويعرض المنطقة إلى التصحر. أما في مدينة قابس فالحركات الاجتماعية تعلقت أساسا بالتهديد الذي صار يشكله المجمع الكيميائي ضد البيئة عامة وضد صحة المتساكنين وكذلك بأثره المباشر في موارد الشغل وخاصة في مجالي الفلاحة والصيد البحري.

وقد تشكلت حركات احتجاجية بيئية منذ سنة 2015 في منطقة القلعة الصغرى (في منطقة الساحل) احتجاجا على الآثار البيئية السلبية لمعمل الآجر، وفي بنزرت (سنة 2016) احتجاجا على التأثيرات السلبية لنقل البترول. وقد تكررت مثل ذات الاحتجاجات في قرقنة والمهدية. وفي هذا الصدد تمكن الإشارة إلى حركة احتجاج متساكني أولاد نصير (القيروان) الذي تأثروا بشكل كبير بأشغال التنقيب على البترول بمستويات متعددة، تتعلق خاص بالضجيج وتشقق مبانيهم[150].

تركز الخطاب التظلمي الناقد اجتماعيا وسياسيا الذي طورته هذه الحركات على التأثيرات البيئة للأنشطة الاقتصادية العمومية والخاصة ونلاحظ أن الاحتجاجات ذات بعد محلي حيث أن الناشطين فيها هم "المتساكنون" وهذا يعني أن هذه الحركات لها انغراس مجالي عادة ما يكوّن موردا تعبويا بالغ الأهمية (رأسمال) يمكن بيسر يعتمد القرب من خلق شبكة تضامن قوية تعتمد موارد خطابية وتعبوية تقترب من الانفعالي الذي يحفر للفعل فتحضر فيها الصيغ

[150] متابعات خاصة (فؤاد غربالي).

الخطابية المتذمرة والتشخيصية مثل "تخنقنا، أو الآمرة مثل "سكّر السياب" و"سكر المصب". ولمثل هذه الصياغات الخطابية دور بالغ الأهمية في بناء أطر الفعل الجماعي وهذا يسمح للحركات التي تنطلق من المحلي أن يكون لها تأثير أقوى وأوسع. إن الميزة الأساسية للحركات الاجتماعية ذات السياق المحلي هو انزياح الفعل الجماعي، بما هو فعل سياسي، إلى تعزيز الممارسة السياسية "من تحت" وهي ممارسة يمكن أن يتعاظم تأثيرها خلال السنوات القادمة في تونس خاصة مع الاتجاه نحو التوسع في اللامركزية ووضع أسس السلطة المحلية.

## 8- حملة فاش نستناو؟ (ماذا ننتظر؟):

انطلقت هذه الحملة في جانفي 2018 تزامنا مع المصادقة على قانون المالية (الميزانية) الذي اتجه إلى مزيد من الإجراءات التقشفية المتعلقة بخفض الدعم، وإيقاف الانتدابات في الوظيفة العمومية. وقد تشكلت الحملة في مستويين: الأول تم بالتنسيق بين ناشطين سياسيين ومدنيين لمعارضة قانون المالية وجل الناشطين الذين شكلوا النواة الأولى للحملة لهم تجارب سابقة في أحزاب سياسية، وفي جمعيات مجتمع مدني وفي الحركة الطلابية والجزء الآخر منهم هم من المنسحبون من حركة مانيش مسامح. أما المستوى الثاني فهو التنسيق المكثف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. اعتمدت هذه الحملة الصيغة الأفقية في طريقة التنظيم على نحو لا يوجد فيه منسق أو ناطق رسمي والمبادرة للتحرك في الشارع تكون فردية أو بمجموعات صغيرة. اعتمدت هذه الحملة على توزيع بيانات في الشارع والكتابة الحائطية على نطاق واسع وقد تعرضت إلى هجوم واسع في وسائل الإعلام من قبل المدافعين عن الحكومة بوصفها هي المتسبب في الأحداث العنيفة التي عرفتها الكثير من المدن وبشكل خاص الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة.

ولكن الحملة بقدر ما لفتت الانتباه للاستباعات الاجتماعية لقانون المالية وللسياسات التقشفية ضلت في مستوى الاحتجاج ودون أفق سياسي شمولي[151].

## 9- حركة عائلات شهداء وجرحى الثورة:

تناضل هذه الحركة من أجل تقديم القائمة النهائية لجرحى وشهداء الثورة على اعتبار أن القائمات التي وقع تحديدها من قبل لجنة لم تكن مكتملة. وتهدف هذه الحركة إلى انتزاع اعتراف من قبل الدولة التونسية بأن الذين تعرضوا لأضرار بدنية أثناء أحداث الثورة بفعل مشاركتهم في إسقاط النظام وبالتالي فإن إدراجهم في قائمة رسمية تصدر في الرائد الرسمي هو مطلب أساسي يضمن الاعتراف، والتعويض، والمحاسبة. وتعتمد هذه الحركة على الاعتصامات وإضرابات الجوع والتعبئة الإعلامية والوقفات الاحتجاجية أمام مجلس النواب. ويستدعي المحتجون في تحركاتهم القيم التي ارتبطت بالثورة، مذكرين أن أبناءهم قد ضحوا بأنفسهم من أجل الحرية. تقول ممثلة حركة عائلات شهداء وجرحى الثور"هذه مجموعة من أسماء شهداء وجرحى ثورة الحرية والكرامة، أسماء مزقت ظلام الديكتاتورية وكانت دماؤها فدية حريتنا، أسماء لازالت تنتظر تحقيق مطالبها، شغل – حرية – كرامة وطنية. أصدقاءنا في الحركات الاجتماعية وأنتم تُصارعون هذه الحكومات التي لا تفي بوعودها والتي تريد رهن أحلامكم في صندوق النقد الدولي، تذكروا جيدا بأن لكم رصيدا من دماء سبيل لكم دائما للنجاة. عائلات شهداء وجرحى الثورة يشدّون على أياديكم ويقفون معكم في صف واحد لتحقيق مطالبكم ويناشدونكم الثبات في الشوارع فهي الكفيلة للتصدي لأي محاولة التفاف على الثورة وأهدافها ومطالبه"[152].

---

[151] متابعات إعلامية.

[152] من تدخل ممثلة الحركة ضمن أشغال المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية.

## 10- حركة الأطباء الشبان:

انطلقت هذه الحركة سنة 2016 من خلال تأسيس 'المنظمة التونسية للأطباء الشبان' بوصفها تفاعلا نضاليا مع الواقع السلبي الذي يعيشه الأطباء الشبان في المستشفيات الجامعية التونسية أثناء فترة تدريبهم. وتتمحور مطالب هذه الحركة على رفض قانون الخدمة المدنية الإجبارية والمطالبة بسن قانون أساسي يضمن حقوق الأطباء المتدربين ويساوي بين الأطباء التونسيين وزملائهم الأجانب. ولكن مطالب الأطباء الشبان لم يتحقق منه أي شيء بل بالعكس من ذلك يتم تعريضهم لعقوبات إدارية وتأديبية وهو ذات المنطق الذي يقوم على سياسة التنكيل بالمحتجين والعمل على تكوين رأي عام مناوئ لهم[153].

ولكن بالمقابل يبدو أن هذه الحركة، ورغم قدرتها التنظيمية الجيدة، ذات خطاب يتسم بالمطلبية ولا ينخرط ضمن أفق سياسي أوسع يسائل الخيارات الرسمية القائمة في مجال الصحة العمومية.

## خاتمة الفصل:

لم نكن نبرمج في هذا الفصل لجرد كامل للحركات الاجتماعية التي جدت بتونس خلال العشرية الأخيرة. ولكننا وجدنا أن ما وقفنا عليه على المستوى المفهومي في تناول الحركات الاجتماعية له تأكيدات كثيرة ومُنَاسبة إجرائية بالغة الوضوح في الأمثلة التي جردناها. وقد حاولنا طوال الفصل أن نستثمر العديد من عناصر التأطير المفهومي التي انطلقنا منها وكذلك الكثير من عناصر التأطير التاريخي الذي وضعناها في الفصل الثاني. ما أمكننا الوصول إليه من النماذج هي الأكثر قدرة على أن تنتقل بنا إلى وضع منوال تفسيري وتصور استشراف مستقبلي للحركات الاجتماعية في تونس المعاصرة.

---

[153] من تدخل ممثل المنظمة ضمن أشغال المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية.

# الفصل الرابع

# كيف نرى السيناريوات المحتملة لتطور الحركات الاجتماعية المعاصرة في تونس؟

نختم هذا التقرير البحث، بهذا الفصل الذي نحاول فيه بعجالة أن نضع منوالا تحليليا يساعد على فهم الحركات الاجتماعية التونسية المعاصرة من جهة وعلى تصور سيناريوات مستقبلية.

## أولا: في موقع التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية:

نقرأ في الورقة التوجيهية للمؤتمر الأول للحركات الاجتماعية[154] " لقد بلور الفاعلون الاجتماعيون الجدد صيغ تعبئة وتنظم واحتجاج من خارج الأطر التقليدية المعروفة من أحزاب ونقابات ومنظمات وفي استمرار مع المسارات التي انخرط فيها الفاعلون الاجتماعيون الجدد قبل الثورة وأثناءها مما جدد روح المقاومة المدنية والديمقراطية ويترافق ذلك مع تمسّك الحركات الاجتماعية بخصوصيتها المطلبية والمجالية ورفضها الانصهار في صيغ معمّمة تفقدها روحها وتذبل حماسة المشاركين فيها وقادتها المحليين والميدانيين.". وبناءً عليه وبمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتمعاية كان انعقاد المؤتمر " بناء علي ما راكمته الحركة الإجتماعية إذن واستلهاما أيضا من تجارب متنوعة في المقاومة والصمود عربيا ودوليا من أجل بناء شبكات دائمة للحركات الإجتماعية الميدانية و للحركات المدنية في القرى والمدن الكبري والأحياء و إيجاد محطات تعبئة تشاركية وميدانية وافتراضية وإعلامية محفزة للرأي العام سيهدف المؤتمر إلى فك العزلة عن الحركات المحدودة الجهد والضعيفة والمحاصرة وجعلها جزءا من حركة مركبة أوسع عنوانها تعزيز حق المشاركة المواطنية من أجل الحرية والحقوق المدنية و الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية "[155].

وبعد انعقاد الأيام التحضيرية للمؤتمر[156] تم التخطيط للمؤتمر على أن يشمل عروضا للتجارب وتحديدا لنقاط القوة والضعف وعلى الأخص للخروج من حالات الانعزال وردات الفعل. ولذلك قرر المؤتمر أن ينشئ تنسيقية وطنية للحركات

---

[154] المؤتمر الوطني الأول للحركات الاجتماعية 24و 25و 26 مارس 2017. ورقة توجيهية.

[155] نفسه.

[156] قابس مارس 2017

الاجتماعية كما "' دعا المؤتمرون الى ضرورة دعم التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية وتداولوا حول كيفية اختيارها وتمثيليتها وأفضى الحوار الى ضرورة ان تظل هذه التنسيقية متحركة ومفتوحة لجل النشطاء والممثلين عن الحركات الاجتماعية مما يؤدى إلى إثرائها وتنوعها... وأكد المؤتمرون على ضرورة ألا يقتصر العمل بالتنسيقية الوطنية بل دعمه بتنسيقيات جهوية وإقليمية حسب خارطة الاحتجاجات"[157].

أما الورقة التمهيدية للمؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية[158] فقد جاء فيها " ينعقد اليوم مؤتمرنا الوطني الثاني للحركات الاجتماعية تحت الشعار الذي صار يوحدنا " تنوع-صمود-تضامن " ويأتي هذا الموعد السنوي الثاني الذي التزمت به التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليؤكد صواب الخيار الذي انتهجناه منذ السنة الفارطة من أجل تمكين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية رغم تنوعها واختلافها من إطار مشترك لتشبيك نضالاتها وتوحيد طاقاتها".

وقد أكدت الورقة التمهيدية أن أهداف المؤتمر أربعة: " **أولها** تتبيث أسس التنسقية الوطنية للحركات الإجتماعية كإطار أفقي للتنسيق والتضامن والتعبئة ... **ثانيها** إعادة بناء الحزام الحقوقي والمدني الداعم للحركات الاجتماعية من خلال شبكة المحامين ودور 'اللجنة الوطنية للدفاع عن الحركات الاجتماعية'... **ثالثها** التقدم في مسار بلورة بدائل للتنمية وخلق فرص العمل والنهوض بالجهات سواء من خلال مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو غيرها... **رابعها** ربط نضال الحركات الاجتماعية والفئات الهشة بنضال القوى الاجتماعية والوطنية الأخرى..."[159].

---

[157] من قرارات المؤتمر.

[158] تقرير المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية ، سوسة 30 و31 مارس و01 أفريل 2018، الورقة التمهيدية.

[159] نفسه.

وخلال المؤتمر كان تدخل التنسيقية مركزا على التالي: "التنسيقية الوطنية للحركة الاجتماعية كانت وليدة الجامعة الصيفية الأولى وجمعت مجموعة من الناشطين في سبتمبر 2016, حيث كانت الحركة الاجتماعية مشتتة فاتفقنا أن نشكل التنسيقية بتدريج أفقي فبلورنا هاته الفكرة وبدأنا بخطوات متأنية ولكنها ثابتة. كنا نقوم بزيارات ومساندات ميدانية للعديد من الاحتجاجات خاصةً الحركات التي تعاني من العزلة والهرسلة من طرف السلطة كنا نسعى إلى فك الحزام عن هذه الحركات حتى لا تستفرد بها السلطة"[160].

وعلى هذا يمكن القول إن تعهد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمساندة الحركات الاجتماعية ومن ثم تنظيم الدورات التدريبية والجامعات الصيفية والمؤتمرات، وعلى الأخص بناء التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية يمثل التطور الأبرز للحركات الاجتماعية في تونس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. لقد أظهر هذا التطور أن بالإمكان توسيع أطر الاحتجاج وتثبيتها والرفع من مقدرتها.

كما يثبت هذا التطور الهام إن أهمية الحركات الاجتماعية ورغم محدودية ديمومتها وعدم توصلها في الكثير من الأحيان إلى تحقيق أهافها كلها تتمثل في أنها أولا تجعل مناضليها يعيضون تجارب فريدة غالبا تكون محددة في نحت تصوراتهم للالتزام السياسي ومعاني النضال وعلى الأخص عندما يكون شبابا، وثانيا في أنها تنشر روحا متمردة ومناضلة وتبثها في المجتمع بمختلف أوساطه المناضلة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية[161].

بهذا المعنى تخلق الحركات الاجتماعية ما يمكن تسميته 'المناطق المستقلة المؤقتة' والتي تمارس فيها فعلها المناضل الاجتماعي ولذلك يتطلب النقاش تحليلا

---

[160] نفسه.

[161] Geoffrey Pleyers, « Les mouvements des années 2010 : au-delà de la nouveauté et des spécificités nationales », in, Fondation Gabriel Péri (Colloque), *Nouveaux mouvements sociaux, partis politiques et syndicats : une nouvelle donne*, Actes (Fondation Gabriel Péri), Fondation Gabriel Péri, 2015, pp123-136

متعدد المستويات ومتعدد المواقع حتى نتمكن من النظر إلى الحركات الاجتماعية في أهميتها الاستراتيجية وليس في ما يمكن أن تنجزه من مكاسب ملموسة على أرض الواقع فحسب[162].

ويمكن على هذا الأساس أن نستثمر جملة ما قدمنا من تحاليل في الفصل الأخير، وما أوضحناه من سياق تطور نضالية الحركات الاجتماعية في تونس أن نبني منوالا تحليليا.

## ثانيا: منوال تحليلي:

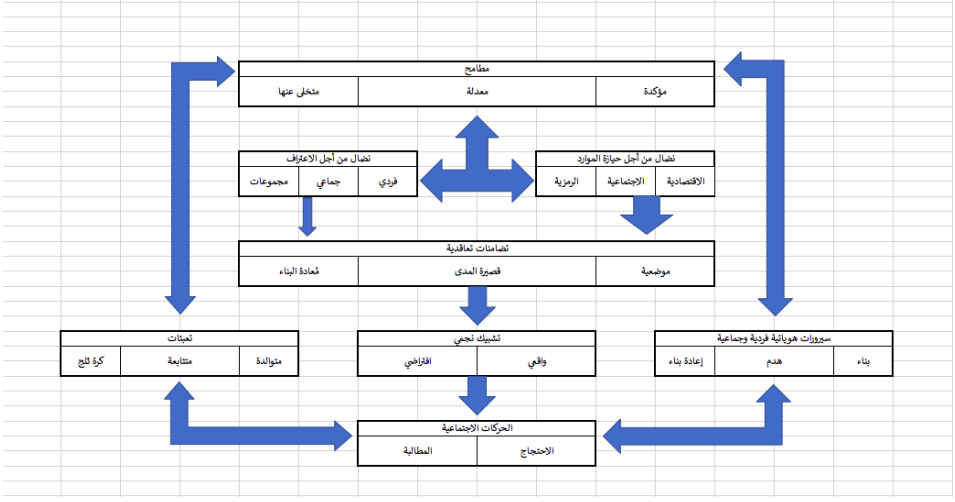


ينبني المنوال التحليلي على الربط بين الذاتي والموضوعي والشخصي والعمومي. إن مصطلح المطامح هو الرابط بين المستويين ولذلك فإن المطامح الشخصية وفي سياق العمومي الموضوعي يتخلى عنها أو تعدل أو تتأكد. وبذلك ينفتح المسار الشخصي للأفراد على نضالين اثنين أول من أجل الموارد وثان من أجل الاعتراف. وفي مثل هذه السياقات يكون التملك الذاتي لمعاني النضال وتكون الذاتية الفردية مدخلا للالتزام في الحركات الاجتماعية[163] بمعنى أن الالتزام يبنى

---

[162] Hakim Bey , *TAZ, zone autonome temporaire*, Paris, les éditions de L'éclat, 1997.

[163] Geoffrey Pleyers, "*La subjectivation au cœur des mouvements sociaux"* (Introduction, pp1-21), in, Pleyers Geoffrey & Capitaine Brieg (ed.), *Mouvements*

تدريجيا من خلال ترسخ الروابط الذاتية بين الملتزم والقضية والملتزم والحركة والملتزم ورفاقه وهذه حركة فيا ذهاب وإياب، فترات قوة وفترات ضعف، ودورات تتكون من مراحل. وبقدر ما تكون الذاتية في قلب الالتزام النضالي[164] يمكن للعلامات الهوياتية الظاهرة (رايات، صور، شعارات مرسومة، ألبسة، أغطية رأس،...) أن تساعد على ذلك من جهة ومن جهة أخرى تلبي حاجة الملاحظين (أعلاميون، متابعون، متعاطفون ممكنون) في التعرف على علامة فارقة تجعلهم يربطون بين فعاليات و أنشطة ما وحركات اجتماعية بعينها.

إن المستوى المفصلي في المنوال التحليلي هو ما ينشأ عن تداخل الشخصي والذاتي مع الموضوعي والعمومي، وتفاعل النضال من أجل حيازة الموارد مع النضال من أجل الاعتراف وهي أشكال من التضامنات الاجتماعية المختلفة. ولكن الجديد في تلك التضامنات من منظور ما نريد التركيز عليه في تناول الحركات الاجتماعية هو أنها تضامنات تعاقدية وهي مختلفة نوعا وأثرا عن التضامنات الآلية والعضوية المتعارف عليها في التحليل السوسيولوجي الكلاسيكي. هي تعاقدية لأنها تتم بين افراد وإن كانوا في مجموعات أو في حركة جماعية. ولذلك فإنها قابلة للانعقاد وكذلك للحل في كل حين وعلى وقع تطور النضالين المذكورين. ولذلك يغلب عليها أنها موضعية وقصيرة المدى ولكن يمكن إعادة بناؤها إذا انفرطت. هذا المجال للبناء الحر للتضامنات في سياق النضالين المذكورين.

فإذا ما طبقناه على أعضاء الحركة الاجتماعية والناشطين فيها والفاعلين فهي كفيلة بأن تفهمنا كيف ننتقل مما كنا فيه إلى الأشكال التعبوية والتشبيكات

---

*sociaux. Quand le sujet devient acteur*, Postface de Michel Wieviorka, Les éditions de la Maison de l'Homme, Paris, 2016.

[164] Geoffrey Pleyers, « De la subjectivation à l'action. Le cas des jeunes alter-activistes », in, Pleyers Geoffrey & Capitaine Brieg (ed.), *Mouvements sociaux. Quand le sujet devient acteur*, Postface de Michel Wieviorka, Editions de la Maison des sciences de l'Homme, Paris, 2016, pp22-42.

McAdam Doug, "The biographical consequences of activism", *American Sociological Review*, vol. 54, n° 5, 1989, p. 744-760.

التنظيمية في سياق لا ينكر بناء الهويات الفردية والجماعية بل هو من صلبها. وقد وصعنا التشبيك النجمي في ترجمة للريزومي ونستقي الكلمة من اسم النجم وهو النبات الذي ينمو مسطحا وأفقي التمدد في كل الاتجاهات موازيا لسطح الأرض مع إمكانية الانغراس من جديد في كل عقدة.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعود بالتدقيق في مختلف الحركات الاجتماعية التي جردناها بحيث نجد فيها عددا من العناصر التي يحتويها المنوال. ولذلك هو لا يدعي أنه شامل ولكنه تفسيري لكيفيات الانتقال من الاشكال النضالية التقليدية التي كانت تعتمد الارتباطات المعتمدة على الوضع الطبقي والمشاركة في الوضعية المهنية أو في التمركز الجغرافي أو التمركز الوظيفي إلخ.

## على سبيل الاختتام: سيناروايات محتملة:

تسمح التفاصيل التي وقفنا عليها بأن نجرد ثلاث سيناريوات كبرى:

- بقاء الحركات الاجتماعية على المواصفات التي هي عليها الآن وهي متنوعة ومختلفة بل ومشتتة أحيانا ويشترط ذلك أن تدوم الدورة الاحتجاجية التي اندلعت. وفي ذلك يمكن أن تمثل خزانا دائما إلى حد ما للاحتجاج والمطالبة فتتحول مواقعها التنسيقية والتحالفية والتنسيقية على وقع تطور الأحداث أو حتى يتوفق البعض منها في إحراز نجاحات تمكن من توسيع لأطر الفعل والاحتجاج

- استمرار ما بدأ يظهر بعد من علامات الإنهاك على العديد منها أما بفعل تغير الوضع السياسي الذي عليه انبنت(مانيش مسامح) أو بفعل تهلهل القوة الدافعة (المفروزون أمنيا) أو بفعل نجاح استراتيجيات القمع (البوليسي) والهرسلة (السياسية) والإخفاء الاجتماعي (من خلال التجاهل الإعلامي).

- تحول الحركات الاجتماعية، وعلى الأخص منها ذات النواتات السياسية الصلبة، إلى حركات سياسية بأتم معنى الكلمة ولكن من نوعية جديدة تراعي الأفقية والنجمية.

وفي كل الحالات سوف نكون دخلنا وضعا اجتماعيا-سياسيا لا رجعة فيه إلى الوضع الذي لم يكن فيه للحركات الاجتماعية موضع ضمن المجال العمومي. لقد تبين أن بعد انتهاء حملة ما نيش مسامح من جهة ومحدودية نجاح حملة فاش نستناو من جهة أخرى أن العمل على التنسيق بين الحركات الاجتماعية وتطوير طاقاتها ودفعها نحو المزيد الوعي الانعكاسي بمقتضيات التحليل الإطاري، هي مهام عاجلة وربما كانت المؤتمرات والأيام الدراسية المتتالية التي تعقدها التنسيقيات الجهوية والمحلية للحركات الاجتماعية وكذلك لمختلف أعمال منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التوثيقية والتحليلية دور أساس في ذلك حاول هذا البحث التقرير أن يساهم فيها.

كل ذلك دفعنا نحو البحث عن آليات تساعد هذه الديناميكيات المشتتة على التقارب والتضامن والتشبيك فكانت فكرة المؤتمر الوطني للحركات الإجتماعية " كإطار لملاءمة صيغ التعبئة والتواصل والتضامن والتقاطع بين مختلف الحركات مع تحولات الوضع السياسي العام ومع معطى الحرية الذي رفع القيود عن الفضاء العام مما يجعلها لا تفقد زخمها الخصوصي وحماسة المنخرطين فيها وتكتسب قوة الفعل الجماعي المقاوم في نفس الوقت. فيتحول بذلك الفاعلون الاجتماعيون من فاعلين موصومين سلبيا في الدعاية الرسمية ومقصيين من حقل سياسي عادت للتحكم فيه قوى معادية للثورة ولأفقها الديمقراطي والاجتماعي إلى فاعلين مؤثرين في تغيير السياسات العمومية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية